



في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية
آفاق جديدة

د. سعد عبد العزيز مصلوح

أستاذ بكلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة الكويت

2003

مجلس النشر العلمي
جامعة الكويت
تأسس سنة ١٩٨٦

مجلة كلية الآداب والتربية (١٩٧٤-١٩٧٩)، مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٢، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات كلية الآداب ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، مجلة الأسس والتطبيقات الطبية ١٩٨٨، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١



في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية
آفاق جديدة

د. سعد عبد العزيز مصلوح
أستاذ بكلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة الكويت

2003

مجلس النشر العلمي — **لجنة التأليف والتعريب والنشر**

(ح) جامعة الكويت ، 2003 م

فهرسة مكتبة الكويت الوطنية

مصلوح ، سعد عبدالعزيز

في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية : آفاق جديدة / سعد عبدالعزيز مصلوح

ط 1 ـ الكويت : جامعة الكويت ، 2003 م .

ص ؛ 24 × 17 سم

ردمك : 99906 - 1 - 086 - x

1 - البلاغة العربية   2 - اللسانيات

أ - العنوان .

ديوي   414

ISBN: 99906 - 1 - 086 - x : ردمك

Depository Number: 2003 / 00156 : رقم الإيداع

لجنة التأليف والتعريب والنشر ـ جامعة الكويت

ص . ب : 28301 ـ الصفاة : 13144 ، دولة الكويت

تلفون : 4811375 (965 00) ، تلفون وفاكس : 4843185 (965 00)

Authorship Translation & Publication Committee, Kuwait University

P.O.Box: 28301 – Safat: 13144, State of Kuwait

Tel. : (00 965) 4811375, Tel. & Fax: (00 965) 4843185

e-mail: atpc @ kuc01.kuniv.edu.kw – http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/atpc

ردمك : 99906 - 1 - 086 - x

بسم الله الرحمن الرحيم

فاتحة كل خير

وتمام كل نعمة

نار الرَّوِيَّةِ نارٌ جِدُّ مُنضِجةٍ

ولِلْبَدِيهةِ نارٌ ذاتُ تلويحِ

وَقَدْ يُفَضِّلها قومٌ لِعاجِلِها

لٰكِنَّهُ عَاجِلٌ يمضي مَعَ الريحِ

ابن الرومي

المحتـــوى

فاتحـة الكتاب

نَسْتَحْمِدُكَ اللَّهُمَّ بما أنت أَهْلٌ له من الحَمْد، ونستهديك بما يُزْلِفُنا إلى رِضَاك، ونسألك أن تَصونَ أفئدتنا عن مَواردِ التَّهْلُكَة، وأن تُبَلِّغنا بعونك مقاصدَ الخير؛ فإنك - تعالى جَدُّك - وَلِيُّ الحمد والهداية، وأهلُ الصونِ والعَوْن. وصَلِّ اللَّهُمَّ على من هو بالمؤمنين رؤوفٌ رحيم، والهادي إلى صراطك المستقيم، وعلى سائر رسُلِك وأنبيائِك، والمصطفَيْنَ الأخيار من عبادك وأوليائك.

وبعدُ؛ فإنني حين رجعتُ البصرَ فيما اخترتُه عنواناً لهذا الكتاب توقفت بالمَحْوِ والإثبات غير مرة عند نعْتِي لما ضمنتُه إياه من مباحث **«بالآفاق الجديدة»**. وما كان الترددُ مني إلا عن مخافةِ أن يُحْمل ذلكم على تزكية النفس، وأَنَفةٍ من ركوب مركبٍ اسْتَوطأه بعضُ الباحثين؛ إذ يعمدون إلى عنوانات جليلة، فيدَّارؤون فيها ليُخْفُوا من ورائها مَضموناً نحيفاً؛ له ترجمةٌ تروق بلا معنى، واسمٌ يَهولُ بلا جسم.

غير أني أمضيتُ الأمر - أيها القارئ الكريم - على ما ترى. وحُجّتي في ذلك أن الجِدّة والجودة لا يتلازمان في كُلِّ حال؛ فَمِنَ الجديد ما هو بالإعراض جدير، ومنه ما ينقض الثابتَ ولا يُثْبِت النقيض؛ وعلى ذلك، فالجهة بين الجدة والجودة منفكة. وإذا صح ما زعمته لهذه المباحث من نعت الجِدّة - وهو إن شاء الله صحيح - فليس في زعمي هذا ما يُلْزِم القارئيها بأن يتلقوها بالقبول والاستحسان، وهم مُفَوَّضون في أمر الحكم

عليها بما يُؤدِّيهم إليه الاجتهاد وتقليب الأنظار. ثم إني أزيد على ما تقدم فأقول: إنه إذا لم يأنس الكاتبُ فيما يكتبه جديداً يُساق، فالأجملُ به أن يَطْرح الأقلام ويطوي الأوراق. واعتقادُ الجدّة - باطلاً كان أو بحق - ينبغي أن يكون هو الأصلَ الحاملَ على ارتكاب طريق الكتابة، ولا تثريبَ على القارئ - من بعد ذلك - فيما يأخذ وما يدع، وإلا فَلِمَ يَكْتُب الكاتبون، إن هم دأبوا فيما يخرجونه للناس على مواطأة آثار الأغيار، أو صَرَفوا جَهْدهم إلى التحول بكثبان الرمال المهيلة من مكان إلى مكان؟!

وحقُّ القارئ عليَّ في هذه الفاتحة أن أُقدِّم بين يدي هذا الكتاب ما يُعينه على استطلاع ما تشير إليه هذه الأبحاث من آفاق أزعم أنها جديدة في مجالين من مجالات الدرس العربي: أما أحدهما وهو «**البلاغة العربية**» فذو أرومة صريحةِ النسب في علوم العربية. وأما الآخر، وهو «**الأسلوبيات اللسانية**» فمن العِلْم المستفادِ بالمثاقفةِ مع المُنْجز المعرفي المعاصر.

فأما البلاغة العربية المدرسية فمنذ حَدَّ **الإمام العظيم أبو يعقوب يوسف ابن محمد بن علي السكاكي** (ت ٦٢٦هـ) رسومها، ورَاتَبَ بين علومها أفضت بها الحال إلى مضيق لا تكاد تلتمس لها منه مخرجاً. وحين رأى بعض المجتهدين أن الداء قد أَعْضَل، والشفاء قد عزّ، وجدنا من بينهم فريقاً قد أَخْلَد إلى الأرض واستمسك بالحطام والهشيم، وفريقاً نال منه اليأس فراح يدعو إلى قتل المريض وتغييبه تحت أطباق الثرى، بين عَبَرات الرحمة وزفراتِ الإشفاق. أليس ذلكم هو عين ما يسمونه في زهوٍ زائف واستعلاء غير مستحب: «الانقطاعَ المعرفيّ» بين الموروث والمستفاد. وأشهد إنها لقالةٌ تكاد تنشق لها الأرض، وتخرُّ الجبال هدّاً، وإنه ليس وراءها إلا

خَصلتان؛ فإما جهلٌ بتراث جليل العوائد، تظاهرَ على إنجازه قومٌ هم من أعلم أهل العربية بالعربية، وإما عبوديةٌ خاشعة تستزلّ أتباعَها ببعض ما كسبوا من قشور الحداثة دون اللُّبوب. نعم، فلا بد لصاحب هذه المقالة من هاتين الخَصْلتين إحداهما أو كلتيهما، وقد عَقِمت أمُّ المنطق أن تلد لهما ثالثة.

إذن؛ فالسؤال هنا هو: كيف نُحدِثُ في هذا النفق المظلم فُرْجةً تنطلق من خلالها البلاغة المدرسية من ضيق الظرف التاريخي المحدود إلى سعة العصر، وتنثال ينابيعها، متخذةً طريقها سرباً في شرايين ثقافتنا المعاصرة لتستعيد عنفوانها، وتكون عِلْماً كاشفاً عن فاعلية النص العربي، بعد ما نال مباحثها ومسائلها من بَعْزَقةٍ وتشعيث قَعَدا بها عند رسوم الشاهد والنادرة والمثال، واحتبساها لتكون شارةً دالة على مهارة اللعب بالكلام وبهلوانية الصياغة؟. وكيف تستحيلُ هذه البلاغة رافداً معرفيّاً ثرّاً يَمُدُّ الأسلوبيات اللسانية ونظرية اللسانيات النصيّة بما يُعِينُ على توطين المعرفة، وتهيئة التربة والمناخ الصالحين لإحياء موات القديم، واستنبات الصالح من ثمرات الجديد؟. ذلكم هو حاصل القول ومناط المساءلة في أمر البلاغة.

وأما الأسلوبيات اللسانية فإن لها حديثاً؛ ذلك أن من أهل الاختصاص من يتوقف في القول بأن للأسلوبيات آفاقاً جديدة يمكن أن تكون محلاًّ للاستشراف؛ بل إن السؤال عن هذه الآفاق ربما يعود لديهم إلى الضد، ويحول الجواب عنه إلى قَاطعِ النفي. وتعود بي الذكرى في هذا المقام إلى سنة أربع وتسعين وتسع مئة وألف، حين استضافني الأخُ الفاضلُ والعالم الجليل **الأستاذ الدكتور عبدالله المهنا**؛ لأكون محرراً لعدد من أعداد مجلة رصينة هي **«عالم الفكر»**؛ وكان إذ ذاك مضطلعاً بمسؤولية رئاسة تحريرها.

وقد استشعر الدكتور المهنا خطر القضية؛ فاقترح لذلك العدد عنواناً جاذاً مرهقاً هو: «**آفاق الأسلوبية المعاصرة**». كما استشعرت من جانبي خطر اقتراحه، فجعلت تقدمتي لأبحاث العدد جواباً عن ذلكم السؤال الذي يتلجلج في صدور بعض طلاب العلم؛ وهو: «**هل ثمة آفاق للأسلوبية المعاصرة؟**». وأوردت في التقدمة كلاماً سلمت فيه بوجود التحفظات واستفاضتها في بعض ما كتب الكاتبون، وجعلت من ذلك موضوعاً للرد بما يحسن اقتباسه هنا لشدة عُلُقَته بما نحن صَدَدَه من التماس الجديد في هذه الآفاق، فقلت ثمة وأقول هنا من جديد: إننا قد نشهد على الساحة النقدية في الغرب انحساراً للأسلوبيات، حتى ظن بعضهم أن ذلك ربما يؤذن بانفضاض سوقها وبوار سلعتها، بل إن من أهل النقد من ينكر عليها صفة العلم، ويرى أن اتكاءها على عكازتين من الدرس اللساني والتحليل الإحصائي لا يمكن أن يعجل بدخولها فردوس العلوم المنضبطة. وهذا الكلام يبدو مقبول الظاهر، ولكنه عند أهل التحقيق موقوف الباطن. بيد أنه إن صح، وكان حديثنا عن آفاق الأسلوبية المعاصرة مصروفاً إلى المستقبل بالضرورة - أدركنا مناط المفارقة القائمة بين وجهين من النظر يبدوان متعاندين لا يجتمعان؛ ذلك أن العنوان المُرتضى لذلك العدد من المجلة يثبت للأسلوبيات المعاصرة آفاقاً يشتغل بعض الباحثين باستطلاعها ورصد أفلاكها، ومن ثم كان لا بد من بيان يرتفعُ به الإشكال وتستبينُ المقاصد.

إن المتصفِّح لأثناء مسيرة العلوم الإنسانية منذ مفتتح النصف الثاني من هذا القرن لا شك يَبْدَهُهُ ما امتازت به هذه المسيرة في أوروبا من حراك معرفي هائل، ومن صلاتٍ شابكةٍ بين العلوم على نحو أزاح الحدود

الفواصل بينها، وسلّط الأضواء على مناطق التقاطع التي لا يمكن لعلم واحد من العلوم أن يستقلّ بالنظر فيها، وأبرز من الإشكالات المعرفية ما يفوت ذَرْعَ المتتبِّع الحريص. وهكذا نسَلَتْ المذاهبُ والنظريات من حَدَبها، ونزت بينها نوازي الخلاف المنهجي، حتى رأينا المذهب ما إن يبدو وقد رسخت دعائمه، وسَمَقَتْ قوائمه إذا هو يفضي إلى ضيق المُضطَرب، وينتج من الأسئلة أضعاف ما يقدم من جوابات، وإذا الأقلام تتناهبه بالنقد حتى ما يبقى منه على الساحة غيرُ أبعاض وأنقاض. وقد مضى الأمر على هذا الجرّ والسّحب حتى غدت الإحاطة بدقائق الخريطة المذهبية في الإنسانيات عامة، ودراسة النص الأدبي خاصة، غاية يكاد ينقطع دونها الدرْك.

كان ذلكم، ولا يزال، هو الشأنَ على العُدوة الأوروبية القصوى. فماذا عن أمرنا نحن على هذه العدوة الدنيا؟. الذي كأنه إجماع الناس أنّا قد أُصِبْنا بما يشبه أن يكون دُوَاراً معرفياً، انتقلت إلينا جرثومته مع أول مواجهة جبهتنا بها ثقافة الغرب، ولمّا تزل عقابيلها فاعلةً في الجسم العربي حتى زلزلته زلزالاً شديداً. وتقطّعَ أهلُ العلم أمرَهم بينهم، فنهض منهم من يحاول اللحاق بالركب فأصاب حظّاً من التوفيق لم يكن ليكفي إلا لخَلْخَلَة الركود وكسر الجمود، على حين انقطعت ببعضهم السبل دون أهليهم وبني جلدتهم؛ إذ هَمُّوا بما لم ينالوا. أما الآخرون، وكثير ما هم، فقد آثروا السلامة، ورضوا بمقعدهم خِلافَ ركب العصر، حتى صار بينهم وبين منجزاته ما يشبه أن يكون «كمال الانقطاع»، فتواردوا في أبحاثهم على بئر نَزُوح، ونَصَبوا لكل جديد بالإعراض، وهكذا شجر الخلاف بين الفريقين، وجَهِدَ كل فريق أن يجر النار إلى قُرصه، في جدالٍ لا تسمع فيه إلا رجيعاً من القول، ليس في الإعراض عنه فائتة.

وإن تعجب فَعَجَبٌ أن يهتدي أسلافنا - من دوننا - إلى البلسم الشافي من ذلك الدُوَار المعرفي حين لابسوا ثقافة يُونان، فكانت عيونهم على خاصة معتقدهم ولغتهم وثقافتهم فاستقاموا على الطريقة، وكان أخذهم وَوَدْعُهم كلاهما عنها بيِّنة. أما الخلَف فقد عَدَتْ أعينهم عن كل ذلك تريد زينة العصر، جاعلةً مستحدثاتِ المذاهب كمستحدثات التجميل وصيحات الأزياء مكاناً سُوَى. ونحن عَسِيُّون إن فقهنا مذهب السلف أن نُصْلِحَ آخر هذا الأمر بما صلح به أوله، وأن نعفي أنفسنا من لُهاثٍ ينقطع به النفَس بغير تحصيل للمرتجى من الفوائد.

ليس لنا - فيما نرى - أن نهتف مع الهاتفين في أوروبا بموت الأسلوبيات بما هي منهج نقدي لساني، صارفين أنظارنا إلى ما تلاها على ساحة النقد من أبدال. ولقد عَلّمنا تاريخ العقل البشري أن الأفكار لا تموت بالسكتة القلبية، وأنها إن ماتت في مكان أو زمان بأعينهما حييت في مكان أو زمان آخرين على صورة أخرى، واعتبرْ ذلك فيما كان من تشومسكي مع فكر ديكارت، وفيما كان من فكر الأرسطيين المحدثين مع فكر أرسطو. إن ذروة الأمر وسنامه هما: هل نحن بحاجة إلى الأسلوبيات أم لا؟ والجواب بيّن، فإننا ما قضينا نَحْبَنا بَعْدُ من دراسة الخصائص الأسلوبية للغتنا على ملة «بالي» ومدرسته، ولا أدينا لأدبية النص العربي قديمه وجديده حقها من الفحص الأسلوبي الرصين على ملة «جاكوبسون» ومدرسته، ولا نَهَدْنا إلى استحياء تراثنا النحوي والبلاغي والنقدي وشروح الشعر لنحاور به عصرنا الذي نعيش فيه. إننا لم نفعل شيئاً مِنْ ذلك كله، أما هم فقد فعلوا. فَلْيكن لنقادهم إذن ما يشاءون، ولْيَحْطِبْ في حبلهم من بني ملتنا من أراد، فليس لذلكم أن يصرفنا عن باب من أبواب الخير نبرأ بِوُلُوجِه من تبعة التقصير في القيام بأمرِ ما حُمِّلْناه من رسالة.

وإذا صح لدينا - وهو إن شاء الله صحيح - أن الأسلوبيات اللسانية لا تموت، وأنها غدت مكوناً فاعلاً في تحليل بنية الخطاب وأجرومية النص، وأن حظ النص العربي من ذلك كله قليل قليل - صح كذلك أن عطاء الأسلوبيات اللسانية للدرس الأدبي هو وعد غير مكذوب. ومن ثم تبقى للأسلوبيات العربية المعاصرة آفاقُها التي ينبغي أن تستكشف، لا ينال منها تحولات المذاهب النقدية في أوروبا، ولا يضيرها أن ينصُب لمعاداتها من استغشى ثيابه ورضي بأن يكون مع الخوالف.

ثم إن ثمة كلمة لا مناص من إيرادها صدد أزمة التواصل العلمي البادية بين المشتغلين بالدرس الأسلوبي العربي وغيرهم من النقاد، وهي أزمة قاطعة لِرَحِم العلم الواشجة، وكابحة لأسباب التحديث والتطوّر. ولعله من طبائع الأمور أن يُلْقِيَ كلا الفريقين بالتبعة على صاحبه. بيد أن الإنصاف يقتضينا أن نكون أدنى إلى التماس العذر لأهل المحافظة منا إلى تبرئة ساحة دعاة التحديث. إن الدرس الأسلوبي العربي المعاصر يكابد من العلل القادحة ما يكابد على يد بعض دعاته، وعلى يد من يَسْتَذْرُون بِجَنَابهم صدقاً أو دعوى. فليس حقيقاً بالريادة من ينقطع عن قضايا لغته وتراثه، حتى لكأنه يَحرِقُ من ورائه سفائن «طارق». وليس حقيقاً بها من يجعل من الإغراب على القراء بالمصطلح الأجنبي والتترس بأعلام الفرنجة مَيزة يتمزّى بها على بني ثقافته، وَوَزَراً يحتمي به مِن مواجهة النصوص، ومَن يتصدى للترجمة ونقل الفكر عن مصادر الأسلوبيات في الغرب دون أن تَستحكم أدواته اللغوية والمفهومية، فيخرج على الناس بمُعَمَّيات أجاءت الكثيرين منهم إلى اطّراح أمر الجديد بالكلية. ودَعْكَ من كثرة كاثرة لا ترى منهم إلا كل هَجُومٍ على ما لا يحسن، يحتاز لنفسه أخطر العنوانات

فيورد تحتها أهون الكلام، طلباً لِلْمَثَالةِ بين الناس، وبِدَاراً أن يعالجها العارفون المتلبثون.

أنّى لنا - والحال على ما سبق بيانه - أن نستشرف للبلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية آفاقاً طرية تبرأ بها من قوادح العلل، وتقيم الموازين القسط بين التنظير والتطبيق، وتسوق من البراهين ما يصحح القول بحاجة العربية ونتاجها في القديم والحديث؛ لا إلى هذين العلمين الشريفين بخصوصهما بل إلى كل اجتهاد يتغيّا به صاحبه خدمة الثقافة في لسان العرب؟. وأنّى لنا أن ندرك أن مصبٌ هذه الروافد قابلٌ لاختلاف المساقي من شكلانية وبنيوية وتفكيكية ونقد ثقافي؛ لا نستثني من ذلك كله رافداً إلا بشروط يأتي على رأسها الوفاءُ بطبيعة الثقافة العربية، ورعايةُ خُصُوصِها ونُصُوصِها، والفرارُ من عدوى العجمة والتذاكي والتهويل على طلّاب العلم وشداته بغية إشعارِهم العجزَ، وحملِهم على إلقاءِ السَّلَم لصفوةٍ مزعومة؟. أقول ذلك، ولي من التحفظات بالميزان اللساني على بعض هذه التوجهات أو جُلّها ما أسلفت العبارة عن بعضه في غير موطن، وما أستعين الله على بيان سائره في قابلٍ إذا نَفّس الله سبحانه في البقاء، بيد أن من أصدق ما رُوي عن العرب في أمثالها قولهم: «إذا كثرت المُؤتَفِكاتُ زَكَت الأرض»؛ يَعْنُون بالمُؤتَفِكاتِ الرياحَ التي تختلف مهابُّها فَتُقَلِّب الأرض فيزكو نَبَاتُها.

ويضم هذا الكتاب الذي أقدم له مباحث خمسة:

أما أولها: فجرّدتُه لتحرير العلاقة بين البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، وانتهيت فيه إلى صيغةٍ مقترحة نَرْجِعُ بها النظر في البلاغة

المدرسية وما تغيَّته من تتبع للشاهد والمثال، ومن تقعيدٍ للقواعد التي يَميزُ بها طالب العلم أنواع الطباق والتجنيس، ويُجري بها ما هو تصريحي ومكْنيّ من صنوف الاستعارة، ويستبينُ بها مراتِبَ التشبيه، وغير ذلك من آليات يحفظها الطالبُ عن ظهر قلب، ثم ينساها عن قلب ظهر. ذلك أن هذا التراث الجليل جدير بأن يشكل صيغة موازية لمستويات التحليل اللساني المعاصر؛ أيّاً ما كانت صورة العلاقات المفترضة بين هذه المستويات وسُلّمُ تراتبها في المدارس اللسانية على اختلافها. ولعلّ من أهم ما حفل به هذا المبحث هو استنقاذ الإمام الجليل أبي يعقوب يوسف السكاكي من الآخذين بخناقه، والزّارين عليه، والمُحَمّليه تَبِعةَ الجمود المزعوم والعقم المُدّعَى، وردّ الاعتبار إلى ثلاثيته التي ضمنها «مفتاح العلوم»؛ بما هي أوفقُ الصيغ وأقدرها على محاورة الأسلوبيات اللسانية في تجلياتها ومناهجها المتداولة.

وأما المبحث الثاني: فنستفتح به القول في البلاغة المقارنة بين لغات ثلاث هي: العربية والإنجليزية والروسية، قاصدين به إلى استجلاء ظاهرة التكافؤ النحوي والبلاغي بينها، والكشف عمّا يتيحه الجهاز القواعدي فيها من إمكاناتٍ لتشكُّل الأساليب، وتحقيقٍ لغايات الإفصاح والتأثير. وتستبين بها المواتز والجوامع في معالجة مقولة الرتبة عند توارد هذه اللغات على نص واحد هو القرآن المجيد.

وأما المبحث الثالث: فقد أردته استكشافاً لباب جديد من العلم كان ينبغي - في ظني - أن يوضع فلم يوضع؛ وهو ما سميته «**الجغرافية الأسلوبية**»، وعقدت فيه الصلة بين هذا العلم المستحدث وعلم «**الجغرافية اللسانية**»، قياسَ نموذج على نموذج، أو اشتقاق فرع من أصل. ولم يقع لي من

تطبيقات الدرس الأسلوبي المعاصر ما يصلح أن يندرج في هذا الباب من العلم - على ما أراه من إلحاح الدواعي الموجبة لترسمه والإفادة منه - في الثقافة العربية، بما يفوق الحاجة إليه في غيرها من ألسنة أهل الأرض.

وأما المبحث الرابع: فيتضمن توظيفاً لإجراءات الأسلوبيات الإحصائية في السَّبر اللساني للغة الخطاب النقدي، أو ما يمكن أن يقع - بعبارة أخرى - في باب النقد اللساني للغة النقد. وقد اختير لهذه المعالجة طائفة مختلفة الطعوم والتوجهات من النصوص النقدية لـ **«طه حسين»** و**«العقّاد»** و**«النويهي»** و**«يوسف خليف»** و**«أدونيس»** و**«كمال أبو ديب»**، وجعلت من إعمال المقاييس الإحصائية وُصْلةً لتشخيص خصائص هذا الخطاب، واختبار حظه من علمية المعالجة والقدرة على البلاغ.

وأما المبحث الخامس: فقد قام على استثمار الأدوات الأسلوبية والبلاغية ونحو النص لتشكل ملامح صيغة مركبة، نقارب بها نصّاً من أجمل ما أنتجته عبقرية الشاعر الجاهلي القديم، ولنجعله نموذجاً ناطقاً بقدرة هذه الأدوات القديمة والمستحدثة - إذا ما تضافرت وأفاد بعضها من بعض - على استنطاق روائع النصوص القديمة، وتزييف الزعم الباطل بانحلال عراها وافتقارها إلى **«الوحدة العضوية»**؛ تلك التي سارت بذكرها الألسنة في غابر الزمان.

لقد حاولت ما وسعني الحِوال أن أجعل من هذا الكتاب مؤشراً إلى آفاق جديدة تنتظر أولي العزم من شباب الباحثين، وأن تكون مباحثه الخمسة جواباً على ما أسلفت طرحه من سؤالات ذات خطر، لا أكاد أشك في أنها تراود نفراً غير قليل من أهل الاختصاص، وتحرك فيهم قلقاً معرفياً حادّ الوقع، رائع المذاق، واعداً بالخير. وهي سؤالات - على تنوعها صياغةً وفحوى -

يوشك أن يلخصها سؤالٌ أحَدٌ ذو طرفين متكاملين، ألا وهو: كيف نستدبر القول بالانقطاع المعرفي، ونولي وجهنا شطر التراث البلاغي العربي القديم ليتناسخ في جسد الثقافة النقدية المعاصرة، ويستحيل فيه نماءً وزكاء وعنفواناً، واصلين بذلك حاضر هذه الثقافة بماضيها العظيم؟ وكيف نكتسب القدرة على توطين العلم المستفاد من معارف العصر، ونهيئ له بالإدراك الواعي لما نأخذ وما ندع ما يعين على استقبالِ الطَّيبِ الرُّخاءِ من رياحها، واستِنبات الصالح من بذورها، حتى إذا ضمتها أرض ثقافتنا، وجادتها لواقح الفِكَر رأينا هذه الأرض الطيبة وقد اهتزت، ورَبَتْ، وأنبتت من كل زوج بهيج.

الكويت في التاسع عشر من شوال ١٤٢٣هـ
الثالث والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٢

كتبه
سعد عبدالعزيز مصلوح



المبحث الأول

مشكل العلاقة بين البلاغة العربية
والأسلوبيات اللسانية

المبحث الأول

مشكل العلاقة بين البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية

١/ ٠ الفاتحة

هذا البحث محاولة لدراسة مشكل العلاقة بين البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية. وصياغة العنوان على هذا النحو أريد بها استيقاظ النظر إلى أمور:

أولها : إيثارنا مصطلح **«الأسلوبيات اللسانية»** مقابلاً للمصطلح الإنجليزي linguistic stylistics، واستبدالنا إيّاه بمصطلحين شائعين على اختلاف في الدرجة بينهما؛ هما **«علم الأسلوب»** و**«الأسلوبية»**. أما إيثارنا إيّاه على الأول فلأنه أخصر وأطوع في التصريف، وأما وجه إيثاره على الثاني فلأنه جاء على سُنَّة السلف في سَكِّ المصطلحات الشبيهة كالرياضيات والطبيعيات، ولأنه يتّسق بهذا المبنى مع مصطلح **«اللسانيات»** و **«الصوتيات»** وغيرهما من المصطلحات ذوات العلاقة بما نحن صدده. أما قيد **«اللسانية»** فقد أريد بإيراده تأكيد المنطلق اللساني في البحث؛ إذ هو معالجة لسانية بالأصالة للعلاقة بين البلاغة العربية وهذا الفرع بخصوصه من فروع الدراسة اللسانية المعاصرة.

ثانيها : أن البحث إنما يعالج مشكلاً عربيًا، منه المنطلق وإليه المآب، وفي هذا ما يكفكف الرغبة الجموح في سياحة مرهقة بلا ثمرة ترجى في

أحراش النظريات والتصورات التي هي إفراز طبيعي لثقافات بعينها، في سياقات تاريخية بعينها. وأرى أنَّ علينا، حين نرهف آذاننا لتسمع أصوات العصر، أن نجعل عيوننا وعقولنا على مشكلاتنا؛ إذ لا قيمة عندنا لفكرة تستفاد من ثقافة أخرى، إلا بقدر ما تلبي حاجة، أو تحل مشكلاً، أو تضيء سبيلاً.

ثالثها : أن إقامة تصور للعلاقة بين البلاغة العربية والأسلوبيات أمر لا يُسلِم نفسه في يسر وإسماح لباحث؛ وذلك أن «**البلاغة**» علم ذو أرومة عريقة في العربية، كانت نشأته تلبية لحاجة ملحة، وتوجه أصيل في الثقافة العربية الإسلامية. وقد ظلت «**البلاغة**» في أطوارها المختلفة وفية للغاية التي انتدبت لتحقيقها، حتى حين فتحت أبواب الثقافة الإسلامية للإفادة من علوم الأوائل، ولم تفتقد هذه الثقافة يوماً معيارها الضابط لجميع توجهاتها، والحاكم على جميع اختياراتها فيما تأخذ وما تدع. أما «**الأسلوبيات**» فلا تزال باتجاهاتها وتصوراتها ذات الصلة الوثيقة باللسانيات الحديثة غريبة وافدة علينا، وما زال أهلها والمقتنعون بجدواها يبحثون لها عن دور تقوم به في إعادة صياغة النظرة العربية المعاصرة إلى دراسة النص الأدبي، ومن هنا تأتي الصعوبة في صياغة العلاقة بين علم رسا ورسخ، وآخر لا يزال يتلمس طريقه إلى ثقافتنا غريباً حذراً.

ونطرح بين يدي هذه المحاولة الأسئلة الآتية:

(١) أي اتجاهات الدرس البلاغي هو المُعْنِيُّ هنا؟ وما علة اصطفائه دون غيره ليكون طرفاً في ميزان العلاقة التي يراد تحريرها؟

(٢) إلى أي مدى كان الاتجاه المختار مرضيًا من البلاغيين المحدثين؟ وما مَلاحِظهم عليه؟ وما التقويم الذي نحسبه عادلاً لهذه الملاحظ؟

(٣) ما حظ الصيغ التي طرحها بعض المحدثين لتجديد البلاغة من التوفيق؟ وما مكانها في مجال تحرير العلاقة بين **«البلاغة العربية»** و **«الأسلوبيات اللسانية»**؟

(٤) هل ثمة مباينة منهجية قائمة بين طرفي العلاقة؟ وما مسوغات هذا الرأي إنْ كان صحيحاً؟ وما عسانا نقول إذا أردنا أن نقوّم البلاغة العربية تقويماً لسانياً؟ وما ملامح التصور المقترح للعلاقة بين العلمين؟

هذه هي الأسئلة الأساسية التي نعالجها في هذا البحث، ومنها يستمد خطته وتبويبه. ولا ريب أن تقديم جوابات شافية عن هذه المسائل أمر ندرك صعوبته، وتوعر السبل المؤدية إليه. بَيْدَ أن شرف المطلب يحفز إلى المحاولة، وحسبنا نبل القصد وإخلاص الجهد والعمل، ولعلنا نصل بالفحص عن أمر هذا المشكل إلى كلمة سواء.

٢/ ٠ اتجاهات البحث البلاغي

تختلف الدراسات التي عالجت تاريخ البلاغة اختلافاً كبيراً فيما سلكته من طرق لتصنيف اتجاهاتها وتقويمها، وما أطلقته عليها من ألقاب؛ فآثر بعضها السلامة حين جعل القرون أساس التقسيم[١]. وأما شوقي ضيف فتحدث عن نشأة البلاغة، وجعل الجاحظ خاتم عصر النشأة، لتبدأ بعده **«دراسات منهجية»** صنّفها إلى دراسات لبعض المتفلسفة، وأخرى لبعض المتكلمين، وثالثة لبعض المتأدبين. ثم اختفى التقسيم على أساس الزمان، والتقسيم على أساس الاتجاهات، ليظهر تقسيم آخر على أساس تقويمي، فتحدث عن

«ازدهار البلاغة العربية»، وجعل من عبدالقاهر والزمخشري عَلَمين على هذه المرحلة، ثم أتى عنده عصر سماه **«عصر التقعيد والجمود»** وجعل من أعلامه الفخر الرازي في **«نهاية الإيجاز»**، والسكاكي في **«مفتاح العلوم»** وتلخيصات الخطيب وشرحه. ثم وضع تحت عنوان **«دراسات جانبية»** كتباً سمّاها بهذا الاسم؛ لأن أصحابها **«إما انحرفوا عن طريق السكاكي، أو ساروا فيها دون ترسمها ترسما دقيقاً، وقد يترسمونها، ولكن كتابتهم فيها لا تعدو تلخيصات لعبدالقاهر والزمخشري»**[٢]، وجعل أهم هذه المصنّفات **«المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر»** لضياء الدين بن الأثير (٦٣٧هـ).

ولعلّ أجمع تقسيم وأخصره لاتجاهات البلاغة العربية ما ذهب إليه **أمين الخولي** من تقسيمها إلى مدرستين: سمّى أولاهما **«المدرسة الكلامية»** (أو **«المدرسة الفلسفية الكلامية»**، أو **«المدرسة العلمية»**، حين يذكرها في معرض مقابلتها **«بالمدرسة الفنية»**)[٣].

> **وهي عنده تتميز «بالتحديد اللفظي والروح الجدلية، والعناية بالتعريف الصحيح، والحرص على القاعدة المحددة، مع الإقلال من الشواهد، والاعتماد على المقاييس الفلسفية من خلقيات وطبيعيات ونحوها، وعلى القواعد المنطقية في الحكم بحسن الكلام وجودته، أو بقبحه ورداءته»**[٤].
>
> **أما الأخرى فسمّاها «المدرسة الأدبية» (أو المدرسة الفنية)، وجعل من سماتها المائزة «الإكثار المسرف من الشواهد الأدبية نثراً وشعراً، مع الإقلال من التعاريف والقواعد والأقسام، والاعتماد في التقويم الأدبي على الذوق الفني وحاسة الجمال، أكثر من الاعتماد على الفلسفيات المختلفة والمنطقيات»**[٥].

وقد اهتدى الخولي إلى هذا التقسيم، منطلقاً من المبحثين اللّذين توزعا جهود البلاغيين؛ وهما مبحث **«الإعجاز القرآني»** خاصة، ومبحث **«الأدب»** عامة، فربط بين المدرسة الكلامية الفلسفية في الأعم الغالب والبحث في الإعجاز، وبين المدرسة الفنية والبحث في بلاغة الأدب شعره ونثره. وكان لتقسيمه هذا صدى فيما تلاه من دراسات، إذ أقيمت كتب كاملة على أساس منه[٦]. ويرى الخولي أن المدرستين تسايرتا **«على اختلاف في السعة والرواج، إلى أن غلبت المدرسة الكلامية أخيراً، وكوّنت الصورة التي وصل لنا بها أَرْوجُ ما يدرس ويعرف من المؤلفات البلاغية، فاحتكمت في تحديد مجال البحث البلاغي باعتبارات منطقية»**. ويبني الخولي على أساس من هذا التقسيم رؤيته الخاصة لما كانت عليه البلاغة العربية، ويضع صيغته الهادفة إلى تحقيق ما ينبغي أن تكون عليه البلاغة في مستقبلها، وهو ما سنعرض لتقويمه في موضعه من هذا البحث.

وقد ذهب الخولي إلى تعذُّر التصنيف الحاسم للبلاغيين وللنتاج البلاغي إلى اتجاهات صارمة، وهذا حق لا مرية فيه، بيْد أنّه لا يمنعنا من إضافة تصور نراه أجمع للصورة وأدنى للصواب، ونتّجه بهذا التصوّر إلى استظهار ملامح مائزة لاتجاهات ثلاثة في البحث البلاغي:

أولها : **اتجاه أصولي**: ينزع إلى معالجة القوانين العامة لظاهرة الأدب، وبيان أصولها الفلسفية والنفسية. وقد كان لهذا الاتجاه بدايات بعيدة، ولكن قسماته ازدادت وضوحاً لدى **«قدامة بن جعفر»** (٣٣٧هـ) في **«نقد الشعر»**، وعند **«ابن وهب»** في **«البرهان»**، و**«القاضي عبدالجبار»** (٤٠٥هـ) في الجزء الذي أفرده لمبحث الإعجاز من

كتابه **«المغني»**، ثم **«الإمام عبدالقاهر الجرجاني»** (٤٧١هـ) في **«الدلائل»** و**«الأسرار»**. أما أوضح ملامحه ظهوراً فقد استبانت في كتاب **«حازم القرطاجني»** (٦٠٨ - ٦٨٤هـ) **«منهاج البلغاء»**.

وقد رفد هذا الاتجاه ما ترجم من علوم الأوائل، ولاسيما كتاب **«الخطابة»** وكتاب **«الشعر»**، لأرسطو، وما وضعه الفلاسفة المسلمون من تلخيصات لكتاب **«الشعر»** خاصة، وما أبدوه من نظرات أصيلة في مبحث النفس انطلقوا فيها من **«النقل»** ليدرأوا ما بدا من تعارض بينه وبين **«العقل»**، على ما سبق أن بيّناه تفصيلاً في غير هذا البحث(٧).

ثانيهما : **اتجاه وظيفي**: نزع إلى النظر في النصوص لالتماس فنون البلاغة، واستخراج شواهدها، وتوظيفها في المعالجة النقدية والتقويم الأدبي. وقد توزع كتب هذا الاتجاه منحنيان تسايرا وامتزجا، فكان منها ما انصرف إلى شيء يشبه النقد التطبيقي، إما في شعر شاعر بخصوصه في مثل **«الوساطة» لعلي بن عبدالعزيز الجرجاني** (٣٩٢هـ)، وإما في شكل موازنة بين أكثر من شاعر في مثل **«الموازنة» للآمدي**، وإما في كتب أمحضت لمعالجة الفنون البلاغية من خلال النصوص في مثل **«البديع» لابن المعتز** (٢٩٦هـ). ومن كتب هذا المنحى يمكن أن تعد أكثر ما كتب في إعجاز القرآن الكريم. وأما المنحى الثاني فقد كان إلى الانطلاق من النصوص أقرب منه إلى ولوج المدخل الفلسفي أو النفسي، ومن ثم لم يبلغ في مجال التنظير مبلغ أصحاب الاتجاه

الأصولي، وإن وقع غير بعيد منهم، وكان أكثر مباشرة للنصوص، وأدنى إلى النقد العملي من كتب أهل الأصول.

وعندنا أن السِّمَة التطبيقية التوظيفية مشتركة بين أكثر من نسبوا إلى المدرسة الكلامية ومن نسبوا إلى المدرسة الأدبية، كما أن الإقلال من الشواهد الأدبية ليس عندنا سمة مائزة بينهما؛ إذ إن الشواهد من القرآن الكريم عند الأولين - وهو النص الذي نصبوا أنفسهم لمعالجته - جمّة موفورة، ولا نرى أيضاً ضرورة للفصل بين ما سمّاه شوقي ضيف **«دراسات بعض المتأدبين»** وما وضعه تحت عنوان **«دراسات نقدية على أسس بلاغية»**؛ ذلك أن الفصل الحاسم بين ما سمي من بعد **«بلاغة»** وما هو **«نقد»** لم يكن له وجه قبل ظهور **«مفتاح العلوم»** إلا ما ندر، وإذن، فأكثر السابقين للسكاكي هم نقاد بالأصالة وبلاغيون بالتبعية.

وثالثها : **اتجاه تقعيدي**: كانت غايته تمييز حدود واضحة للعلوم البلاغية، وتوزيع مباحث البلاغة بينها، وتحديد الأنواع تحديداً علمياً تبعاً للنسق المعرفي السائد في زمانه، وليس من شك في أن الذي افتتح هذا الصنف من التأليف هو **الإمام أبو يوسف يعقوب السكاكي (٦٢٦هـ)**، وأنه نهج بذلك نهجاً فريداً كثر من بعده السّالكوه، لكن صاحب **«مفتاح العلوم»**، ذلك الذي ملأ الدنيا وشغل الناس يحتاج القول في أمره إلى فضل بيان وتفصيل قد يفضي بنا إلى تصنيفه على نحو يخالف ما درج عليه أكثر الباحثين، وإلى استجلاء أبعاد مستسرة في عمله لم يتح لها - في

رأينا - أن تفهم على الوجه الصحيح. هذا، والإقلال من الشواهد سمة مشتركة بين الاتجاهين الأصولي والتقعيدي[8]، وكلاهما يختلف في هذه الخاصية عن الاتجاه الوظيفي. ومنزلة الأصولي من التقعيدي هي منزلة أصول الفقه من الفقه، أما الوظيفي فله بالقياس إليهما منزلة القضاء والفتيا، ويجمع بين الاتجاه الأصولي والوظيفي امتزاج البلاغة فيه بالنقد النظري أو التطبيقي في الأعم الغالب، وينفرد الاتجاه التقعيدي بأنه أقرب إلى البلاغة المحض.

والأسئلة التي نطرحها هنا صدد السكاكي وكتابه **«مفتاح العلوم»**، ونحاول أن نجد عليها رداً مقنعاً هي:

- ما مكان الرجل وكتابه من هذا التصنيف الذي أسلفنا بيانه؟
- وما مدى مسؤوليته عمّا نسب إليه من إصابة البلاغة بالجمود والجفاف والعقم؟
- وما حظ ناقدي منهجه من البلاغيين المحدثين أو المجددين من التوفيق فيما أبدوه من ملاحظ، وما اقترحوه من صيغ بديلة؟
- وهل يمكن أن يصاغ منهج السكاكي صياغة جديدة تيسر الانتفاع بها في الدرس الأسلوبي اللساني المعاصر؟
- وما نوع العلاقة المعرفية التي يمكن أن تنشأ بين العلم الموروث والعلم المستفاد في هذا المقام؟

٣/ ٠ السكاكي ومفتاحه بين أيدي المحدثين

لا تكاد تخلو دراسة أو كتاب لأحد من البلاغيين المحدثين أو أهل التجديد من صفحات يُحَمِّلُ فيها كاتِبُها صاحبَ مفتاح العلوم إِضْرَ ما أصاب البلاغة من جمود وجفاف وعقم، حتى أصبح هذا القول من البدهيات المسلمة. ولن نستقصي هذه الأقوال، وحسبنا أن نورد قول بعضهم ليدل على سائرهم، فأنت تجد من البلاغيين المحدثين من يقول: **«الواقع أنه لم يفسد البلاغة العربية أو البيان العربي مثل تمحيص السكاكي وتهذيبه، وترتيبه الذي مجَّده به ابن خلدون»**[٩]. ويقول آخر عنه: **«إنه قد أمعن في الغوص بقواعد البلاغة إلى أعمق بحار العلوم العقلية من منطق وفلسفة، وجرى في ذلك إلى غاية بعيدة المدى، مترامية الأطراف، كانت أولى الخطوات الواسعة بعد قدامة بن جعفر في النزول بالبلاغة إلى هذا الدّرْك الذي ترى عليه البلاغة الآن»**[١٠].

ويثبت الخولي لجمهور البلاغيين أنهم في كثرتهم ذوو صلة بالفلسفة وبيئتها، سواء أكانت الفلسفة العامة، أم الفلسفة الكلامية الخاصة، ويتفق ذلك في جميع أدوار حياة البلاغة، نشأة وتطوراً وجموداً[١١]. ثم يقول بعد أن يعدد الأسماء وعلى رأسها السكاكي: **«إن كثرتهم من غير العرب، فكل أولئك الذين مرّت بك أسماؤهم آنفاً لا حظَّ لهم من عروبة، وإذا كانت عجمة مع فلسفة فقد كمل البعد عن مجال الفن وروحه، بقدر البعد عن حِسِّ العربية وتمثل روحها، وإدراك مجال الجمال فيها»**. وينتهي به الأمر إلى أن ينادي في عبارة حاسمة بقوله: **«يجب أن نؤيد المدرسة الفنية، ونؤثل تلك الأبحاث الجديدة التي أشرت إليها من قبل، ونهجر المدرسة العلمية في دراسة البلاغة»**[١٢].

أما «شوقي ضيف» فإن اتجاه السكاكي عنده كان إلى «خلط مسائل النحو بمسائل البلاغة»[١٣]، وأنه نظم في بعض أبواب كتابه:

> «درراً وحصى كثيراً، أما الدرر فجمعها من كتابات عبدالقاهر والزمخشري، وأما الحصى فجمعه من كتب النحو واللغة»[١٣]، و«المفتاح» في رأيه «تلخيص أشاع فيه كثيراً من العسر والالتواء، بسبب ما عمد إليه من وضع الحدود والأقسام المتشعبة، فإذا المباحث البلاغية تشبه غابة بل دغلاً ملتفاً لا يمكن سلوكه إلا بمصابيح من المنطق ومباحث المتكلمين والفلاسفة، وهي مصابيح ما تني ترسل إشعاعات تخنق خلايا النضرة في الدغل الكثيف.. وكثيراً ما تتراكم هذه الإشعاعات تراكماً يحجب عنا تلك الخلايا الحية التي كنا نتمتع برؤيتها عند عبدالقاهر والزمخشري، وإن لم يحجبها أفسد أنسجتها إفساداً بما أدخل عليها من مواد غريبة»[١٤].

ويضيف «شوقي ضيف» نقداً للغة التي صاغ بها السكاكي قواعده وقوانينه «حتى في لفظها وأسلوبها الذي لا يحوي أي جمال، وما للجمال والسكاكي؟!»[١٥] هذا، وإن كان «المراغي» لم يسلبه هذه الفضيلة بالكلية، فقال: «ومع كل هذا فقد كان في قلمه أثارة من الأسلوب الأدبي الذي درج عليه من سبقه من المؤلفين في علوم الفصاحة»[١٦].

كانت هذه هي ملامح الصورة التي استقرت في وجدان الباحثين وعقولهم عن «السكاكي» وكتابه «مفتاح العلوم»، وهي صورة ظلمت في رأينا الرجل وكتابه ظلماً يعز نظيره. ولما كانت صيغة السكاكي هي - عندنا - أقرب الصيغ إلى روح العلم، وأجدرها بأن تكون طرفاً في علاقة الحوار بين التراث البلاغي والأسلوبيات اللسانية المعاصرة كان لا بد لنا من أن نعرض لما وجه لها من نقد على يد البلاغيين المحدثين والمجددين، وأن نُفصّل

القول في أَظْهَرِ ما اقترح في هذا المجال من صيغ بديلة ونخص منها بالذكر: صيغة «**أحمد الشايب**» في كتابه «**الأسلوب**»[١٧]، وصيغة «**أمين الخولي**» كما عبّر عنها في كتابه «**مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب**»[١٨]، ثم نأتي إلى «**المفتاح**» لنميط اللثام عن حقيقة مذهب الإمام السكاكي التي ران عليها ما تناقلته الأقلام من أقوال يعوزها - في رأينا - البرهان، ولنثبت - إن شاء الله - أن ذنوب الرجل عندهم هي عين محاسنه عندنا. ثم نختم القول بمحاولة لتقديم صياغة جديدة يتحدد في إطارها موقع صيغة السكاكي من المعالجة الأسلوبية اللسانية للنص الأدبي، والكيفية التي يمكن أن يستفاد بها منها في إقامة جسور الحوار بين التراث والفكر اللساني المعاصر.

٤/٠ النقد البلاغي لمذهب السكاكي

عرف السكاكي بأنه أول من قَسّم علوم البلاغة قسمة ثلاثية إلى علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع، وأنه أول من قدم الصياغة النهائية - تقريباً - لحدود هذه العلوم، ووزّع فيما بينها فنون البلاغة ومباحثها، واعتمد في ذلك الصياغة الفلسفية المنطقية من حد وتقسيم، ويذكر الخولي - محقاً - أن «**معالم البحث البلاغي المقسّمة على هذه الثلاثية لا تزال غير واضحة حتى القرن الخامس نفسه**» [١٩]، ضارباً في ذلك المثل بكتابي عبد القاهر «**الدلائل**» و«**الأسرار**» حتى جاء السكاكي فأرسى حدودها، وجلّى معالمها، وأتى في ذلك بما فتن الخالفين، يقول بدوي طبانة:

> **«ولسنا نعرف السحر العجيب الذي سحر العلماء بكتاب السكاكي، فجعلهم ينسون أنفسهم، وينكرون ملكاتهم، ليسيروا في ركاب السكاكي وفي فلك كتابه، فجعلوه القطب الذي يدورون من حوله، والغاية التي ييممونها».**

وليس من همنا هنا تفصيل القول في «**ثلاثية السكاكي**» وما ارتضاه من تقسيم لمباحث البلاغة على أطرافها الثلاثة، وبيان ما ووفق عليه، وما خولف فيه، وما أضيف إليه، فأمر ذلك كله مبسوط في القسم الثالث من «**المفتاح**»، وفي «**التلخيص والإيضاح**» **للخطيب القزويني** (٧٣٩هـ) وفي غير ذلك من المختصرات والمطولات والحواشي والتقريرات[٢٠]. وما أردنا لهذا البحث أن يكون تكراراً لما سبق، بل نصبناه لغايات أُخَر أسلفنا الإشارة إليها، ولنأخذ الآن في بيان مآخذ البلاغيين على مذهب السكاكي.

ولعلنا نتوقع أن تنتظم هذه المآخذ في صنفين: ينصرف **أولهما** إلى مناقشة كفاءة القسمة الثلاثية ومدى صوابها، **والثاني** إلى مغالبة الطابع الفلسفي المنطقي الذي امتازت به مما سبقها من معالجات، ويتفرع عن هذا النوع الثاني تحديد موقف ناقدي السكاكي من البلاغة نفسها: فنٌّ هي أم علم؟

بدأ مهب الريح على مذهب السكاكي منذ قديم، فقد عقد الخطيب في الإيضاح فصلًا ينبّه فيه إلى ما خالف فيه السكاكي من قول في شأن الحقيقة والمجاز، كما أبان أيضاً عن مخالفته إيّاه في مبحث المجاز العقلي؛ إذ جعله الخطيب من مباحث علم المعاني، على حين عدّه السكاكي من مباحث علم البيان[٢١]، وكان الخلاف موضعاً للحجاج العلمي بين علماء البلاغة من بعد[٢٢]، بيْد أن هذا النوع من الخلاف لم يكن ليزلزل أركان القسمة الثلاثية في شيء، وظل سلطانها راسخاً إلى أن تعرضت منذ العقد الثالث من القرن العشرين تقريباً للنقد حتى من داخل معسكر البلاغيين أنفسهم؛ فاتفق أكثرهم على خطأ القسمة الثلاثية، وجهدوا جهدهم لإثبات ذلك، مستثمرين ما سبق أن ألمح إليه الخطيب القزويني وغيره من خلاف بين

العلماء في تسمية العلوم الثلاثة[٢٣]، وفي تعريفاتها، وفي تقسيم مباحث البلاغة بينها.

ولعل أجمع صور النقد البلاغي لمذهب السكاكي ما جاء به **المراغي** في **«تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها»**. وقد أقام المراغي نقده لهذه القسمة على أساس أنه لا يرى لها **«وجهاً صحيحاً، ولا مستنداً من رواية أو دراية»**[٢٤]، ثم أورد تعريف العلوم الثلاثة كما أوردها القزويني في الإيضاح، وناقشها ليخلص من ذلك إلى إبطال القِسمة من جهة الرواية، ومن جهة الدراية؛ فأما من جهة الرواية فقد احتج بحجتين: **أولاهما** أن المتقدمين كأبي هلال وابن سنان وعبد القاهر لم يعرفوا هذه القسمة، حيث وردت عندهم مباحث البلاغة ممتزجة غير متمايزة بحسب القسمة الثلاثية لدى السكاكي ومن ذهب مذهبه، أما **الحجة الثانية** ففحواها أن مصطلحي البيان والبديع وردا عند الزمخشري وابن المعتز وقدامة وابن رشيق بمعان متداخلة، فأُطْلِق البديع وأريد به ما يعم البيان، وأطلق البيان وأريد به ما يعم البديع، ووضع تحت كل منها ما هو من حق أخيه بحسب ثلاثية السكاكي[٢٥].

وواضح أن الحجتين قريب من قريب، وأن إحداهما تفريع على الأخرى، وأن إبطال مذهب السكاكي من جهة الرواية ليس بحجة عليه، بل إنه يوشك أن يثقل موازينه، ويرفعه إلى مرتبة أهل الفقه والاجتهاد[٢٦].

ثم قدم المراغي لإثبات بطلان القسمة من جهة الدراية ست حجج فيما يأتي تلخيصها[٢٧]:

١ - أن الثمرة المستفادة من علم المعاني، **«وهي معرفة أحوال اللفظ التي بها**

يطابق مقتضى الحال»، تستفاد أيضاً من علم البيان، لأننا لا نعبر باستعارة ولا كناية إلا إذا اقتضاها المقام، ومن ثمّ فلا مسوّغ للتخصيص.

٢ - ما يصدق في هذا الباب على علمي المعاني والبيان يصدق أيضاً على البديع، فلا يصح لذلك أن يُعدَّ التحسين فيه عرضياً لا ذاتياً.

٣ - أن تداخل المباحث في هذه الأقسام ورد عند بعض المؤلفين، ولو كانت الحدود واضحة لامتنع التداخل والاختلاط.

٤ - أن المعول عليه في هذا الباب هو رأي عبدالقاهر من وجوب تقسيم البلاغة إلى **«علمين متمايزين»**، فنسمي العلم الذي يبحث في فصاحة النظم **«علم معاني النحو»**، أو **«علم المعاني»** على سبيل الاختصار في التسمية، والعلم الذي يبحث عن فصاحة اللفظ، أو عن معنى المعنى بعلم البيان، وتكون التسمية مجرد اصطلاح، وإلا فالكل بحث بياني.

٥ - أن الفضل يرجع إلى عبدالقاهر في لفت نظر السكاكي إلى تسمية العلم الأول **«علم المعاني»** لما كان يردده من قوله: **«ليست أسرار النظم إلا معاني النحو»**، فاختزل السكاكي هذا الاسم وسمّاه **«علم المعاني»**.

٦ - أن ثمة تفاوتاً في تحديد الغاية من كل علم عند السكاكي، إذ إن فائدة العلم الأول هي **«معرفة أحوال اللفظ العربي التي تطابق مقتضى الحال»** وهي فائدة بالسلب، لكونها مجرد المعرفة، ولا تتضمن القدرة على إنشاء كلام يفي بأشراط العلم. أما الغاية من علم البيان فإيجاب، إذ

به **«نستطيع أن نعبِّر عن المعنى الواحد بأساليب مختلفة»** وكان الأولى أن تتساوى الغايتان سلباً وإيجاباً.

ذلكم هو ملخص ما أدلى به المراغي من حجج لإبطال القسمة الثلاثية من جهة الدراية، وأكثرها لا يثبت للنقاش، وبعضها صحيح ولكن لا حجة فيه، ويمكن إيراد الملاحظ الآتية على وجه الاختصار:

١ - أن تعريف السكاكي لعلمي المعاني والبيان يتضمن وجوب **«مراعاة مقتضى الحال»**، ولذلك ينصرف نقد المراغي إلى تعريف الخطيب، ولا سبيل له على تعريف السكاكي(٢٨).

٢ - أن **«البديع»** في مفتاح العلوم لم يظهر بوصفه علماً مستقلاً، بل إن فنونه لم توضع تحت هذا المصطلح بعينه.

٣ - أن تداخل المباحث البلاغية بين الأقسام هو اختلاف في التفاصيل لا يصح أن يحتج به لإبطال القسمة من أساسها، وفي مناقشته تفصيل يأتي في موضعه من البحث.

٤ - أن من حق السكاكي أن يخالف عبدالقاهر في اجتهاده لتقسيم علوم البلاغة، وقد فعل؛ فجعلها على علمين: علم للمعاني وعلم للبيان ولكن العلم الأعم عنده هو **«علم المعاني»**، وليس **«علم البيان»** إلا شعبة منه.

٥ - لا يسوغ أن يكون سبق عبدالقاهر إلى تحديد علم المعاني مبطلًا لصحة القسمة الثلاثية عند السكاكي.

٦ - في تمييز المراغي بين الغاية من علم المعاني والغاية من علم البيان، بين

غاية بالسلب، وأخرى بالإيجاب تمسك لا مسوغ له بظاهر اللفظ، إذ المعرفة أساس القدرة، والقدرة لا تتحقق إلا عن معرفة، فهي مما لا يتم الواجب إلا به.

وتكاد حجج سائر البلاغيين المحدثين في إبطال صحة القسمة الثلاثية لا تخرج عمّا أورده المراغي في الجملة، بل إن من الطريف أن بعضهم قد انتقد حجج بعض في هذا المقام، وكان أحمد مطلوب على حق حين رفض أن تكون مخالفة السكاكي للرواية أساساً صالحاً لإثبات فساد منهجه، بيْد أن «**مطلوب**» لم يفلح - في رأينا - في أن يورد من عنده أدلة على فساد القسمة تفوق في حجيتها أدلة المراغي، وهو يلخص حججه هذه بقوله:

> **«إن مطابقة الكلام لمقتضى الحال تشمل مباحث البلاغة كلها، وإن تتبع خواص تراكيب الكلام لا تخص نوعاً واحداً من أقسام البلاغة، وإن الاستحسان والاستهجان ينطبق على موضوعات البلاغة كلها، وإن إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان لا تخص البيان وحده، وإنما يشمل جميع مباحث البلاغة».**

يضاف إلى ذلك أن الاحتراز من الخطأ ينطبق على البلاغة كلها كما اتضح من تعريف السكاكي للمعاني والبيان[٢٩]، وهو يستدل لذلك بأن السكاكي نفسه جعل علم البيان شعبة من علم المعاني.

واعتراضات مطلوب تقوم على أساس من استخدام الألفاظ الواردة في تعريفات السكاكي بمعانيها المعجمية لا بمعانيها الاصطلاحية التي ارتضاها الإمام، ولا يسلم له ولا لغيره إلا دليل واحد يبدو وجيهاً بادي الرأي؛ ألاَ وهو وقوع المبحث الواحد من مباحث البلاغة تحت أكثر من علم، ولم يأت أحد من ناقدي السكاكي بهذا الدليل من عند نفسه، كما أن أحداً

منهم لا يستطيع أن يزعم أن السكاكي لم يفطن إلى هذا الأمر فقد أشار إليه، وجعل من أمثلته الالتفات من بين وجوه التحسين، إذ قال: «**ومنه الالتفات وقد سبق ذكره في علم المعاني**»[٣٠] وقال أيضاً: «**ومنه تقليل اللفظ ولا تقليله؛ مثل يا وهيا وغاض وغيض إذا صادف الموقع، ويتفرع منهما الإيجاز في الكلام والإطناب فيه، وقد سبقا في الذكر**»[٣٠]، كما أن من القدماء أنفسهم من اختلفوا حول وضع مبحث من المباحث تحت البيان أو المعاني على ما أسلفنا إليه الإشارة.

ولا نرى في هذه الحجة - على فرض التسليم بها - كبير بأس بالنسبة إلى علم يؤسس صاحبه علاقاته تأسيساً لا يخدش أوليته فيه أنه مسبوق في كثير من أفكاره، وهي أشتات وتفاريق، لا يجمعها جامع من منهج منضبط. على أن الذي لم يفطن إليه كثير من هؤلاء أن الظاهرة الواحدة يمكن أن تقع تحت بابين مختلفين من جهتين مختلفتين، على ما يقرره محقق الإيضاح، وهو في ذلك محق؛ إذ إن ألوان البديع: «**كثيراً ما يعد بعضها من مباحث علم المعاني، ولكن يجب أن نعلم أنها إذا طلبت من حيث المطابقة (يعني مطابقة الكلام لمقتضى الحال) كانت من مباحث علم المعاني، وإن طلبت من حيث التحسين كانت من بحوث علم البديع**»[٣١].

ونأتي الآن إلى تهمة الجفاف والجمود والتعقيد والخضوع المطلق لسلطان الفلسفة والمنطق، لنجدها تتردد على أقلام الباحثين في صورة دعوى عامة، تستند إلى قيام صياغة السكاكي على أساس من الحد والتقسيم وانضباط العبارة. لكن أظهر ملامح هذه الصورة، وأبرز أدلتها هي ما فهم عن السكاكي من تسويته بين صاحب البيان وصاحب الاستدلال، وعقده فصلًا بتمامه عن علم الاستدلال، ذاكراً ضرورته ولزوم

العلم به لصاحب علم المعاني والبيان. وقد أزعجت هذه الفكرة البلاغيين المحدثين ومن بينهم المراغي إزعاجاً شديداً. فأورد عبارة السكاكي: «وإذ قد تحققت أن علم المعاني والبيان هو معرفة خواص تراكيب الكلام، ومعرفة صياغات المعاني، ليتوصل بها إلى توفية مقامات الكلام حقها بحسب ما يفي به قوة ذكائك - وعندك علم أن مقام الاستدلال بالنسبة إلى سائر مقامات الكلام جزء واحد من جملتها، وشعبة فردة من دوحتها - علمت أن تتبع تراكيب الكلام الاستدلالي، ومعرفة خواصها مما يلزم صاحب علم المعاني والبيان»[٣٢]. ويرى المراغي في هذه العبارة ومواضع أخرى من المفتاح عَرَضاً من أعراض مرض التفلسف والتمنطق، فَيُصَدِّرها بقوله: «وهاك ما قاله في كتابه لتعلم منه كيف كان الداء دوياً، وعلاجه مستعصياً لا يرجى له برء، ويعزّ منه الشفاء»[٣٣].

وبالنظر إلى أن هذه المسألة تتصل بالبنية الكلية لكتاب «المفتاح» وهو أمر يغفله كل من نقدوا السكاكي وكتابه - سنرجئ تفصيل القول فيها إلى موضعه من البحث.

٥/٠ تجديد البلاغة العربية: صيغة الخولي

إذا كان فريق من البلاغيين المحدثين قد أنكروا على مذهب السكاكي وخالفيه ما سموه جموداً وتعقيداً وجفافاً وخضوعاً للمنطق والفلسفة وعلم الكلام، وانتقدوا ثلاثية السكاكي؛ جاهدين لإثبات بطلانها، ومطالبين بإقامة البلاغة على أساس ذوقي جمالي بعيد عن القواعد الجامدة الجافة، فقد كان ذلك قصاراهم ومبلغ علمهم. لكن فريقاً من العلماء نصبوا أنفسهم لغاية أبعد مراماً حين تطلعوا للتجديد، واقترحوا صيغاً جديدة بديلة، وتصوراً مختلفاً لقضية البلاغة ومادة درسها. وتتجلى أهمية هذه

المحاولات في كونها خطوة ذات شأن فيما نحن صدده من معالجة لمشكل العلاقة بين البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، ونتوقف هنا عند محاولتين من أظهر محاولات التجديد؛ هما الصيغة التي اقترحها **«أمين الخولي»** في كتابيه: **«فن القول»** و**«مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب»**، وتلك التي قدمها **«أحمد الشايب»** في كتاب **«الأسلوب»**. ونورد فيما يأتي عرضاً موجزاً لكلتا المحاولتين، نتبعه بتقويم نقدي نستصفي به ما اشتملت عليه كل منهما من مزايا، وما يمكن أن يوجه إليهما من اعتراضات، بادئين بأولى الصيغتين، وهي صيغة الخولي[٣٤].

لم يكن التجديد عند الخولي انعتاقاً لا ضابط له من أسر القديم، فهو يرسي في هذا المقام مبدأه الشهير: **«إن أول التجديد هو قتل القديم فهماً»**[٣٥]، كما نراه يلتمس الحافز إلى التجديد في مقولة نسبها السيوطي إلى القدماء في صفة علم البيان، إذ قالوا عنه إنه **«علم لم ينضج ولم يحترق»** ويرى **«في هذا الحكم لفتاً لنا إلى وجوب متابعة العمل لإنضاج البحث البلاغي»**[٣٦].

ولقد أسلفنا القول في تصنيف الخولي لاتجاهات البحث البلاغي، وقسمته إيّاها إلى مدرستين: سمى أولاهما **«المدرسة الكلامية»** أو **«الكلامية الفلسفية»** أو **«المدرسة العلمية»**، وسمى الأخرى **«المدرسة الأدبية»** أو **«المدرسة الفنية»**، وكيف بنى الخولي على أساس من هذا التقسيم رؤيته الخاصة لما كانت عليه البلاغة العربية، ولما ينبغي لها أن تكون عليه في حاضرها ومستقبلها، وهو ما أبان عنه أوضح إبانة بقوله: **«يجب أن نؤيد المدرسة الفنية، ونؤثل تلك الأبحاث الجديدة التي أشرت إليها من قبل، ونهجر**

المدرسة العلمية في دراسة البلاغة، ونمضي في كل ذلك التجديد بقدم ثابتة لا تخشى خطراً ما، لأنه تجديد تاريخي وطيد الدعائم»[٣٧].

ويتفق الخولي مع كثير من أولى العلم في أن التقسيم القديم للبلاغة إلى المعاني والبيان والبديع لا أساس له ولا غناء فيه، مما يوجب قيام التقسيم على أساس غير الأول[٣٨]؛ وهو يرى:

> **«ضرورة العدول عن هذه الثلاثية المصطلحية إلى مصطلح واحد جامع هو، البلاغة»، ثم «نقسم الدرس إلى بلاغتين: بلاغة الألفاظ وبلاغة المعاني، وفي بلاغة الألفاظ نبحث عنها من حيث إن تلك الألفاظ أصوات ذات جرس، ثم من حيث هي دوال على المعاني مفهمة لها، ونبحث ذلك في المفرد والجملة والفقرة والقطعة، ونقسم المعاني بمناسبها حتى ننتهي إلى دراسة فنون القول المنظوم والمنثور فنًا فنًا، وما به قوام كل فن وحسنه، متخطين الفنون القديمة من المقامة والرسالة والخطبة إلى الفنون الحديثة من المقالة والقصة على اختلاف أنواعها»**[٣٨].

واتباع هذا المنهج ينفي بذاته عند الخولي ضرورة القسمة الثلاثية، ويقترح في رأيه ما هو خير منها وأجدى على دراسة فن القول.

وعندي أن قسمة البلاغة إلى بلاغة ألفاظ وبلاغة معان هي أمر من الصعوبة بمكان في دراسة النص الأدبي، ولا أدل على ذلك من أن **«الخولي»** نفسه يضع تحت دراسة بلاغة الألفاظ دراستها **«من حيث هي دوال على المعاني ومفهمة لها»**، وهي عبارة تنفي إمكان الثنائية التي يقترحها. وعندي أيضاً أن القسمة الثلاثية على ما فيها من عيوب - أوضح

للفكر، وأطوع لمباشرة النصوص من قسمة تعيد ثنائية اللفظ والمعنى في الدرس الأدبي جَذعَةً بعد ما توارت بالحجاب، وما نحسب أن هذه القسمة يمكن أن تكون طريقاً إلى تأثيل **«المدرسة الفنية»** في البلاغة، تلك التي كان **«الخولي»** ظهيراً قوياً لها، ومن أجلها جهر بدعوته إلى وجوب **«هجر المدرسة العلمية في دراسة البلاغة»**. لقد أدى به هجر المدرسة العلمية وغموض البديل المقترح إلى ما يشبه أن يكون تعطيلاً للدرس البلاغي حين عرض لقضية تعليل الإعجاز، فعارض القائلين بإمكانه قائلاً: **«لكن ذلك القول بالتعليل وبيان الأوجه ليس إلا الرأي الفائل، والمذهب الزائف، وإن شاع وساد عند المتأخرين»**. ويعلن الخولي اغتباطه، إذ يسجل أن الذي يبين فساد هذا الرأي ويحمل على أصحابه **«إنما هو بطل من أبطال البلاغة القديمة وفارس مقدم في ميدانها هو الإمام السكاكي رحمه الله؛ فقد رفض القول بإمكان تعليل الإعجاز وبيان وجهه، ونَكّب عن هذه الطريقة بعدما كان قد اندفع مع أصحابها، وأنكر ما عداها حيناً»**[٣٩]. ثم يستشهد لذلك بقول السكاكي: **«واعلم أن شأن الإعجاز عجيب، يدرك ولا يمكن وصفه، كاستقامة الوزن تدرك، ولا يمكن وصفها، وكالملاحة، ومُدرِكُ الإعجاز عندي هو الذوق ليس إلا، وطريقة اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين»**[٤٠]. ثم يذكر الخولي أن السكاكي: **«يتصدى لبيان بطلان ما يذكره معللو الإعجاز من الأوجه، وجهاً وجهاً، ويقول بعد ردّها كلها: .. فهذه أقوال أربعة يُخمّسُها ما يجده أصحاب الذوق من أن وجه الإعجاز هو أمر من جنس البلاغة والفصاحة، ولا طريق لك إلى هذا الخامس إلا طول خدمة هذين العلمين، بعد فضل إلهي من هبة يهبها بحكمته من يشاء»**[٤١].

والرأي عندنا أنه لا حجة للخولي فيما استشهد به من أقوال السكاكي لوجوب تأثيل المدرسة الفنية، واعتماد **«الذوق»** أساساً لإدراك فنية القول؛

وذلك لأمور كثيرة: **أولها**: أن مقام الكلام عند السكاكي هو معالجة **«الإعجاز»** الذي هو عنده **«الطرف الأعلى»** من مراتب البلاغة وما يقرب منه، وهو وصف يكاد يختص بالقرآن الكريم لا ينصرف إلى غيره، **وثانيها**: أن كلام السكاكي إدراك **«نفس وجه الإعجاز»** هو المحال، أما الكشف عن وجوه البلاغة عنده فغير محال، أي أن المحال عنده هو إدراك حقيقة الإعجاز لا إدراك مظاهر الإعجاز، يقول السكاكي: **«نعم، للبلاغة وجوه ملتثمة ربما تيسّرت إماطة اللثام عنها لتجلي عليك، أما نفس وجه الإعجاز فلا»**(٤٢). **وثالثها**: أن مفهوم الذوق عند السكاكي فيما يبدو لنا - يختلف عن المفهوم الشائع لهذه الكلمة بيننا فهو يربط دائماً بين الذوق و**«طول خدمة هذين العلمين»**، ويكون بذلك هو التكوين العلمي القادر على إدراك وجود المزية في الكلام، وليس الملكة المعطلة للأسباب، وآية صحة ذلك - إن شئت دليلاً - هذا النص الذي تناقلته بعض المراجع عن السكاكي، واستشهدت به لغير ما سيق له، وهو قوله: **«ليس من الواجب في صناعة، وإن كان المرجع في أصولها وتفاريعها إلى مجرد العقل أن يكون الدخيل فيها كالناشئ عليها في استفادة الذوق منها، فكيف إذا كانت الصناعة مستندة إلى تحكمات وضعية، واعتبارات إلْفِيّة، فلا على الدخيل في صناعة علم المعاني أن يقلد صاحبها في بعض فتاواه، إن فاته الذوق هناك، إلى أن يتكامل له على مهل موجبات ذلك الذوق»**(٤٣). فالذوق في هذا النص قابل لأن يستفاد، والتقليد رخصة أتت بصيغة رفع الإصر، وانصرفت إلى الدخيل في الصناعة، وهي محدودة ببعض الفتاوي فيما يفوته فيه الذوق، وموقوتة باكتمال موجبات الذوق، وليس اكتمالها في حق الدخيل من المحالات.

ورابعها: أن الأوجه الأربعة التي ذكرها السكاكي للإعجاز هي: الصَرْفة،

وروده على أسلوب مبتدأ مباين لأساليب كلامهم، وسلامته من التناقض، واشتماله على الغيوب[٤٤].

لقد كان من الطبيعي لإمام في صناعة علم الأدب أن يرفض هذه الأوجه جميعاً، ولا يقبل إلا الوجه الخامس الذي حدده بقوله: **«ما يجده أصحاب الذوق من أن وجه الإعجاز هو أمر من جنس البلاغة والفصاحة، ولا طريق لك إلى هذا الخامس إلا طول خدمة هذين العلمين، بعد فضل إلهي من هبة يهبها بحكمته من يشاء»**[٤٥]. ونقول: أرأيت إلى سياق نص السكاكي، وكيف يقطع بأن مقام الكلام فيه ليس إبطال السكاكي لكلام معللي الإعجاز بإطلاق، بل هو إبطال لأنواع بعينها من التعليل هي من جنس غير جنس البلاغة والفصاحة، وإثبات لوجه بخصوصه من وجوه الإعجاز هو وجه البلاغة والفصاحة، وأن السكاكي يحدد الطريق الوحيدة لإدراك هذا الوجه؛ وهو **«طول خدمة هذين العلمين»**. وإذن، أنكون على حق حين نقرر أنه لا حجة للخولي فيما استشهد به من أقوال السكاكي لما أراده؟ نعم، إن شاء الله، وأين من قول الخولي ما ذهب إليه عبدالقاهر، إذ يجعل الآفة واحدة في طائفتين من الناس: أولئك الذين يسوون بين جميع أجناس الكلام، غير مدركين لوجود المزية أصلاً، وأولئك الذين يدركون وجود المزية في الكلام، ولكنهم يزعمون أنه لا سبيل إلى معرفة العلة في شيء مما تُعرفُ المزية فيه، يقول عبدالقاهر في **«دلائل الإعجاز»**:

> **«اعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب موقعاً من السامع، ولا يجد لديه قبولاً حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة (قلت:** انظر كيف أن عبدالقاهر قرن الذوق بالمعرفة)، **ومن تحدثه نفسه بأن**

> لِمَا تومئ إليه من الحسن أصلاً؛ فيختلفُ الحال عليه عند تأمل الكلام، فيجد الأريحة تارة، ويَعْرَى منها أخرى، وإذا عَجَّبْتَه تَعَجَّب، وإذا نبّهته لموضوع المزية تَنَبَّه، فأما مَنْ كانت الحالات عنده على سواء، وكان لا يتفقد من أمر النظم إلا الصحة المطلقة، وإلا إعراباً ظاهراً فَلْيَكُن عندك بمنزلة مَنْ عَدِمَ الطَّبْعَ الذي يُدرك به وزن الشعر، ويميز به مُزَاحَفه من سَالِمه، في أنك لا تتصدى لتعريفه؛ لعلمك أنه قد عَدِم الأداةَ التي بها يَعْرِف. واعلم أن هؤلاء، وإن كانوا هم الآفة العظمى في هذا الباب، فإن من الآفة أيضاً من زعم أنه لا سبيل إلى معرفة العلة في شيء مما تُعرف المزية فيه، ولا يعلم إلا أن له موقعاً من النفس، وحظاً من القبول، فهذا بتوانيه في حكم القائل الأول.. واعلم أنه ليس إذا لم يُمْكِن معرفةُ الكل وجب ترك النظر في الكل، وَلأَنْ تَعْرِفَ العلةَ في بعض الصور فتجعلَهُ شاهداً في غيره، أحرى من أن تسد باب المعرفة على نفسك، وتُعوّدها الكسل والهوينا»[٤٦].

ذلكم قول الإمام عبدالقاهر الجرجاني وقد وقع به على لُبِّ الحقيقة وجوهر السداد. أما القول بأن **«الإعجاز لا يعلل»** بإطلاق المقولة في كل قول فإنه يوشك أن يُبطل عمل العالم في الدرس الأسلوبي والبلاغي من كل وجه، وما أحسب أن ذلك كان مراداً للشيخ الجليل رحمه الله.

على أنه يبقى من صيغة **«الخولي»** تلك اللفتة الرائعة الداعية إلى مجاوزة البحث البلاغي مستوى الجملة إلى مستوى ما وراء الجملة في الفقرة والنص، ويزيدنا عَجَباً منها وإعجاباً بها أن ذلك كان منه في تاريخ متقادم يعود إلى عام ١٩٣١. وأَعْجَبُ كيف مرّت هذه الدعوة، ولم تجد لها صدى على صعيد

النظر إلا فيما كتبه «**أحمد الشايب**» في كتابه «**الأسلوب**» الذي صدرت طبعته الأولى عام ١٩٣٩، أما على صعيد التطبيق فلم نعثر لها على أثر، وكانت هذه الفكرة حَرِيّة، إذا وجدت من يتابعها من اللسانيين والبلاغيين، أن تحدث ثورة في الدرس اللساني والبلاغي في العربية، تنتقل به من «**نحو الجملة**» و«**بلاغة الشاهد والمثال**» إلى «**نحو النص**». والمرء يكون أشد إحساساً بعظمة هذه اللفتة حين يعلم أن هذه الفكرة لم تكن قد تحددت لها قسمات وملامح واضحة في أدبيات الدرس اللساني في أوروبا حتى ذلك الوقت، إذ يرجع تاريخ أول مقال معروف نصب نفسه لدراسة البنية النحوية في النص إلى عام ١٩٥٢، وكان كاتبه هو **زيليج هاريس** Zellig Harris اللساني المخضرم، الذي كان من صُنّاع النقلة من المنهج الوصفي إلى التوليدية التحويلية في اللسانيات الأمريكية(٤٧).

وتبدو أصالة الفكرة عند الخولي واضحة في التماسه العلة لانحصار البحث البلاغي داخل أسوار الجملة لا يتعداها إلى ما وراءها؛ إذ يربط بين ذلك ورؤية السكاكي للصلة الوثيقة بين المنطق والبلاغة، وتسويته بين عمل صاحب البيان وصاحب الاستدلال.

بهذا أصبحت الجملة في مصطلح النحاة نظير القضية في مصطلح المناطقة، وينقل الخولي عن «**القاضي التنوخي**»، معاصر السكاكي وصاحب كتاب «**الأقصى القريب في علم البيان**» حصره الفرق بين أهل النحو وأهل المنطق بأنه: «**لا فرق بين الاصطلاحين إلا أن أهل المنطق يتكلمون على المعاني مستتبعة للألفاظ، وأهل النحو يتكلمون على الألفاظ مستتبعة للمعاني، والجملة أعم من القضية؛ لأن الجملة منها ما يحتمل الصدق والكذب، ومنها ما لا**

يحتمله، وهي الجمل الطلبية الإنشائية. والقضية لا تخرج عمّا يحتمل الصدق والكذب»[٤٨]. وهكذا تصبح الجملة والقضية إطار البحث الوحيد للنحو والمنطق والبلاغة، يقول «الخولي»:

> «أما وراء بحث الجملة فلا تجد شيئاً، بل تجد أن الأبحاث التي كان المرجو لها أن تتجاوز الجملة قد وردت إليها وأُلزِمَت حدودها فقط، فالبحث في الإيجاز والإطناب والمساواة مثلاً كان يصح فيه النظر إلى غرض الأديب كله، وكيف تناوله، وهل أسهب في ذلك أو أوجز..، لكنهم لم ينظروا من ذلك إلا إلى الجملة أو ما هو كالجملة، وراحوا يفاضلون بين جملة «القتل أنفى للقتل» وجملة «في القصاص حياة» (كذا) بعدد حروفهما، فهذا التضييق في دائرة بحث البلاغة أثَرُ تسويتها بالاستدلال، ورجعها إلى المنطق، وأخذها بنظامه بعدما اشتدت الصلة بينهما، وزاد عليها ضغطه»[٤٩].

تلك إذن – في رأينا – لفتة رائعة لعقل يقظ. فلله هذا العالم الجليل، أيَّ رجل كان! ولا يخدش إعجابنا بما تقدم أن محاولة رد الأمر فيما كان من انحصار البحث البلاغي في إطار الجملة إلى ارتباط البلاغة بالمنطق وزيادة ضغطه عليها ليس لها ما يصدقها من تاريخ الدرس النقدي والبلاغي والنحوي، فالمدار في كل هذه العلوم كان منذ بداياتها الأولى، ولا يزال في الغالب الأعم على الشاهد والمثال من بيت (أو أبيات قليلة) أو جملة. ومن الظلم أن يحتمل السكاكي ومن سماهم الخولي علماء المدرسة الكلامية الفلسفية وحدهم إصْرَ هذه المعالجة الجزئية، فهم إنما ساروا على تقليد راسخ الجذور لم يأتوا به من عند أنفسهم، بل إن تَجاوُز التحليل اللساني حدود الجملة إلى النص هو، كما ذكرنا، من إنجازات اللسانيات

الحديثة، ولم ينشط فيه البحث نشاطاً ملحوظاً إلا في العقدين الأخيرين لأسباب كثيرة ليس هنا مجال تفصيلها.

٦/ ٠ صيغة «الشايب»

ثمة فضائل كثيرة يمتاز بها كتاب **«الأسلوب»** الذي طرح فيه **«أحمد الشايب»** صيغة قطعت بنا خطوات في سبيل وضع تصوّر صحيح لقضية **«البلاغة العربية»** ومكانها في الدرس الأدبي المعاصر.

وأولى هذه الفضائل: أن الكتاب كان في إبّانه (عام ١٩٣٩) إرهاصاً طيّباً حاول به صاحبه أن يقلب النظر في تراث بدا ثابتاً متحجراً غير قابل لأن يفعل أو ينفعل، ليعيد إليه شيئاً من حيويته، ومن قدرته على المشاركة في صياغة الدرس الأدبي المعاصر.

والثانية: أن الكتاب يعقد الصلة من مجرد عنوانيه: الأصلي والفرعي بين **«الأسلوب»** و**«الدراسة البلاغة التحليلية لأصول الأساليب الأدبية»**، ومن ثم قدم للدارسين مفهوماً مخالفاً للمألوف بعادة أهل زمانه لظاهرة **«الأسلوب»**، ووضعها في سياق التراث البلاغي، وأعلن بذلك عن الصلة الواجبة بين العلمين، وأشار إلى الآفاق التي تنتظر الباحثين من إقامة جسور الحوار بينهما.

والثالثة: أن مجرّد الدعوة إلى وجوب وضع علم البلاغة العربية **«وضعاً جديداً يلائم ما انتهت إليه الحركة الأدبية في ناحيتها العلمية والإنشائية»**، والقول بأن علوم المعاني والبيان والبديع **«على خطرها لا تستوعب أصول البلاغة كما يجب أن تكون»**[٥٠]، وأن موضوعات هذه العلوم ينبغي أن تدخل، لا على أنها علوم مستقلة، بل **«على أنها فصول في باب الأسلوب**

يتناول بحوثها كما يتناول غيرها» - كل أولئك يعبّر عن رؤية صحيحة عندنا في مجملها، وإن اختلفت أسسها وتصوراتها وإجراءاتها في رؤيتنا عن رؤية صاحب كتاب **«الأسلوب»**.

والرابعة: أن مادة الدرس في الكتاب كله من **«العربية»** قديم نصوصها والحديث، وهذا اتجاه لا بأس به في تأصيل المشكلة، ومواجهة شُجاعة للنصوص نفتقدها - مع الأسف - في كثير من مصنفاتنا الأسلوبية والنقدية في هذا الزمان.

والخامسة: أن مباحث الكتاب تثير أهم القضايا في هذا العلم، بقطع النظر عن تحفظات كثيرة وجوهرية واردة على التصورات الأساسية، ومنهج المدارسة، وطرق التحليل، ونتائج البحث.

ويبقى الآن أن نسوق جملة من الاعتراضات ومواطن الخلاف بين التصور الأسلوبي اللساني للقضية وما حواه الكتاب. ولعل أظهرها ما يأتي:

(١) أن دور علوم البلاغة العربية: المعاني والبيان والبديع ودخولها بوصفها مكوناً فاعلًا، في تشكيل منهج البحث وطرق التحليل غائم وغائب بالكلية في الكتاب، ومن ثمّ لم يكن الكتاب في تفصيلاته مصدقاً لما بين يديه من خطة طرحها صاحبه في مقدمته، وتقول بضرورة **«وضع علم البلاغة العربية وضعاً جديداً»**.

(٢) أن تصور **«الأسلوب»** جاء مفرغاً تماماً من البعد اللساني حتى في تصوره القديم المحدود بعلمي النحو والصرف، بَلْهَ التصورَ الحديثَ الذي لم يكن قد عرف طريقه إلى التأثير في الحياة العلمية العربية بعد.

(٣) أن أكثر ما ورد تحت العنوانات الموفقة لفصول الكتاب من معالجات تكابد الذاتية والانطباعية، وغياب المنهج الواضح، وسيولة المصطلح، وضعف المنطق التحليلي.

(٤) أن الكتاب هو في مجمله أقرب إلى التشريع والإرشاد والنصح الموجه إلى الأديب المنشئ منه إلى البحث العلمي الهادي إلى طرق مقاربة النصوص وتحليلها.

(٥) لا إشارة في الكتاب من قريب أو بعيد للبعد الإحصائي في دراسة الأسلوب وتشخيصه، مع أنه بعدٌ جوهريّ في تشخيص الأسلوب وقياس خصائصه، بما هو تصور احتمالي يتحدد بالشيوع النسبي لهذه الخصائص داخل النص المدروس.

٧/ ٠ مفتاح «المفتاح»

كان أصحاب الاتجاه التقعيدي ممن تبع السكاكي هم الذين أعطوا **«البلاغة العربية»** صورتها التي استقرت عليها بين أيدي الدارسين، فسادت مناهج التعليم، وإن انقطعت أسبابها بالبحث النقدي من جهة، وزاحمها الدرس الأسلوبي في الحقبة الأخيرة حتى علت الأصوات بأنها قد شاخت، وعليها أن تخلي المكان لما هو أجدى وأجدر منها بالبقاء.

وعلى الرغم من أن الجميع بلا استثناء يضعون السكاكي على رأس الاتجاه التقعيدي، ويحملونه - كما رأيناه - وزر ما أصاب **«البلاغة»** من جفاف وعقم وجمود، ويحتشدون لنقده وإثارة الاعتراضات في وجه مذهبه، حتى دعا داعيهم إلى وجوب هجر مدرسته **«العلمية»** (؟!) في

دراسة البلاغة، انطلقت صيغهم التجديدية من منطلق المفارقة لمذهبه واستدباره - نقول: على الرغم من ذلك كله فإن لنا في المسألة رأياً يوشك أن يكون مناقضاً لما ذهبوا إليه من جميع الوجوه.

إن **«مفتاح العلوم»**، وإن عد بداية التأليف في الاتجاه التقعيدي المؤسس للقسمة الثلاثية في علوم البلاغة، هو عندنا من كتب الاتجاه الأصولي التي تؤصل لدراسة الظاهرة الأدبية، وهو يشارك في هذه الخاصية كتاب حازم القرطاجني **«منهاج البلغاء وسراج الأدباء»** وإن كان باعتبار مخالف لما سار عليه حازم، ولأمر ما نجد الرجلين قد تعاصرا. ومن المقطوع به أن الإمام السكاكي لم يسمع بحازم ولم يقرأ له، فلقد توفي وحازم يشارف عامه الثامن عشر، ولم يكن قد هاجر من الأندلس إلى العدوة المغربية بعد، إذ إن ذلك لم يكن منه قبل عام ٦٣٣هـ بيقين، أما كتاب حازم فقد اتخذ سبيلاً مغايراً لما عليه المفتاح، وإن اجتمعا في رأينا في الوجهة والغاية[٥١].

كذلك نرى أن وزر ما يسمى بالعقم والجمود والجفاف إنما يقع على عاتق الخالفين. أما السكاكي فإنه ما أراد ذلك، ولا دعا إليه. ولعل حظ **«المفتاح»** و**«المنهاج»** من التأثير في الدرس البلاغي والنقدي يمثل جامعاً مشتركاً بينهما في الجوهر على اختلافه في المظهر، فقد مضى كتاب القرطاجني دون أن نلمح له الأثر المرتجى، أما **«المفتاح»** فقد أحدث أكبر الأثر ولكن على غير الوجه الذي أراده له صاحبه، وينشأ عن ذلك أن ما وجه إلى الاتجاه التقعيدي من نقد، وما أثير في وجهه من اعتراض إنما ينصرف إلى التابعين دون المتبوع.

أما صيغ التجديد فإن الآفة التي أصابتها، والعقم الذي منيت به إنما كانت - في رأينا - من جهتين: **أولاهما** مفارقتها لمذهب المفتاح بالكلية، واستدبارها إيّاه، وفهم **«المفتاح»** من خلال شروحه وتلخيصاته. **والأخرى** غياب البعد اللساني وحصرها في دائرة النقد المحض.

وحاصل ذلك أن صيغة **«السكاكي»** لم تكن لتشيخ وتهرم لو أنها فهمت على وجهها من خلال كتابه نفسه، وأنها كانت حقيقة أن تستنبت بذرتها وتحظى بالرعاية والسقيا، لتؤتي ثمارها في أرضها وبيئتها الثقافية الطّبيعيّة، وأنها لا تزال أصلح الصيغ للاستثمار وإقامة حوار بين العلم الموروث والعلم المستفاد في مجال الأسلوبيات اللسانية، كما أن صيغتي **«عبدالقاهر»** و**«القرطاجني»** لا تزالان أساساً صالحاً وقابلاً للاستثمار وإقامة الحوار في مجال الدرس النقدي.

لذلك كله رأينا أن «المفتاح» لا يزال في حاجة إلى مفتاح، فمنذ وضع الإمام الجليل أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي كتابه، ضرب المشتغلون بعلوم البلاغة صفحاً عن قسمي الصرف والنحو، وعن الفصول التي عقدها لعلم الاستدلال والشعر، ورأوا فيها تلخيصات لعلوم ازدحم عليها المصنفون، ولم يتوقعوا طريفاً يمكن أن يضاف إليهما، واتجهوا بكليتهم إلى علمي المعاني والبيان اللذين كان للسكاكي فضل وضعهما وضعاً جديداً يباين ما كانت عليه مباحثهما، وهي تفاريق وأشتات في مصنفات السابقين. وكان أن تشبث القدماء، ومن بعدهم المحدثون بالقسم الثالث من المفتاح، واحتشدوا لشرحه وتلخيصه والتحشية عليه

ونقده، كما لو كان كتاباً قائماً برأسه، مقطوع الصلة بما سبقه وبما لحقه من حديث، ففوتوا بذلك على أنفسهم وعلى غيرهم الانتفاع بالكتاب على الوجه الذي أراده له صاحبه، ذلك أن السكاكي لم يهدف إلى إيراد حقائق الصرف والنحو، ثم المعاني والبيان ووجوه التحسين، ثم الاستدلال والشعر لما هي فيه بل عالجها جميعاً بوصفها بنية منهجية متماسكة، تصلح في حال انتظامها لما لا تصلح له حال تفرقها وانفراط عقدها، وبذلك تستحيل المكونات إلى عناصر في منظومة منهجية تشكل متضافرة ملامح علم يسميه الإمام صراحة **«علم الأدب»**.

ويستيقظ نظرنا في عمل السكاكي أمور هي على جانب كبير من الخطر:

أولها : أن السكاكي في القرن السادس الهجري لم يجد بأساً أن يطلق على علمه هذا مصطلح **«علم الأدب»** وهو مصطلح غاية في التوفيق والإحكام أقيمت فيه علاقة التضايف بين **«العلم»** و**«الأدب»**، وهو أمر لا يسيغه بعض المحدثين وينكرونه أشد الإنكار بعد مرور تسعة قرون على ظهور المفتاح.

ثانيها : أن الإمام ينص بذلك نصاً على أنه لا يؤلف كتاباً في **«علم البلاغة»**. وهو على ولعه بالحد والتقسيم والتفريع والتأصيل، وبوضع الحقائق المنتشرة تحت الضبط لم يذكر في كتابه علماً بهذا الاسم، ولم يستخدم **«البلاغة»** و**«صناعة البلاغة»** إلا مشيراً بها إلى القدرة التي يتمتع بها البلغاء، وتجعل من كلامهم مادة صالحة للدراسة في علم الأدب. وهو لم يضع تعريفاً لعلم البلاغة، وإنما عَرَّف البلاغة، وجعلها مراتب فقال:

«البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدًا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها، وإيراد أنواع التشبيه والكناية على وجهها، ولها - أعني البلاغة - طرفان أعلى وأسفل متباينان لا يتراءى له نارهما، وبينهما مراتب تكاد تفوت الحصر متفاوتة، فمن الأسفل تبتدئ البلاغة؛ وهو القدر الذي إذا نقص منه شيء التحق ذلك الكلام بما شبهناه به في صدر الكتاب من أصوات الحيوانات، ثم تأخذ في التزايد متصاعدة إلى أن تبلغ حد الإعجاز وما يقرب منه»(٥٢).

ولم يذكر السكاكي هذا التعريف للبلاغة في صدر الكلام - على جاري عادته، عند تعريف العلوم - بل أورده في خواتيم القسم الثالث من كتابه، وصرّح بأن علمي المعاني والبيان هما مرجعا البلاغة، كما أن الصرف والنحو هما مرجعا الفصاحة، وبذلك يكون علم الأدب هو جماع ذلك كله مع ما يلحقه من علمي الاستدلال والشعر.

ثالثها : أن نظريته التي وضع بها **«علم الأدب»** إنما تشكّلت عنده عن قصد وبيّنة، وعن وعي بأن **«علم الأدب»** بدا وكأنه قتيل تفرّق دمه في القبائل، أو أنه - بأجزائه - صار كطير إبراهيم عليه السلام، إذ جعل على كل جبل منهن جزءاً، وأنها تنتظر من يدعوهن ليأتينه سعياً، ولنتأمل عبارات الإمام البليغة في هذا المقام؛ إذ يقول:

«ثم مع ما لهذا العلم من الشرف الظاهر، والفضل الباهر (قلت: يعني «علم الأدب» وليس «علم البلاغة» كما قد يسبق إلى ذهن كثيرين)، **لا ترى علماً لقي من الضيم ما**

لقي، ولا مُني من سوم الخسف بما مُني. أين الذي مهّد له قواعده؟ ورتب له شواهده؟ وبنى له حدوداً يرجع إليها؟ وعيّن له رسوماً يعرج عليها؟ ووضع له أصولاً وقوانين؟ وجمع له حججاً وبراهين؟ وشمّر لضبط متفرقاته ذيله؟ واستنهض في استخلاصها من الأيدي رَجِلَهُ وخيله؟ علم تراه أيدي سبا، فجزء حوته الدبور وجزء حوته الصبا. انظر باب التحديد فإنه جزء منه، في أيدي مَن هو؟ انظر باب الاستدلال فإنه جزء منه، في أيدي مَن هو؟ بل تصفّح أبواب أصول الفقه، من أي علم هي؟ ومن يتولاها؟ وتأمّل في مودعات من مباني الإيمان ما ترى من تمنّاها سوى الذي تمنّاها. وَعُدَّ وَعُدَّ. ولكن الله، إذ وفق لتحريك القلم فيه، عسى أن يعطي القوس باريها بحول منه عز سلطانه وقوته، فما الحول والقوة إلا به»(٥٣).

إن من يتأمّل هذا النص المعجب يرى وعياً علمياً مرهفاً بمشكلة تجاذب الاختصاص التي وقعت دراسة الظاهرة الأدبية، ولا تزال، ضحية لها، وَيَسْتَجلي صورة سامية من صور تواضع العلماء الأئمة؛ إذ يؤدي واجب الشكر لخالقه على أن **«وفق لتحريك القلم فيه»**، ويستيقن تطلع الإمام إلى الخالفين ليستكملوا ما بدأ **«عسى أن يعطي القوس باريها»**. ولكن الخالفين كانوا له من الخاذلين، بل إنهم قد حَمّلوه، أو احتمل بهم، من الأوزار ما هو منه براء.

رابعها : أن الإمام كان على وعي بتفاوت مراتب المشتغلين بعلم الأدب، تبعاً لتفاوت حظوظهم من المعرفة بهذه العلوم المختلفة، وإتقانهم لشعبها، ومن ثم كانت دعوته إلى وضع **«علم الأدب»** وكانت

محاولته لتأليف «المفتاح»، لا ليكون متناً في الصرف أو النحو أو المعاني والبيان أو غيرها من العلوم، كلّ على حدة، بل ليكون مدخلاً جامعاً لكل ما يلزم علمه لمشتغل بعلم الأدب. يقول الإمام:

«إن نوع الأدب يتفاوت كَثْرةَ شُعَب وقِلّة، وصعوبةَ فنون وسهولة، وتَباعُد طرفين وتدانياً، بحسب حظ مُتَولّيه من سائر العلوم: كمالاً ونقصاً، وكفاءة منزلة هناك ارتفاعاً وانحطاطاً، وقَدْرَ مجاله فيه سعة وضيقاً، ولذلك ترى المعتنين بشأنه على مراتب مختلفة»[٥٤].

ثم إنه يقول:

«ولما كان حال نوعنا هذا ما سمعتَ (قلتُ: يعني نوع الأدب)، ورأيتُ أذكياء أهل زماني الفاضلين الكاملي الفضل قد طال إلحاحهم عليّ في أن أصنّف لهم مختصراً يُحْظيهم بأوفر حظ منه، وأن يكون أسلوبه أقرب أسلوب من فَهمِ كُلِّ ذكي - صنفتُ هذا، وضمنتُ لمن أتقنه أن ينفتح عليه جميع المطالب العلمية، وسميته: (مفتاح العلوم)»[٥٥].

خامسها وأهمها: أن الإمام لم يجعل إسهام هذه العلوم في دراسة «نوع الأدب» من قبيل فروض الكفاية، بل اشترط اجتماعها وتضافرها وفق ترتيب وتعقيب حدده هو نصًا. وبذلك لم تعد علوم الصرف والنحو مع مقدماتهما، وعلوم المعاني والبيان، وعلم الاستدلال وعلم الشعر مجرد مجموعة من العلوم يمكن أن تدرس ظاهرة واحدة تعنيها جميعاً، بل صارت في نظريته منظومة منهجية تتوالى عناصرها المكونة لها في علاقة منهجية حتمية، لا يتم الدرس

الصحيح لنوع الأدب إلا بتضافرها واجتماعها، لا على سبيل التجاوز والاختيار، بل على سبيل الترابط والتتابع الحتمي، ذلكم هو صريح رأي الإمام كما ينبئ عنه صريح قوله، دون حاجة من أحد إلى تكلف التأويل، وقد أبرزنا منه بعض ما هو حقيق بالتأمل والنظر الفاحص.

«وقد ضَمّنت كتابي هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة (قلتُ: يعني دون نوع متن اللغة كالمعاجم ونحوها) **ما رأيتُه لا بد منه، وهي عدة أنواع متآخذة، فأودعته علم الصرف بتمامه، وإنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق المتنوع إلى أنواعه الثلاثة، وقد كشفت عنها القناع. وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان، ولقد قضيت بتوفيق الله منهما الوطر، ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحد والاستدلال، لم أر بدًا من التَّسمُّح بهما. وحين كان التدرب في علمي المعاني والبيان موقوفاً على ممارسة باب النظم وباب النثر، ورأيت صاحب النظم يفتقر إلى علمي العروض والقوافي ثنيت عنان القلم إلى إيرادهما، وما ضمنت جميع ذلك في كتابي هذا إلا بعد ما ميزت البعض عن البعض التمييز المناسب ولخّصت الكلام على حسب مقتضى المقام هنالك، ومهدت لكل من ذلك أصولًا لائقة، وأوردت حججاً مناسبة[٥٦]».**

وبَيِّنٌ من النص السابق أن الإمام يرى في هذه العلوم **أنواعاً متآخذة**، وأنه حين ذكر إيراده علم الصرف بتمامه، وعلم النحو بتمامه لم يعن أنه أتى على ذكر جميع مسائل كل من هذين العلمين حتى أتمهن، بل عنى أنه ذكر علم الصرف مقروناً بما لا يتم الصرف إلا به، كما ذكر علم النحو مقروناً هو

أيضاً بما لا يتم النحو إلا به، كذلك كانت هذه العلة مستصحبة عنده فيما أورده من علمي الحد والاستدلال، وعلمي العروض والقافية، ذلك هو مراد السكاكي من قوله «**متآخذة**» في نعت هذه العلوم، ومن نصه على أنه أورد كل علم منها بتمامه، ومن ذلك نستيقن أموراً ثلاثة:

الأول : أن نوع الأدب عند السكاكي هو ظاهرة مركّبة، ولذلك ينبغي أن يكون العلم الناظر فيها، وهو علم الأدب، علماً يقوم على تعدد الاختصاص (أي ما يقابل بالإنجليزية multi disciplinary).

الثاني : أن درجة وثاقة العلاقة بين مكونات المنظومة التحليلية عنده معتبرة في صياغة الإمام، حيث يميز بين ما يأتي على وجه الترتيب والتعقيب اضطراراً، وما هو من قبيل العلوم المساعدة. اعتبرْ ذلك في قوله: «**لم أرد بدًا من التسمح بهما**» في شأن علمي الحد والاستدلال، وقوله: «**ثنيت عنان القلم إلى إيرادهما**» في شأن علمي العروض والقافية. وقارن ذلك بقوله «**بتمامه، وإنه لا يتم إلا بكذا..**».

الثالث : أن العلاقة بين المكونات تمتاز بخاصية الهرمية، بحيث يؤسس المستوى النحوي نتائجه وتحليله على أساس من النتائج والتحليلات التي ينتهي إليها المستوى الصرفي، كما أن المستوى النحوي يشكل بتحليلاته ونتائجه أساساً ينبغي أن يقوم عليه الدرس في علم المعاني.

أما الأمران الأول والثاني فهما واضحان من نصوص السكاكي وضوحاً لا حاجة معه إلى فضل برهان، وأما الأمر الثالث، ونعني به علاقة الهرمية بين مكونات المنظومة التحليلية ففي شأنه تفصيل واجب، إذ إنه يتصل بأمر القسمة

الثلاثية لعلوم البلاغة إلى معان وبيان وبديع، مما ذاعت نسبته إلى السكاكي، وجهد كثير من بلاغيينا ومجددينا المحدثين جهدهم لإثبات فسادها، والتماس الأسباب لخطئها وخطلها حتى بدا الإمام العظيم، صاحب العقل الفذ فيما بينهم، وكأنه تلميذ صغير مفزع النظرات يرفع بصره إلى عماليق يحيطون به، وتتعاوره منهم نصائح الواعظين ومقارع المؤدبين. وهيهات هيهات لما يظنون.

إن الذي يظهر لنا من نص كلام الإمام وفصه في كتابه هو أن المنظومة التحليلية عنده تتكون من ثلاثة أقسام هي: الصرف والنحو والمعاني بلا زيادة؛ فلقد حدد لنا بنفسه أقسام كتابه على سبيل الحصر فقال: «**وجعلت هذا الكتاب ثلاثة أقسام: القسم الأول: في علم الصرف، القسم الثاني: في علم النحو، والقسم الثالث: علمي المعاني والبيان**»[٥٧]. فأما البيان - وإن كان في ذاته علماً قائماً برأسه - فإن السكاكي لا يعتد به إلا بوصفه شعبة من علم المعاني، وهو إنما أتى به تالياً في السلسلة التي تشكل المنظومة لأنه يمثل مستوى في التحليل تالياً لمستوى معاني النحو، وإن كان لا ينفك عنها، يقول الإمام: «**ولما كان علم البيان شعبة من علم المعاني لا تنفصل عنه إلا بزيادة اعتبار جرى منه مجرى المركب من المفرد - لا جرم آثرنا تأخيره**»[٥٨]. وكم في هذه العبارة الأخيرة ذات الكلمات القليلة من دلالات خطيرة الشأن ربما نعود إليها بفضل بيان في موضعه من هذا البحث. بيد أننا نكتفي منها الآن بتأكيد رؤية السكاكي للعلاقة بين مكونات منظومته التحليلية، وقد صدّق هذا القول بجعله علمي المعاني والبيان في قسم واحد وضبطه هذا القسم على فصلين: أمحض الأول منهما لضبط معاقد علم المعاني والكلام فيه[٥٩]، وجعل الفصل الثاني منه في علم

البيان[٦٠]. وتَردَّدَ الإمامُ بين التعبير عن العلاقة بين العلمين مرّات بعبارة **«علمي المعاني والبيان»** بصيغة التثنية، أو بقوله: **«علم المعاني»** و**«علم البيان»** حال الانفصال، ومرّات بقوله: **«علم المعاني والبيان»** على سنة الإفراد، وما كان ذلك منه إلا باختلاف الاعتبارات التي أشار إليها في قوله الذي أسلفناه.

على أن تسميةَ البيان علماً، وجَعْلَه شعبةً من علم المعاني في آن معاً لا ينطوي على أي تناقض كما قد يظهر بَادِيَ الرأي، إذ إنه بما فيه من اعتبار زائد قد استحق لقب العلم بما يشتمل عليه من تفاصيل، وما احتاجت إليه فنونه من حد وسبر وتقسيم. ومِنْ أعدل ما قيل في المسألة قول السبكي في **«عروس الأفراح»**: **«إن علم البيان باب من أبواب علم المعاني، وفصل من فصوله، وإنما أفرد كما يُفْرد علم الفرائض عن الفقه»**، وهي كلمة حق لا تجافي مواضعات العلم في شيء، ولست أدري لم جعلها بعض البلاغيين المحدثين (أحمد مطلوب: ص ١٣٤) من باب التمحل والإغراق في التقسيم، مع أن الإغراق في التقسيم يقتضي إفراد العلمين لا جمعهما في علم واحد، فَفِعلُ السكاكي هنا فِعْلُ جمع لا تقسيم. إن كون علم البيان شعبة من علم المعاني مع استحقاقه منفرداً للقب العلم له نظائر كثيرة في علوم أخرى، واعتبر ذلك في علم الأصوات وهو شعبة من علم اللسان، وفي علم الأصوات النطقي وعلم الأصوات الفيزيقي وعلم الأصوات السمعي وعلم الأصوات الوظيفي، وكل من هذه العلوم شعبة من علم الأصوات، وقس على ذلك. وكون علم البيان شعبة من علم المعاني يجعل من مراعاة مقتضى الحال شرطاً مطلوباً ومستصحباً في مستوى التحليل البياني، وهو ما نص عليه السكاكي صراحة في تعريفه لعلم البيان، وبذلك تنتقض اعتراضات كثيرة وجهت إلى صياغة الحدود التي حد بها الإمام مستويات منظومته التحليلية.

إن الثلاثية الحقيقية التي تشكل نظرية السكاكي في النظر إلى نوع الأدب هي في رأينا الثلاثية المكونة لعلم الأدب؛ ونعني بها الصرف والنحو والمعاني «**والبيان شعبة منه**»، وليس ثلاثية المعاني والبيان والبديع التي ذاعت نسبتها إليه حتى غطت على مقصود السكاكي ومراده من كتابه. وكيف يمكن لمعترض أن يأخذ بتلابيب الإمام على قسمته علوم البلاغة إلى معان وبيان وبديع، مع أنه لم يزعم أن البديع علم، ولم يسبغ عليه هذا اللقب، ولم يضع له قسماً ولا فصلاً ولا عنواناً منفصلاً، ولم يكن منه على التحقيق إلا أنه ذَيَّل حديثه عن علمي المعاني والبيان بعبارة يقول فيها: «**وإذ قد تقرر أن البلاغة بمرجعيها، وأن الفصاحة بنوعيها مما يكسو الكلام حُلة التزيين، ويرقيه أعلى درجات التحسين - فها هنا وجوه مخصوصة كثيراً ما يُصارُ إليها لقصد تحسين الكلام، فلا علينا أن نشير إلى الأعرف منها. وهي قسمان: قسم يرجع إلى المعنى، وقسم يرجع إلى اللفظ**»(٦١). وقد كان هذا منه - في اعتقادنا - على علم وعن بيِّنة حين رأى جانباً من هذه الوجوه يمكن أن ينسب إلى علم المعاني باعتبار مطابقة مقتضى الحال، وأن ينسب إلى الوجوه التحسينية في الوقت نفسه باعتبار تزيين الكلام وهما أمران لا يتدافعان.

ونحن بهذا القول لا ننكر أن يستقل البديع بعلم على نحو ما فعل الخالفون، ولكنا نحاول أن نظهر وجه الحق في تماسك البنية المنهجية للمفتاح، ولقد ساورنا صدد هذا سؤال: أترى كان الإمام الجليل ينظر بعين الغيب إلى زمان سيأتي يحتمل فيه وزر الخالفين وما استغرقوا فيه أنفسهم من بديعيات وزخرف وتَكَلُّفِ صنعة، فآثر أن ينفض يده من إسباغ صفة العلم المستقل على البديع، تاركاً لهم وحدهم مهمة القيام بهذا الصنيع؟ وليته نجا.

على أنه – رحمه الله – قد استحق الإمامة حتى فيما لم يستفرغ فيه وسعه، فحد لهم حقيقة العلم، ورسم حدوده، ووضع تصنيفه الأمَّ لفنونه، إلى ما يرجع منها إلى تزيين المعنى، وما يرجع إلى تزيين اللفظ. ثم إنه فتح لهم الأبواب، وأَذِنَ لهم في الاجتهاد، فقال: **«فلك أن تستخرج من هذا القبيل ما شئت، وتلقب كُلّاً من ذلك بما أحببت»**(٦٢).

وتظل الثلاثية الحقيقية عند السكاكي صادقة حتى عندما نتجاوز علم البيان إلى علمَيْ الحد والاستدلال، إذ هو لا يعدهما قسماً من أقسام الكتاب، ويصر على ذلك إصراراً يرفع عن مقصوده كل لبس حين يجعلهما تحت عنوان **«الكلام على تكملة علم المعاني»**(٦٣)، ويجعل عنوان الفصل الأول من هذا الكلام **«من تكملة علم المعاني في الحد والاستدلال»**، هذا، ولا ينبغي أن يفهم من ذلك طعن الإمام في أهلية **«الحد والاستدلال»** ليكونا علماً (أو علمين) بذواتهما؛ فالاحتياج إليهما قائم في علوم أخرى كثيرة، ولكن الإمام – في إطار المنظومة التحليلية التي يؤمن بها، وتشكل عنده مفردات علم الأدب – يقنع لهذين العلمين بأن يكونا تكملة لعلم هو الضلع الثالث من أضلاع ثلاثيته، ونعني به علم المعاني.

نأتي الآن إلى بيان الاعتبارات التي استحق بها علما الحد والاستدلال أن يكونا تكملة لعلم المعاني في نظريته عن **«علم الأدب»**. وهذه هي(٦٤):

الأول : «أن غاية علم المعاني (والبيان شعبة منه) هي معرفة خواص تراكيب الكلام، ومعرفة صياغات المعاني ليتوصل بها إلى توفية مقامات الكلام حقها».

الثاني : «أن مقام الاستدلال، بالنسبة إلى سائر مقامات الكلام، جزء واحد من جملتها، وشعبة فردة من دوحتها».

الثالث : أن صاحب علم المعاني يلزمه لذلك تتبع تراكيب الكلام الاستدلالي.

الرابع : أن «**نظم الدليل**»، وهو مما يقع تحت علم المعاني، تمس فيه الحاجة إلى معرفة أصل واحد في الأقل من أصول البيان، كالتشبيه أو الاستعارة أو الكناية، إذ إنها جميعاً تجتمع مع نظم الدليل في أنها صياغة بطريقة مخصوصة للملازمات والمعاندات بين أجزائها، أي إثبات صفة لشيء أو نفي صفة عن شيء.

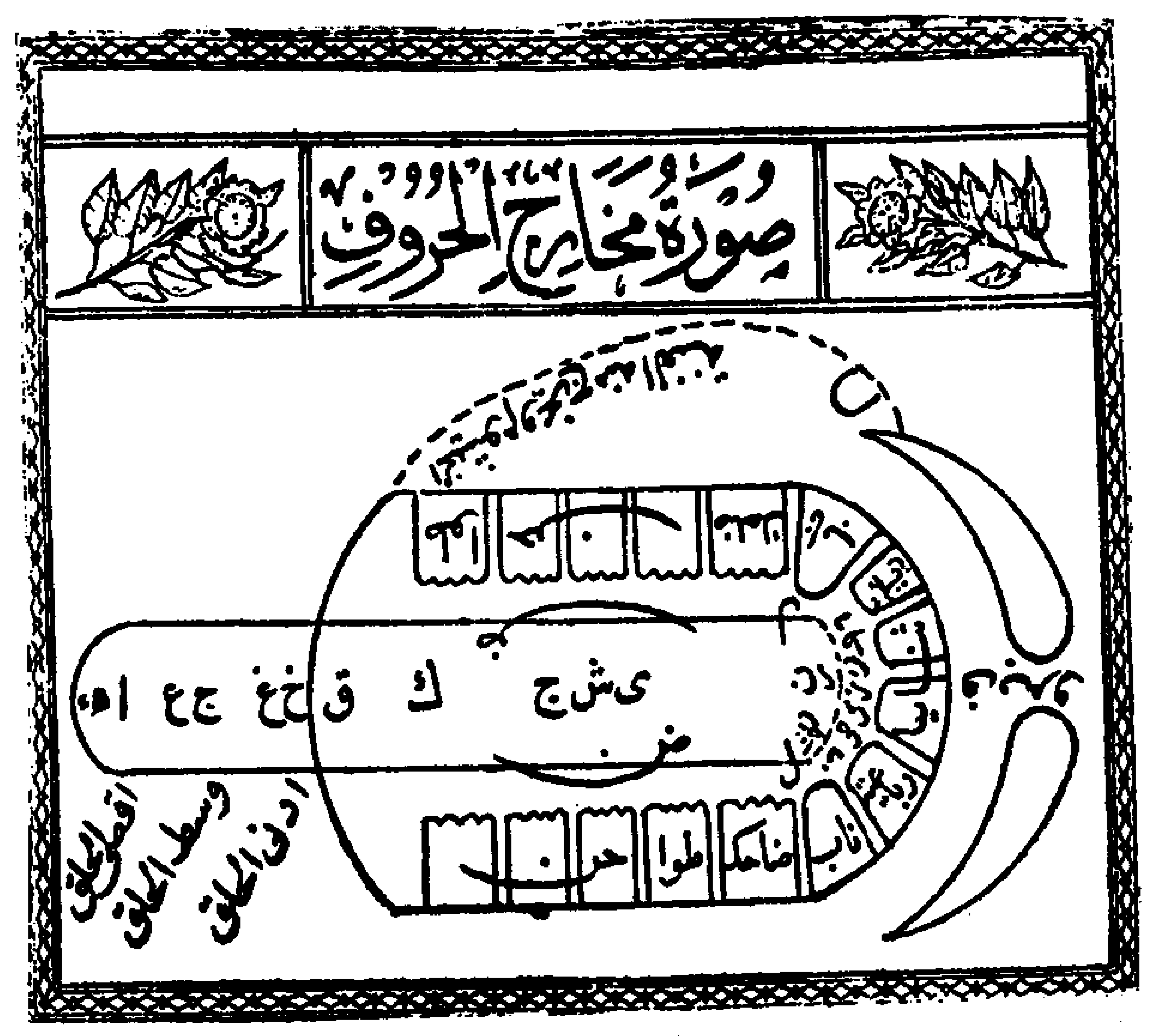
الخامس: أن بعض فنون القول كالمناظرة والجدل والخطابة، تكون المعرفة فيها بخواص تراكيب الكلام الاستدلالي من حيث قواعد نظم الدليل، وضرورة المطابقة لمقتضى الحال، أصلاً لا يمكن توفية مقام الكلام إلا به.

وهكذا يبدو النسق المنهجي لمنظومة السكاكي منطقياً متماسكاً حتى فيما يخص علاقة علمي الحد والاستدلال بعلم المعاني، وليس فيها ما يدعو عالماً جليلًا كالشيخ المراغي للانزعاج الشديد حتى يقول في هذا المعرض مشيراً إلى العبارة التي تضمنت هذه الفكرة حين نقلها عن السكاكي: «**وهاك ما قاله في كتابه لتعلم منه كيف كان الداء دوياً، وعلاجه مستعصياً، لا يرجى له برء، ويعز منه الشفاء**»[٦٥].

وحين يأتي السكاكي إلى الكلام عن علم الشعر بفرعيه: العروض والقوافي يقدم له بقوله: «**وشُبَهُ الجهلةِ فيما نحن بصدده مختلفة، فمن عائدة إلى علم الصرف، ومن عائدة إلى علم النحو، ومن عائدة إلى علم المعاني والبيان. ومرجع ذلك كله إلى علم المنثور، وقد ضَمِن اطلاعُك كتابَنا هذا على تفصيل الكلام هناك، ومن عائدة إلى علم المنظوم، وهو**

علم الشعر»[٦٦]. ويَبَّنّ من ذلك أن الغرض المصرح به من إيراد الكلام في الشعر هو القول في الإعجاز وما يثيره الجهلة من شُبَهٍ تجاه نظم القرآن. والإمام - مع ذلك - يجعل الكلام في علم الشعر من تتمة الغرض من علم المعاني. ونحسب أن وجه الصواب في هذا واضح، وإن لم يصرح به؛ ذلك أن خواص تراكيب الكلام في الشعر داخلة لا محالة في دائرة العلم الذي همه تتبع خواص تراكيب الكلام مع المطابقة لمقتضى الحال، والشعر هو مادة القول التي يعشو صاحب المعاني والبيان إلى ضوء نارها ليُعمل نظره وفكره، ويستخرج من فنون المعاني والبيان ما تَثْرى به صناعته، وما تتجدد به قوانينه، أوَلم يقل الإمام إنّ ذِكْره لما يتعلق بالنظم كان منه «توخياً لتكميل علم الأدب، وهو إتباعُ علمِ المنثور علمَ المنظوم»[٦٧]؟.

وهكذا تنتظم مستويات التحليل في مفهوم السكاكي لوضع «علم الأدب» في بنية منهجية متماسكة، قوامها الثلاثية الأصلية التي يتحقق فيها هذا العلم، وهي الصرف والنحو والمعاني، ثم تأتي سائر العلوم التي ذكرها تابعة لعلم المعاني ومكملة له، وتتخذ هذه المنظومة التحليلية قمة موضوعيتها وانتظامها حين يذكر الإمام أن المعالجة الصرفية لا تتم إلا بمقدمة صوتية، فيقول بأن «مساق الحديث في كيفية الوصول إلى علم الصرف لا يتم إلا بعد التنبيه على أنواع الحروف التسعة والعشرين ومخارجها»[٦٨]. ويشفع ذلك بأمرين يشهدان بعلو الكعب في مجال المعالجة المنهجية لنصوص اللغة. أما أولهما فإشارة إلى وحدة النموذج النطقي في الحرف (أي في الوحدة الصوتية أو الصوتيم بمفهومنا) من حيث النوع والمخرج عند المتكلم الطبيعي، وإن اختلفت التنوعات بحكم اختلاف التفاصيل



صورة مخارج الحروف كما وردت في نشرة مصطفى البابي الحلبي، المفتاح، ص ٦

التشريحية عند المتكلمين. يقول الإمام: **«وعندي أن الحكم في أنواعها ومخارجها على ما يجده كل أحد مستقيم الطبع سليم الذوق، إذا راجع نفسه، واعتبرها كما ينبغي، وإن كان بخلاف الغير، لإمكان تفاوت الآلات»**(٦٩). وأما الأمر الثاني فهو ما يتضمنه كتابه من رسم توضيحي لجهاز النطق، توزع فيه الحروف على مخارجها توزيعاً هو على جانب كبير من الدقة والضبط، بحسب الأوصاف الشائعة لها في كتب القدماء (انظر الشكل السابق إيراده)، ثم تتوالى حلقات المنظومة التحليلية على النحو الذي بيناه؛ فعلم الصرف يطلب النحو، وثانيهما

محتاج إلى أولهما. والنحو هو عنده علم مداره على دراسة التراكيب؛ أيْ **«كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب»**[٧٠]. وهو بهذا يطلب علم المعاني، والثاني منهما يطلب الأول، إذ إن علم المعاني هو نوع من **النحو المقامي** على مستوى الكلام الأدبي situational grammar. ثم يأتي علم البيان الذي يعده السكاكي شعبة من علم المعاني لا تنفصل عنه إلا بزيادة اعتبار **«وبذلك جرى منه مجرى المركب من المفرد»** وجعل ذلك علة تأخيره في الذكر. أما الاعتبار الزائد في اعتقادنا فمرجعه إلى أن مباحث علم البيان واقعة في مجال الدلالة. ومجال الدلالة محتاج في هذا المقام إلى أن يسبقه علم المعاني. كذلك نلحظ أن الفنون البيانية من تشبيه واستعارة وكناية ومجاز مرسل لها مظهران: مظهر في خواص تراكيب الكلام وهو نحوي بالضرورة، ومظهر في دلالة الكلمات وهو دلالي بالضرورة. ومن ثم كان تقديم علم معاني النحو على المبحث البياني أمراً يحتمه سياق البنية المنهجية لمنظومة السكاكي.

وإذا صح ما سبق أن قدمناه، وهو إن شاء اللّه صحيح، صحّ أَنّ **«مفتاح العلوم»** بنية منهجية غير قابلة للتجزيء، وأن هذا التجزيء قد قضى على جوهر فكرة السكاكي وعمّى مراده من كتابه. وعندنا أن **«المفتاح»** كان هو الخطوة الطبيعية المنتظرة بعد كتابي عبدالقاهر **«الدلائل»** و **«الأسرار»**. ومؤدى ذلك أن نظرية السكاكي في **«علم الأدب»** كانت ثمرة طبيعية لنظرية **«النظم»**، بيْد أن السكاكي أَضَرَّ به تلامذته وتابعوه باجتزائهم القسم الثالث من كتابه وقطعه عن سياقه، وفصمهم لعرى منظومته التحليلية، وإحلالهم **ثلاثية المعاني والبيان والبديع** محل الثلاثية الأصلية التي أقام عليها بناء

كتابه، وهي ثلاثية الصرف والنحو وعلم المعاني، التي تتكامل لتشكل عنده «علم الأدب».

ومع ذلك، فالسكاكي، حتى في قسمه الثالث من المفتاح، لم يكن بحال مستحقاً لما شنه البلاغيون المحدثون والمجددون عليه من هجوم، فلقد أصبحت البلاغة بفضل ما أنجزه من عمل علماً منضبطاً، وصيغت قواعدها صياغة تهيئها لتكون وسيلة فنية دقيقة، وشريكاً فاعلاً في الصياغة العلمية للدرس النقدي والأسلوبي. ولكن خَلَفَ من بعده خَلْفٌ هم بين مبهور منقطع الأنفاس، قصاراه الشرح أو التلخيص أو التحشية أو التقرير، وبين ضَيِّقٍ صدره بالصيغة العلمية المنضبطة لعلوم البلاغة، يريدها سائبة هائمة بلا زمام، متترساً بالذوق والحس الجمالي الذي هو في زعمه غير قابل للتعليل، هارباً بالبلاغة من ميدان العلم إلى مجال الفن. وعندنا أن الخلط بين الأمرين غير محمود، فالأدب فن، ولكن دراسة الأدب يجب أن تكون علماً بشروط العلوم الإنسانية[٧١]، وهو ما سَبَقَنا الإمام إلى تقريره بما دعا إليه، وأبان عنه من ضرورة قيام علم الأدب على الاختصاص المتعدد، وانضباط طرق التحليل. وإذا كانت «البلاغة العربية» قد عاشت بعد السكاكي أزمتها الخانقة، وما برحت تعيشها، فليس المخرج من أزمتها في «هجر المدرسة العلمية، وتأثيل المدرسة الفنية»؛ إذ من المحالات المعرفية أن يُدرس فَنٌّ بِفَن. أما إذا كانت الغاية هي تربية الذوق وإرهاف الإحساس بالجمال، وتهيئة الشادين للتجويد والإتقان في فنون القول، فإن القراءة والممارسة لمتخيَّر المنظوم والمنثور فيهما لمبتغي ذلك غَنَاء وأي غناء. وما كان زهير والنابغة وأضرابهما يوماً في حاجة إلى قراءة «البلاغة» ليكونوا من الفرسان المقدمين في ميدانها.

٨/ ٠ تقويم لساني للبلاغة العربية

لم يقدر للصيغة التي دعا إليها السكاكي في المفتاح أن تلقى ما هي جديرة به من الرواج والقبول العلمي، ولم تذع شهرته في الآفاق إلا من خلال القسم الثالث من كتابه، واستقرت صورة البلاغة على الوجه الذي ظهرت به في المفتاح وشروحه وتلخيصاته حتى عصرنا هذا. ومهما يكن لنا من مآخذ على هذه الصورة فإنها في رأينا الصورة الوحيدة التي يمكن الانتفاع بها في المبحث الأسلوبي اللساني.

ولا ينفي إيماننا بهذه الحقيقة، ودفاعنا عن الإمام السكاكي، وردنا لكثير مما وجه إليه من ألوان النقد أن الانتفاع بالبلاغة العربية في المبحث الأسلوبي اللساني يتطلب إعادة النظر في كثير من أوضاعها وتصوراتها وتصنيفاتها، ويقتضي في الوقت نفسه أن نُقوِّم «**البلاغة**» تقويماً لسانياً[٧٢] تتحدد به مسوغات المباينة المعرفية القائمة بينها في صورتها الموروثة وبين الأسلوبيات اللسانية، كما تتحدد به الصورة المثلى التي يتحقق بها الانتفاع من خلال تجاوز هذه المباينة المعرفية وتلافي أسبابها.

إن المبحثين يجتمعان على فحص مادة واحد هي لغة الأدب، ولكنهما يختلفان فيما وراء ذلك اختلافاً كبيراً من وجوه عدة نجملها فيما يأتي:

الوجه الأول:

مادة البلاغة العربية هي الشواهد المتفرقة والأمثلة المجتزأة، فهي بلاغة الشاهد والمثال والجملة المفردة، إذا استثنينا مبحث الفصل والوصل الذي يعالج قواعد الربط مابين جملتين. وغنيّ عن البيان أن الدرس الأسلوبي

اللساني يستحيل أن يتخذ مادة فحصه من الشاهد والمثال، والبديل لذلك عنده معالجة نص أو خطاب أو مدونة corpus تشتمل على مجموعة من النصوص يجمع بينها جامع من مؤلف، أو موضوع، أو فن أو عصر.

الثاني:

الوحدة التصورية المعتمدة في التحليل عند البلاغيين هي «**الفن البلاغي**»، سواء انتسب إلى المعاني أو البيان أو البديع، فمن الفن البلاغي ينطلق عالم البلاغة ليعرِّفه، ويورد شواهده، ويحدد أقسامه، أما في الأسلوبيات اللسانية فإن «**الخاصية الأسلوبية**» هي الوحدة التصورية المعتمدة في التحليل، وهذه تفارق الفن البلاغي في أنها ليس لها وجود مطلق خارج النص، أي أنها لا تعد خاصة أسلوبية إلا إذا كانت داخل النص، وكانت مظهراً من مظاهر تميز التشكيل اللغوي فيه.

الثالث:

لا تعد الخاصية أسلوبية بمجرد وجودها في النص، إذ إن النظر إليها بهذا الاعتبار يرتبط بالشيوع والندرة النسبيين، ومن ثم كان البعد الإحصائي جزءاً من ماهيتها. أما «**الفنون**» في البلاغة فهي قائمة يتساوى جميع مفرداتها في فرص ورودها من جهة الإمكان العقلي.

الرابع:

علوم البلاغة تعالج الإمكانات التعبيرية في اللغة من جهة قواعدها، أما الفحص اللساني الأسلوبي فموضوعه الكلام والأداء.

الخامس:

تختص علوم البلاغة بفحص نوع بعينه من الكلام هو **«الكلام الأدبي»**. أما الفحص الأسلوبي اللساني فيمتد ليشمل أي جنس من أجناس الكلام. والنص الأدبي هو واحد من جملة أنواع من النصوص بالنسبة له، وإن كان من أكثرها تميزاً. ويرتبط هذا الفارق بينهما باستراتيجية البحث في كل منهما، فبحث الظاهرة الأدبية هي غاية البلاغيين، وبحث الظاهرة اللسانية هي غاية اللسانيين، وما الظاهرة الأدبية بالنسبة إلى هؤلاء إلا واحدة من تجليات الظاهرة اللسانية لا غير.

السادس:

تتجه علوم البلاغة في اختيار مادة فحصها وجهة اصطفائية في الأعم الغالب؛ أي إلى الجيد والمتميز من الكلام الأدبي. أما في المبحث الأسلوبي اللساني؛ فللنص المحكوم عليه بالرداءة أهمية لا تقل عن النص المحكوم له بالجودة؛ ذلك أن ظاهرة التميز الأسلوبي واردة في الصنفين، كما أن قوانين الأدبية عند الأسلوبي اللساني لا تتضح إلا باعتبارهما جميعاً في أقصى تحققاتهما، وفيما يقع ما بين طرفي التحقق من درجات متفاوتة.

السابع:

غاية البلاغة تشريعية تعليمية عملية، أما غاية الأسلوبيات اللسانية فهي بحثية تشخيصية وصفية (لا بالمفهوم المذهبي ضرورة). وينشأ عن ذلك أن مبحث القيمة أصل عند البلاغيين، وتبع عند اللسانيين. والتقويم كثيراً ما يأتي سابقاً على النظر البلاغي، ولكنه في النظر الأسلوبي لاحق في الأعم الغالب.

الثامن:

الأساس المنهجي الضابط لتصنيف علوم البلاغة وحصر فنونها وتعريفها وتحديد أنواعها هو المنطق الأرسطي (أي علم الحد والاستدلال)، واشتركت مع البلاغة في ذلك علوم كثيرة منها ما هو حادث وما هو ذو أرومة عريقة في العربية، أما الأسلوبيات اللسانية فقد تحدد مجالها، وتشكلت تصوراتها في إطار اللسانيات بعد أن اشتد ساعدها، واستطاعت أن تشهر استقلالها العلمي بالتخلص من التبعية المنهجية، بل أن تقوم في تاريخ العلوم الإنسانية بدور مؤثر في التوجهات البحثية والفلسفات المنهجية(٧٣).

التاسع:

تعترف الأسلوبيات اللسانية بإمكان بحث ظواهر الأسلوب بحثاً آنيًا synchronic أو زمانيًا diachronic فيما يسمى **بالأسلوبيات السكونية** static stylistics **والأسلوبيات الحركية** dynamic stylistics(٧٤)، أما الطابع الغالب على البحث البلاغي فهو **اللازمانية** achronism. والأسلوبيات اللسانية بهذا التصنيف أقرب إلى خدمة مجالات كثيرة أخرى من الدرس الأدبي كالنقد وتاريخ الأدب.

العاشر:

يغلب على تقسيم علوم البلاغة وترتيب مباحثها وطرق الفحص فيها **الطابع التفتيتي** atomism، ونعني به تجزيء الظاهرة الواحدة، وغياب إدراك العلاقات النظامية بين الظاهرات، وانعدام مفهوم المنظومة التحليلية في الفحص، على حين تغلب تصورات **البنية** structure **والنسق** system

والعلاقاتية relationism والتوزيعية distributionism وقواعد التحويل transformational rules على اتجاهات لسانية مختلفة في دراسة الأسلوب.

والجامع بين هذه الاتجاهات هو الخروج من التفتيتية التي ميزت لسانيات القرن التاسع عشر وما قبلها إلى النسقية التي تميز مباحث اللسانيات الحديثة، ومنها المبحث الأسلوبي.

وإذا اعتبرنا ذلك علمنا مدى ما منيت به الدراسة الأدبية واللسانية في العربية من خسارة، حين ذهبت سدى جهود الإمام السكاكي لإقامة **«علم الأدب»** على أساس من إعمال منظومة تحليلية ذات بنية منهجية صارمة، ولم تجد من الخالفين من يتابعها ويمحصها، ففات العربية بذلك - في رأينا - خير كثير.

الحادي عشر:

لم يكن لعلوم البلاغة مندوحة من الاعتماد على **نحو الجملة sentence grammar** (أو **لسانيات الجملة sentence linguistics**) وهي الدراسة اللسانية التي تعتمد الجملة (أو الكلام بمصطلح النحو العربي) بوصفها أكبر وحدة قابلة للتحليل. ومرجع ذلك إلى انحصاره في معالجة الشاهد والمثال، وقبوله لتفتيت الظاهرة الواحدة. أما الأسلوبيات اللسانية فقد انفتحت أمامها في العقود الثلاثة الأخيرة (والعقد الماضي خاصة) آفاق من البحث لا تحدها حدود، بتقدم طرق البحث في مجال **نحو النص text grammar** (أو **اللسانيات النصية texual linguistics**) حيث يجري تطوير وسائل التحليل اللغوي وإرهافها ورفع كفاءتها لتكون قادرة على معالجة العلاقات النحوية فيما وراء الجملة، وعلى وصف الخواص الأسلوبية التي تحقق الاستمرارية

البنيوية للنص structural continuity، ووسائل **السبك اللغوية** cohesion ومظاهر **الحبك المضمونية** coherence. وثمة طرز لتحليل النص تمد اهتماماتها لتشمل ما هو أوسع مما سلف ذكره بمناقشة النص في سياق **التواصل الشعري** poetic communication، من حيث **الإنتاج** production **والاستقبال** reception، **والعوامل الشعرية الاجتماعية** sociopoetic، **والنفسانية** psycho - poetic التي تؤثر في النص أو الخطاب[٧٥]. تلكم الوجوه التي أسلفنا بيانها تقطع بأن «**البلاغة العربية**» لا يمكن أن تجد لها نصيباً في تشكيل الدرس الأدبي المعاصر إلا من خلال تجاوز الأسباب الموجبة للمباينة المعرفية بينها وبين الأسلوبيات اللسانية، وهذا التجاوز لابد في الوقت نفسه من أن يصحبه حركة مواكبة من اللسانيات العربية تكون بها ظهيراً قويًا للدرس النصي عامة، ولدراسة النص الأدبي خاصة، وبذلك تتصل الأواصر بين الدرس اللغوي والبلاغي في التراث والدرس الأسلوبي واللساني المعاصر على نحو تتجدد به الأصالة، ويتحول به التراث إلى قوة فاعلة في وعينا بالظاهرة الأدبية.

غير أن الوجه الآخر من القضية لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا. إن «**البلاغة العربية**»، ولاسيما في صيغتها التي قام كثير من علمائنا بِحَثْوِ التراب في وجهها ورجمها بحجارة المعاصرة، ما برحت قادرة على أن تقدم للدرس الأسلوبي اللساني زاداً وفيراً من التصورات وطرق التحليل يمكنه بإعادة صياغتها أن يُحْكِمَ بها وسائله الفنية في مقاربة النصوص، وذلكم عندنا هو خيرٌ عُقبىَ من الاستسلام المطلق للدوار العلمي الذي أصاب وعينا وتجلى في كثير من دراساتنا للنص الأدبي. وسنحاول الآن أن نقدم حاشية عصرية على صيغة السكاكي نتحسس بها الطريق إلى الكيفية التي يمكن بها أن نعيد

تشكيلها بحيث تتجاوز أسباب المباينة المعرفية بينها وبين الأسلوبيات اللسانية، وتصبح مكوناً فاعلاً من مكوناتها القادرة على مقاربة النص الأدبي على نحو علمي منضبط.

٩/ ٠ حاشية عصرية على «مفتاح العلوم»

نود الآن أن نستصفي من صيغة السكاكي - التي سبق أن عرضنا لها بالتفصيل في الفقرة السابعة من هذا البحث - جانبين سنجعلهما هنا موضع النظر.

الجانب الأول:

يتصل بالصيغة الكبرى التي سماها السكاكي **«علم الأدب»** وجعلها منظومة تحليلية تتألف من مكونات ثلاثة، هي علم الصرف، وعلم النحو، وعلم المعاني والبيان، مع مقدمة صوتية تسبق الصرف، ومكملات تابعة لعلم المعاني تقوم مقام العلوم المساعدة تتمثل في علمي الحد والاستدلال وعلم الشعر.

الجانب الثاني:

هو الصيغة الصغرى، وتتمثل في علم المعاني بمكوناته الثلاثة وهي: خواص التراكيب والمبحث البياني والمبحث التحسيني. والصيغة الصغرى - كما هو واضح - فرع من الصيغة الكبرى؛ وقد وضع لها المتأخرون مصطلح **«علم البلاغة»**، كما أطلقوا على البحث التحسيني اصطلاحاً اسم **«البديع»**، وقد لقيت الصيغة الصغرى منهم من العناية ما أمات الصيغة الكبرى وعفّى عليها.

لكننا إذا استحيينا تلك الصيغة المماتة وتفحصناها وجدنا فيها وعياً من السكاكي بالمفهوم الذي يطلق عليه بعض الأسلوبيين المعاصرين **مؤخر الصورة backgrounding في مقابل مقدم الصورة foregrounding**. وبيان ذلك أن الصرف والنحو يوفران لنا في التحليل ما سماه السكاكي **«أصل المعنى مطلقاً»**[٧٦]، وهو ما يمكن تسميته **«خلفية التحليل»**، على حين يتولى علم المعاني (بشعبه الثلاث المكونة للصيغة الصغرى) إمدادنا **بمُقَدَّم التحليل**. ويكاد هذا الاستنتاج أن يوافق صريح قول الإمام في معرض التمييز بين النحو وعلم المعاني، وترتيب الأوليات بينهما: **«إن التعرف لخواص تراكيب الكلام موقوف على التعرض لتراكيبه ضرورة»**[٧٧]. هذا، إلى نصوص أخرى مبثوثة في تضاعيف الكتاب تعبر عن الفكرة نفسها.

والصفة الجامعة للصيغتين هي وقوعهما تحت ما يمكن أن يسمى **«أسلوبيات اللغة»**، وهو المبحث الذي يعالج الطاقات الأسلوبية التعبيرية الكامنة والمحتملة في لغة بعينها. وهذه الطاقات هي المادة الغفل التي يعمل فيها المنشىء بالتشكيل ليصوغ النص تبعاً لقدراته واختياراته والمحددات المقاماتية (البراجماتية) التي تحكم إنتاج النص واستقباله. وهذه الصفة الجامعة للصيغتين هي في الوقت نفسه صفة مائزة لهما من الأسلوبيات الذاتية أو **(أسلوبيات النص)**، ونعني بها التحققات الأسلوبية ممثلة في نوع بعينه من نصوص اللغة. وباعتبار ما سبق يمكن الانطلاق من صيغتي السكاكي وتكميلهما لتمييز مستويات ثلاثة تقع متوازية ومترابطة في المعالجة اللسانية الأسلوبية على النحو الآتي:

مستويات المعالجة في الأسلوبيات اللسانية

المستوى الأول لسانيات النص	المستوى الثاني لسانيات النص الأدبي	المستوى الثالث لسانيات نص أدبي متعين
عام أسلوبيات لغة	خاص أسلوبيات نوعية	أخص أسلوبيات متعينة
مستوى الصوتيات phonology	علم الصوتيات الشعرية poetic phonology	علم الصوتيات الأسلوبية
مستوى الرسم graphology	علم الرسم الشعري poetic graphology	علم الرسم الأسلوبي
مستوى الصرف morphology	علم الصرف الشعري poetic morphology	علم الصرف الأسلوبي
مستوى التراكيب syntax	علم التراكيب الشعرية poetic syntax	علم التراكيب الأسلوبية
مستوى الدلالة semantics	علم الدلاليات الشعرية poetic semantics	علم الدلاليات الأسلوبية
مستوى المقاميات pramgmatics	علم المقاميات الشعرية poetic pragmatics	علم المقامات الأسلوبية

وإذا تجاوزنا عن فكرة لسانيات النص، وهي فكرة ليست مطروحة حتى الآن فضلاً عن أن تطرح في القديم، وتأملنا المجالات التي أسهمت فيها نظرية

السكاكي بنصيب فسنلحظ أنها مست محددات مهمة في دراسة أسلوبيات اللغة وأسلوبيات النص الأدبي.

ونكون مسرفين على أنفسنا وعلى الإمام العظيم لو تصورنا منه معالجة شاملة أو مَرْضِيةً لنا من جميع الوجوه، لكن ذلك لا ينبغي أن يغمطه حقه في الريادة والكشف.

وسنحاول الآن أن نقوم بتوزيع لمكونات المنظومة التحليلية في المفتاح على الجدول السابق لنتبين موقعها منه:

أولاً : في مجال أسلوبيات اللغة

الصوتيات، والصرف، والنحو (النظم)

ثانياً : في مجال أسلوبيات الأدب

الصوتيات الشعرية (العروض والقوافي)، والتراكيب الشعرية (علم المعاني)، الدلاليات الشعرية (البيان)، والمقاميات الشعرية (مقتضى الحال).

ثالثاً : في مجال الأسلوبيات المتعينة

تحليلات متفرقة لشواهد نصية ولاسيما من القرآن الكريم.

عالج السكاكي هذه المجالات المهمة من **«علم الأدب»**، لكن ثمة مظاهرَ من عدم الاتساق بين توزيع المجالات والفنون في مفتاح العلوم وهذا المخطط الإجرائي الذي قدمناه. والحق أن جانباً كبيراً من مظاهر عدم الاتساق في التوزيع يعود إلى أن الغاية التعليمية التشريعية التي حكمت رؤية الإمام لعلم الأدب جعلته ينصب لأقسام العلوم التي اقترحها أهدافاً وغايات مثل **«الاحتراز من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»** (في علم

المعاني)، و «**الاحتراز عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه**» (في علم البيان)، هذا بالإضافة إلى غاية الغايات وهو بحث قضية الإعجاز. أما المخطط الإجرائي الذي قدمناه فإنه يعتمد فكرة المستويات التحليلية أساساً للتصنيف. وعلينا إذا أردنا أن نوزع مكونات الصيغة الصغرى على مستويات المخطط المقترح أن نُحِلَّ أنفسنا من الالتزام بالأسوار التي أقيمت بين العلوم البلاغية في «**مفتاح العلوم**» وشروحه وتلخيصاته، وحينئذ تبدو تفاصيل الصورة أكثر ثراء ووضوحاً ولاسيما إذا اعتبرنا توسع البلاغيين بعد السكاكي في التماس فنون البديع، وسكّ المصطلحات المناسبة لها، ولنتأمل صورة التوزيع المبدئية الآتية بعد أن أضفنا فنوناً أخرى وردت عند غير السكاكي (لاسيما في الإيضاح).

١ - علم الصوتيات الشعرية، وتشمل:

بعض أنواع الجناس التام والناقص، السجع، القلب، التشريع، لزوم ما لا يلزم، العروض، القوافي.

٢ - علم الرسم الشعري ويشمل:

أنواعاً من الجناس المركب والمتشابه والمفروض، الفنون البديعية القائمة على التصحيف أو التحريف، الأشكال الهندسية البديعية.

٣ - علم التراكيب الشعرية ويشمل:

خواص التراكيب من حيث التنافر وعدمه، التعقد النحوي، جميع مباحث علم المعاني، المجاز بالحذف (من مباحث البيان)، الجانب التركيبي من المقابلة، التفويف، العكس، اللف والنشر، الابتداء والتخلص والانتهاء،

الجمع، التفريق، التقسيم، الجمع مع التفريق، الجمع مع التقسيم، الجمع مع التفريق والتقسيم، رد الأعجاز على الصدور (من مباحث البديع). كما يشمل أيضاً البعد التركيبي من الاستعارة والتشبيه، والمجاز المرسل (من علم البيان).

٤ - الدلاليات الشعرية ، وتشمل:

البعد الدلالي من التشبيه والاستعارة والمجاز المرسل والكناية، (من علم البيان)، كما تشمل الطباق، التدبيج، مراعاة النظير، تشابه الأطراف، إيهام التناسب، الإرصاد، المشاكلة، الرجوع، التورية، الاستخدام، التجريد، المبالغة، التبليغ، الإغراق، الغلو، المذهب الكلامي، حسن التعليل، التنويع، تأكيد الذم بما يشبه المدح، تأكيد المدح بما يشبه الذم، الاستتباع، الإدماج، التوجيه، القول بالموجب، سوق المعلوم مساق غيره (تجاهل العارف)، الهزل الذي يراد به الجد، كما تشمل أيضاً البعد الدلالي من المقابلة، التفويف، العكس، اللف والنشر، والجمع والتفريق والتقسيم. . . إلخ.

٥ - المقاميات الشعرية:

وتمثل فكرة مقتضى الحال عند السكاكي مشروعاً طيباً يمكن الانطلاق منه وإعادة النظر فيه لصياغة طراز يتسم بالدقة والشمول، في ضوء **نظرية التواصل الشعري poetic communication**، واللسانيات النفسانية والاجتماعية.

وتشمل فكرة مقتضى الحال عند الإمام جوانب ثلاثة:

الأول: تفاوت مقامات الكلام بحسب مقاصده.

والثاني: تفاوت مقامات الكلام بحسب المخاطب.

والثالث: تفاوت مقامات الكلام بحسب سياق المقال.

والأولان من هذه الثلاثة هما من طبيعة غير لسانية، أو مما نؤثر تسميته باللسانيات البرانية meta linguistics، أما الثالث فلساني خالص proper linguistic. ويبدأ الإمام كلامه في هذا الخصوص بالتنبيه إلى أهمية اعتبار مقتضى الحال في علم المعاني فيقول: «ولا يتضح الكلام في جميع ذلك؛ اتضاحه إلا بالتعرض لمقتضى الحال، فبالحريّ أن لا نتخذه ظهرياً»[٧٨]. ثم يشرع في الإبانة عن الجانب الأول من فكرته وهو تفاوت مقامات الكلام بحسب مقاصده، فيقول:

> «لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجد يباين مقام الهزل»[٧٩].

أما عن تفاوت مقامات الكلام بحسب المخاطَب فتقول عبارة الإمام:

> «وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي. ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر»[٨٠].

ويُبينُ الإمام عن تفاوت مقامات الكلام باعتبار سياق المقال، وهو الجانب اللساني الخالص في فكرة مقتضى الحال، بقوله:

> «ثم إذا شرعت في الكلام، فلكل كلمة مع صاحبتها مقام، ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول، وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال»[٨١].

هذه الصورة بمفرداتها وتفاصيلها الثرية تجعل من الصعب على الأسلوبيات اللسانية أن تضحي بها أو تتجاهلها، وجميع هذه الفنون التي جهد الإمام السكاكي وخالفوه في تحديدها، وتوصيفها، والاستشهاد لها هي - عندنا - خصائص أسلوبية بالقوة، قابلة لأن تكون مادة للتشكيل في النص الأدبي، وقابلة لأن يعاد فيها النظر بحيث نشكل منها سُلّماً تحليلياً يمكن اعتماده في الفحص الأسلوبي للنصوص وتشخيصها. وإذا أضفنا إلى ذلك أيضاً النموذج المستفاد من الصيغة الكبرى التي اقترحها السكاكي تحت مصطلح **«علم الأدب»** أمكن لنا أن نقدر التراث البلاغي الذي وصل إلينا حق قدره، وأن نفيد منه أقصى إفادة ممكنة، وأن نكمل نواقصه، أما الآفاق التي علينا أن نستشرفها فتتمثل في أمرين:

أولهما : الانتقال بالتحليل اللساني من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص.

ثانيهما : وصل الأسلوبيات اللسانية بالأبوين الشرعيين لها وهما: اللسانيات من جهة، والشعرية poetics من جهة أخرى. وفيما يتصل بعلاقتها باللسانيات يقودنا المبحث الأسلوبي إلى الإسهام المتميز في تشكيل نظرية التنوعات اللغوية ونظرية النحو العام، أما علاقتها بالشعرية فتقدم لنا زاداً طيباً في مجالَيْ التفسير والتقويم للظواهر الأسلوبية، كما أن الدرس الأسلوبي اللساني رافد من أهم روافد الشعرية النظرية theoretical poetics، وهو بالإضافة إلى روافد أخرى مثل **الشعرية النفسانية** psycho poetics **والشعرية الاجتماعية** socio - poetics، ضمانٌ علمي للوصول إلى كشوف ذات شأن في مجال تفسير الظاهرة الأدبية التي تضطلع بدراستها **«الشعرية»**، وهو العلم الذي

يشمل منظومة العلوم الامبريقية والنظرية، المنصرفة إلى دراسة نصوص الأدب سواء من **الناحية الآنية** synchronic أو **الزمانية** diachronic[٨٢].

١٠/٠ خاتمة وضميمة

نَصبت هذه الدراسة لفحص مشكل العلاقة المعرفية بين علم ذي أرومة عريقة في تراث العربية والأسلوبيات اللسانية بما هي علم مستفاد. وقد طرحت الدراسة في فاتحتها عدداً من الأسئلة لالتماس جوابات عنها. وها نحن أولاء في هذه الكلمة الخاتمة نورد التحصيل بعد التفصيل:

عالجت الدراسة بالعرض الناقد تصنيف أهل العلم من المحدثين لاتجاهات البحث البلاغي، وكيف خايروا بين هذه الاتجاهات، فحظيت الصيغة التي اقترحها الإمام أبو يعقوب يوسف السكاكي بأوفى نصيب من المآخذ والاعتراضات، حتى ذهب السكاكي وكتابه **«مفتاح العلوم»** كلاهما بإثم ما أصاب البلاغة العربية من عقم وجمود. وقد انتهينا من المدارسة إلى أمور أهمها:

(١) أن الصيغة التي اقترحها السكاكي هي أوفق الصيغ وأوفرها حظّاً من النجاح لتكون طرفاً تراثيّاً في الحوار مع الأسلوبيات اللسانية المعاصرة بفضل ما تحقق على يده من إنجاز تحولت به البلاغة من أنظار وآراء وملاحظ إلى علم منضبط.

(٢) أن وزر العقم والجمود لا يقع على السكاكي بقدر ما يقع على الخالفين؛ فالجمود نعت موافق للمعالجات اللاحقة لا للمشروع التنظري والتطبيقي الذي تضمنه **«مفتاح العلوم»**.

(٣) أن الخالفين عمدوا إلى الكتاب فجعلوا «**المفتاح**» عضين، واجتزؤوا ثالث أقسامه، وغفلوا عن تآخذ مباحثه التي أراد بها السكاكي تأسيس «علم» للأدب.

(٤) أن الثلاثية التي تضمنها «**الكتاب**» قد أسيء فهمها عند الخالفين، فآلت إلى **المعاني والبيان والبديع**. وقد غطّى هذا الفهم الغالط على الثلاثية الأصيلة التي أمكن استنباطها؛ وهي **الصرف والنحو والمعاني**، والبيان فيها شعبة من علم المعاني. أما ما سوى ذلكم مما تضمنه الكتاب كعلم الحدّ والاستدلال والعروض والقوافي فإنما هي علوم مساعدة ورافدة لهذه الثلاثية المنهجية التي ارتضاها السكاكي في مفتاحه.

(٥) قامت الدراسة بتشخيص لأهم وجوه التمايز بين المبحث البلاغي التراثي والأسلوبيات اللسانية لنهتدي من ذلكم إلى كيفيات الانتفاع بهذا التراث العظيم في رسم قسمات وسمات واضحة لمشروع أسلوبي لساني عربي معاصر، يستمد روافد زكائه ونمائه من جذوره الضاربة في تربة التراث، ومن المنجز اللساني الحديث في آن.

ولا يفوتنا في الختام أن ننبه إلى أن «**مفتاح العلوم**» جدير بقراءات أُخَر تستقصي ما يندرج تحت ثلاثية صيغته الكبرى من تفصيلات قادرة على إثراء ما نقترحه من حوار معرفي لا يعرف القطيعة بين تراث العربية وعلوم العصر. ولعل ذلك كائن منّا في قابل إن شاء الله.

كانت تلكم هي الخاتمة وفيها تحصيل لما أسلفنا من التفصيل. أما الضميمة فتنصرف إلى جلاء بعض الشُّبَه التي تضمنها تعليق لبعض فضلاء الباحثين[٨٣] على هذه الدراسة في الصورة التي ظهرت بها أول مرة[٨٤].

وها نحن أولاء نوردها واحدة واحدة بلفظها، ثم نعقب عليها بما نراه صواباً، والله أعلم.

(١) يقول صاحب الاعتراض:

«إن المبحث البياني تجده قائماً في ما يسميه [يعني كاتب هذه الدراسة] الصيغة الكبرى والصيغة الصغرى، دون أن نتبين سبباً لهذا الفصل».

قلت:

معلوم أن الشيء قد يضاف إلى جهتين باعتبارين مختلفين. والصيغة الكبرى التي نزعمها لكتاب مفتاح العلوم هي ثلاثية الصرف والنحو والمعاني. والمبحث البياني قائم في هذه الصيغة بما هو شعبة لا تنفصم من علم المعاني، أما الصيغة الصغرى للكتاب فتتمثل في ثلاثية المعاني والبيان والبديع. والمبحث البياني فيها قسيم قائم برأسه. وليس ذلك بمستغرب في تصنيف العلوم. وقد بيّنا ذلك وضربنا له الأمثال. ولمزيد من الإيضاح نقول: إن الصوتيات النطقية - على سبيل المثال - هي شعبة من علم الصوتيات لا تكون قسيماً إذا اعتُبِرت المنظومة الكبرى لعلوم اللسان، وتكون قسيماً بالإضافة إلى المنظومة الصغرى لعلوم الصوتيات.

وما أوردناه في أمر هذا التصنيف لا يعاند نصوص الإمام في المنطوق والفحوى. ومعاودة القراءة - في تلبث وعلى مُكْث - كفيلة إن شاء الله بجلاء الشبهة وحل الإشكال.

(٢) ثم إنه يقول:

«الأهم من هذا أنه يعود بنا [يعني أيضاً كاتب هذه الدراسة] في تقسيمه المجمل والخالي كما ذكرنا من كل انضباط منهجي إلى التقسيم

الجاري به العمل في المبحث الألسني وهو الصوتيات، فالفونولوجيا فالموفولوجيا [كذا] فالنظم [التركيب] فالدلالية».

قلت:

من يقرأ عنوان هذه الدراسة يعلم علماً ليس بظن أن مبحث **«الأسلوبيات اللسانية»** linguistic stylistics هو المُعْنِىٰ بالنظر في هذه العلاقة المعرفية لا غيرها من ضروب البحث الأسلوبي. وقيد **«اللسانية»** واضح مستعلن في المعالجة كلها من أولها إلى آخرها. والغاية من الدراسة هي التحرير اللساني لمبحث **«الخصائص الأسلوبية»**، والحؤول بها من التشعث والانتشار في مظهرها البلاغي القديم إلى الضبط والتقييد في مظهرها اللساني المعاصر. ولا يكون ذلك إلا برجع النظر في تصنيفها على نحو يلائم ما جرى عليه العمل في منظومة البحث الألسني.

وذلكم في رأينا تقدمة ضرورية للفحص الأسلوبي عامة، والأسلوبي الإحصائي خاصة.

(٣) ثم إنه يقول:

> **«وقد يكون من أظهر مواطن الغرابة إدراجه الدلالة الأدبية (؟)** [قلت: والاستفهام من عنده، وله الحق فيه][٨٥] **مفاهيم يستحيل تطبيقها على آثار من الأدب الحديث المشهود لها بالجودة بالطريقة التي عالج بها القدماء أدبهم من قبيل: تأكيد الذم بما يشبه المدح (وعكسه) والتدبيج والمبالغة والمذهب الكلامي وحسن التعليل والقول بالموجب».**

قلت:

لجلاء وجه الشبهة في ما تقدم يلزم استصحاب ما أوردناه من رد على الاعتراض السابق؛ فالمقصود هو - مرة أخرى - سلك فنون البلاغة

المشعثة في سلك المنظومة اللسانية المعاصرة، ونسبة كل منها إلى المستوى التحليلي المناسب لها؛ فالمشروع في جوهره محاولة تنظير للعلاقة المعرفية والمنهجية بين طرفين هما: البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية. هذا، ويلزم مما سبق اعتبار أمور:

أولها : ليس يطعن على هذه الدراسة من جهة الغاية المبتغاة منها غياب بعض فنون البلاغة من أعمال بعض المحدثين. فالإطار المقترح تنظيري يستوعب في مقولاته وإجراءاته النصوص قديمة كانت أو حديثة.

ثانيها : إعمال النموذج المقترح في دراسة النص القديم لا يلزم عنه بالضرورة اتباع رسوم القدماء في معالجة النصوص؛ فقد يعالج نص قديم بمقاربة معاصرة، كما قد يعالج نص معاصر بمقاربة قديمة؛ إذ الجهة بين المادة وطرق المقاربة لا محالة منفكة.

ثالثها : ليست الأسلوبيات اللسانية من العلوم التي لا تفتح أبواب فردوسها إلا للنص المحكوم له بالجودة؛ فالتقويم الاصطفائي ليس شرطاً معتبراً في هذا النوع من المدارسة، بل إنه ليتجاوز دائرة النص الأدبي - جيداً كان أو رديئاً - إلى كل نص قابل للفحص.

رابعها وآخرها: كثير مما اعترض عليه الباحث من فنون البلاغة، زاعماً امتناع تطبيقه على **«آثار الأدب الحديث المشهود لها بالجودة»** - كان ولا يزال فاعلاً في تشكيل النص الأدبي قديمه وحديثه. واعْتَبِر ذلك في تأكيد المدح بما يشبه الذم (وعكسه)؛ فهما من التقنيات الأسلوبية الشائعة الاستخدام في لغة السخرية على سبيل المثال، كما أن المذهب الكلامي أصل من أصول المذهب الشعري عند عدد من أعلام الشعر العربي في القديم كابن الرومي والمتنبي.

وإذا كانت الغاية المبتغاة هي تأصيل العلاقة في صيغةٍ مفارقةٍ لأعيان النصوص، وقادرةٍ على استيعابها في ضروبها المختلفة، فليس من المنهجية في شيء أن يُحتج على تلك الصيغة بحضور بعض مفرداتها في نصوص دون نصوص.

وأقول:

لعلي أَبَنْتُ جهدي عن أنظاري فيما أورده الباحث الفاضل من أوجه الاعتراض؛ فذلكم عندي هو تأويل ما لم يستطع عليه صبراً. وليس يخفى عليّ أن ما انتهيت إليه من اجتهاد إنما هو قول معروض على أهل العلم والاختصاص، وما من قول يجري على لسان بشر أو قلم كاتب إلا وهو مناط للنقد، ومظنة للأَخْذ والتَّرك، فمن النَّصفة ألا أتوقع لقولي هذا أن يقع موقع القبول من أحد جملةً واحدة. ولكن ربما كان من النصفة أيضاً أن أزعم أن استدباره والإعراض عنه جملة واحدة، هو طريق لا ينقاد للسّالكها من غير جهد ومثاقفة ينتهيان به إلى رفض أو قبول، وإلى تعديل أو عدول.

أقول قولي هذا، وأُعْرِضُ عمّا سوى ذلك من مقدمات ساقها الباحث الفاضل، لا أراها إلا طافحة بالثقة الجامحة والعبارات الكاسحة. فهذه شنشنة نعرفها من أخزم، ولا يزال ذلك وأشباهه ميسماً ظاهراً مشهوداً على خرطوم أكثر شُداة العلم في أوليات عهدهم بالطلب.

الحواشي والمراجع

(١) من أمثلة هذا الصنف: «**تاريخ البلاغة العربية**» لعبدالعزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٠.

(٢) شوقي ضيف: «**البلاغة: تطور وتاريخ**»، دار المعارف، مصر، ط٢، بدون تاريخ، ص٣١٤.

(٣) أمين الخولي: «**البلاغة وأثر الفلسفة فيها**»، من كتاب: «**مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب**»، دار المعرفة، القاهرة، ط١، ١٩٦١، ص١٧٥.

(٤) أمين الخولي: «**من تاريخ البلاغة بين يدي تجديدها**»، من كتاب «**مناهج تجديد...** ص ١٢٦. وأيضاً: «**البلاغة وأثر الفلسفة فيها**»، **مناهج...**»، ص ١٥٩ - ١٦١.

(٥) أمين الخولي: السابق.

(٦) من بين هذه الكتب: «**البيان العربي**» لبدوي طبانة الذي ضمن كتابه بحثين أساسيين عن «البيان والإعجاز» و «البيان والأدب».

(٧) انظر كتابنا «**حازم القرطاجني ونظرية المحاكاة والتخييل في الشعر**»، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٠، ص ٥٩ - ٦٩.

(٨) يقول ابن رُشَيْد عن كتاب حازم: «ما وقفت على قوانينه ووعيتها، وإن كان ترك التمثيل، صار كل ما أقرؤه وأنظر فيه من كلام بليغ يصير كله أمثلة لتلك القوانين». انظر كتابنا عن «**حازم القرطاجني**» ص ٨٥ - ٦٨.

(٩) بدوي طبانة: «**البيان العربي**»، ص ٢٠٠.

(١٠) محمد عبدالمنعم خفاجي (محقق): **الإيضاح**، ٦/١٩٢.

(١١) أمين الخولي: **من تاريخ البلاغة بين يدي تجديدها**، «**مناهج تجديد..**» ص ١٢٩، ١٣٠.

(١٢) أمين الخولي: «**البلاغة وأثر الفلسفة فيها**»، «**مناهج تجديد...**» ص ١٧٥.

(١٣) شوقي ضيف: المرجع السابق ذكره، ص٢٩٦.

(١٤) السابق: ص ٣١٣.

(١٥) السابق: ص٢٨٨.

(١٦) أحمد مصطفى المراغي: «**تاريخ البلاغة العربية والتعريف برجالها**»، طبعة مصطفى الحلبي، ١٩٥٠، ص٣٢.

(١٧) أحمد الشايب: «**الأسلوب: دراسة بلاغية تحليلية في أصول الأساليب الأدبية**»، النهضة المصرية، ط٧، ١٩٧٦.

(١٨) لم نتمكن من الرجوع إلى كتاب «**فن القول**» فاعتمدنا في جميع نقولنا على كتاب «**مناهج تجديد**» الذي أسلفنا الإشارة إليه.

(١٩) أمين الخولي: «**من تاريخ البلاغة...**»، «**مناهج تجديد**»، ص ١٢٢.

(٢٠) بدوي طبانة: «**البيان العربي**»، ص ٢١٤.

(٢١) الخطيب القزويني: «**الإيضاح**»، ٥/ ١٣٥ - ١٤٩. وانظر أيضاً تحقيق خفاجي للخلاف بين السكاكي والخطيب حول المجاز العقلي «**الإيضاح**»، ١/ ١٢٢ - ١٢٤.

(٢٢) يذكر المراغي أن لأحمد الكاشاني كتاباً سماه: «**حل الاعتراضات التي أوردها الإيضاح على المفتاح**»؛ انظر المراغي: ص٣٤.

(٢٣) الخطيب، **الإيضاح**، ٥/ ١٣٥ - ١٤٩.

(٢٤) المراغي، ص ١١١.

(٢٥) السابق، ص ص ١١٤ - ١١٥.

(٢٦) أحمد مطلوب، «**بلاغة السكاكي**» ص١٢٥.

(٢٧) المراغي، ص ص ١١٥ - ١٢٠.

(٢٨) أحمد مطلوب: السابق.

(٢٩) السابق: ص ص ١٣٤ - ١٣٥، مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٩٣٧، ص ٢٠٢.

(٣٠) السكاكي: «**مفتاح العلوم**» ضبطه وشرحه نعيم زرزور (؟!)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣، ص ٤٢٩.

(٣١) الخطيب: **الإيضاح**، ٦/٤.

(٣٢) **المفتاح**: ص ٤٣٢.

(٣٣) المراغي: ص ٢٨.

(٣٤) ننبه هنا، مرة أخرى، إلى اعتمادنا على كتاب «**مناهج تجديد...**» لعدم تيسر الرجوع إلى «**فن القول**».

(٣٥) أمين الخولي: «**من تاريخ البلاغة**»، في كتاب «**مناهج تجديد...**»، ص ١٢٨.

(٣٦) أمين الخولي: السابق، ص ١٢٧.

(٣٧) أمين الخولي: «**البلاغة وأثر الفلسفة فيها**»، في كتاب «**مناهج تجديد...**»، ص ١٧٥.

(٣٨) أمين الخولي: «**البلاغة، مثال لدائرة المعارف الإسلامية**» في كتاب «**مناهج تجديد...**»، ص ٢٦٧.

(٣٩) أمين الخولي: **البلاغة وأثر الفلسفة فيها**، «**مناهج تجديد...**»، ص ١٧٣ - ١٧٤.

(٤٠) **المفتاح**: ٤١٦.

(٤١) **المفتاح**: ٥١٢ - ٥١٣.

(٤٢) **المفتاح**: ٤١٦.

(٤٣) **المفتاح**: ١٦٩.

(٤٤) **المفتاح**: ٥١٢.

(٤٥) **المفتاح**: ٤١٦.

(٤٦) **الإيضاح**: ١/ ٦٣ - ٦٤.

(٤٧) **Zelling Harris, "Discourse analysis", Language 28, 1952, 1, 30.**

(٤٨) أمين الخولي: «**البلاغة وأثر الفلسفة**»، «**مناهج تجديد**»، ص ١٦٥.

(٤٩) السابق: ص ١٦٦ - ١٦٧.

(٥٠) أحمد الشايب: «**الأسلوب**»، ص ٤.

(٥١) مصلوح: «**حازم القرطاجني**»، ص٢١ - ٢٢.

(٥٢) **المفتاح**: ٤١٥ - ٤١٦.

(٥٣) **المفتاح**: ٤٢١ - ٤٢٢.

(٥٤) **المفتاح**: ٥.

(٥٥) **المفتاح**: ٧.

(٥٦) **المفتاح**: ٦.

(٥٧) **المفتاح**: ٧ - ٨.

(٥٨) **المفتاح**: ١٦٢.

(٥٩) **المفتاح**: ١٦٣ وما بعدها.

(٦٠) **المفتاح**: ٣٢٩.

(٦١) **المفتاح**: ٤٢٣.

(٦٢) **المفتاح**: ٤٣٢.

(٦٣) **المفتاح**: ٤٣٥.

(٦٤) **المفتاح**: ٤٣٢، ٤٣٥.

(٦٥) المراغي: ٢٨.

(٦٦) **المفتاح**: ٥١٤.

(٦٧) السابق.

(٦٨) **المفتاح**: ١١.

(٦٩) **المفتاح**: ١٣.

(٧٠) **المفتاح**: ٧٥.

(٧١) مصلوح: **«الأسلوب: دراسة لغوية إحصائية»**، ط ٣، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٦.

(٧٢) أردنا باستخدام النكرة المخصصة **«تقويم لساني»** دون التعريف أن نقرر فكرة نؤمن بها، وهي أنه ليس من حق أحد أن يتكلم باسم علم من العلوم كما أن هذه الصيغة تفتح الباب لأي تقويم لساني أو غير لساني يخالف ما ذهبنا إليه.

(٧٣) من فضول القول أن نعيد هنا الكلام على تأثير اللسانيات في الفلسفة وعلم الاجتماع والنقد والانثروبولوجيا من خلال تأثير المنهج البنيوي في البحث.

(٧٤) انظر مصلوح: **الأسلوب**، ص ٦١.

(٧٥) انظر:

Tun A. Van Dijk, "Some Aspects of Text Grammar, A Study in Theoritical Linguistics and Poetics", Mouton, The Hague - 1972, pp. 169 - 171.

(٧٦) **المفتاح**: ٧٥.

(٧٧) **المفتاح**: ١٦٣ - ١٦٤.

(٧٨) **المفتاح**: ١٦٨.

(٧٩) **المفتاح**: ١٦٨.

(٨٠) السابق.

(٨١) السابق.

(٨٢) Van Dijk, op. cit. p.169.

(٨٣) هو محمد الناصر العجيمي في أطروحته القيمة **«النقد العربي الحديث ومدارس النقد الغربية»**، نشر كلية الآداب - سوسة ودار محمد علي الحامي، تونس، ١٩٩٨، ص ص ٦٣٠ - ٦٣١.

(٨٤) ظهرت الصورة الأولى لهذه الدراسة في: **«قراءة جديدة لتراثنا النقدي»** المجلد الآخر، من إصدارات نادي جدة الأدبي، ١٩٩٠.

(٨٥) لم يكن الشأن المصطلحي قد استقر عندي لدى إنجاز هذا البحث عام ١٩٨٧ فجعلت من مصطلح **«الدلالة الأدبية»** مكافئاً للمصطلح poetic semantics الذي اعتمده ڤان دايك في كتابه **Some Aspects of Text Grammar**. وقد عدلت هنا إلى المصطلح الشائع **«الدلالة الشعرية»** لا عن تمام اقتناع به ولكنه أحسن الأقبحين. لذلكم قلت إن علامة الاستفهام التي أقحمها الباحث الفاضل اعتراضاً على المكافئ الأول جاءت في مكانها.

المبحث الثاني

في البلاغة والتكافؤ النحوي
بــــــين
العربية والإنجليزية والروسية



المبحث الثاني

في البلاغة والتكافؤ النحوي
بـــين
العربية والإنجليزية والروسية

٠/٠ الفاتحة وأسئلة تنتظر الجواب

الصلة الواشجة بين البلاغة والنحو معقودة منذ عَرفَ العقل الإنساني طريقه إلى تأمل اللغة واستكناه ظاهراتها واستنباط قوانينها. وتتجه هذه الدراسة نحو استكشاف جهة من جهات العلاقة بين العلمين على مستوى يتجاوز حدود لغة واحدة هي العربية، إلى لغتين أخريين هما الإنجليزية والروسية، في محاولة لفحص كوامن الإمكانات في الجهاز القواعدي، ومدى تكافؤ هذه الإمكانات، وقدرتها على توصيل المقاصد البلاغية المرتبطة بالبنية النحوية. من هنا كان رأس الأسئلة التي يبحث لها هذا البحث عن جواب هو: هل ثمة تكافؤ بين أنحاء اللغات الثلاث في قدرتها على استيعاب المقصد البلاغي من التركيب وتحمُّلِه وتوصيله؟ أم أن لبعضها من القدرة على ذلك ما ليس لبعض؟ وإذا كان الجواب في صالح التمايز لا التكافؤ، فكيف تحل اللغات المرجوحة في هذا الباب إشكالها حين تتوارد على ترجمة نص واحد، أو تتغيا نقل فحواه ومقاصده البلاغية من خلال جهاز قواعدي للغة أخرى غير مكافئ لجهاز اللغة المترجم منها؟

ويفضي بنا هذان السؤالان بما لهما من تشعب واتساع إلى مضيق الاختيار، ونعني به اختيار المقولة النحوية التي يمكن أن تتخذ أساسا للفحص؛ فجهات العلائق بين البلاغة والنحو تحكمها ألوان من التقاطع والاعتماد والتداخل، كما يرد عليها السلب والإيجاب والاطراد والتعاكس؛ كل أولئك يقع في حدود اللغة الواحدة، فإذا تجاوزت ذلك الحد إلى غير لغة كان أدعى إلى توقع المزيد من التعقد والتداخل في جهات العلائق حين تقوّم بميزان التكافؤ والتمايز. ولعلّ الدخول إلى سبر هذه العلاقة من مدخل فحص مقولة «**الرتبة**» وتجلياتها في اللغات الثلاث أن يكون أوفق المداخل المتاحة والمنتجة لتحقيق المبتغى، وذلكم هو ما عوّلنا عليه في هذا البحث. وسنبسط فيما يأتي ما رجّح لدينا هذا الاختيار من الأسباب، وما سلكناه إلى فحصها من وسائل، وما حصلته الدراسة من نتائج.

ومرد الأمر في اختيار **الرتبة** word order محدداً لقياس التكافؤ النحوي والبلاغي راجع إلى أنها من أهم المقولات النحوية التي يتحاكم إليها الباحثون في التمييز بين اللغات، وعليها اعتمادهم في اللسانيات التاريخية والتقابلية والمقارنة، وعند فحص **الكليات اللسانية** language universals **والتنميط اللساني** linguistic typology، وهذه مباحث يفضي بعضها إلى بعض، ويخدم بعضها بعضاً[(١)].

وتتجه هذه الدراسة إلى لغات ثلاث هي العربية والإنجليزية والروسية، لترصد مواقفها من مقولة الرتبة، وما يتصل بتجليات هذه المقولة في الكلام من ظاهرات نحوية وبلاغية وجمالية. ومدار الدراسة هنا على مفهومين محوريين هما:

(١) **الرتبة**: ونعني بها علاقة الترتيب التي تحكم نسق التتابع بين الأبواب النحوية في الجملة؛ أي تتابع المبتدأ فالخبر في الجملة الاسمية، وتتابع الفعل فالفاعل فالمفعول به في الجملة الفعلية. والرتبة بما هي مقولة نحوية ثابتة لا يعرض لها تغيير، ويمكن أن نسميها «**الموقع النحوي**».

(٢) **نظم الكلام**: ونعني به تتابع الألفاظ في الجملة المنطوقة أو المكتوبة بالفعل. وقد يأتي النظم موافقاً لما تقتضيه الرتبة فيجري على الأصل، وقد يعدل به عن الأصل فيقدم ما الأصل فيه التأخير، أو يؤخر ما الأصل فيه التقديم. ويسمى نظم الكلام أيضاً «**الموضع اللفظي**»[٢].

ولعله من خير الوسائل المنهجية لتحقيق هذه الغاية اعتماد نص واحد تتوارد عليه اللغات الثلاث؛ فيكون أصلاً في إحداها، ومناطاً للاجتهاد في نقله وتوصيله إلى المتلقي في اللغتين الأخريين. حينئذ يكون هذا التوارد سانحة ذات خطر لتعيين مجالات التوافق والتخالف، وتمييز آليات المواجهة التي يحاول بها التراجمة اجتياز العوائق، وحل المعادلة الصعبة بين الإذعان لما تفرضه قواعد اللغة وثقافتها من قيود، والنزوع إلى مغالبة هذه القيود، واستثمار إمكانات الاختيار المتاحة في اللغات الثلاث، بل إلى استثمار هذه القيود أحياناً للخروج من هذه المواجهة الصعبة بنص يتمتع بأمانة النقل وفاعلية التأثير.

وإذا سلمت لنا هذه المقدمة برزت أمامنا معضلة الاختيار الموفق لنص في العربية يكون موضوعاً للفحص. وأوفق النصوص في ذلك نص تواردت عليه

أقلام التراجمة في الإنجليزية والروسية، وقد تجلت فيه مقولة الرتبة بمظاهرها النحوية والبلاغية والجمالية في أتم الصور وأكملها، وتوافرت الدواعي الحافزة لاستفراغ الوسع والطاقة في الإحاطة بدقائق تركيبه، والاجتهاد في نقلها بأقصى ما يطيقه الإمكان. إن يكن ذلكم، فالنص القرآني هو من أَوْلى النصوص بالاختيار لتحقيق الغاية، إن لم يكن أولاها بإطلاق؛ وقد كان.

ومن خلال هذه المواجهة اللسانية والثقافية بين لغات مختلفات في الأصول وفي ظروف الزمان والمكان والتاريخ تنشأ أسئلة ملحة وحائرة تحفز إلى التماس الجواب، وتستمد هذه الأسئلة أهميتها من وثاقة صلتها بقضايا النظرية اللسانية؛ تنميطاً للغات أو استنباطاً للكليات الجامعة بينها، وبما تثيره المباشرة اليومية للنصوص من مشكلات على صعيد النقل والترجمة، وبما يمكن أن تكشف عنه من تباين في الخصائص المائزة بين أنحاء اللغات المختلفة؛ من حيث نصيبها من الطواعية أو التأبّي، ومن الثراء أو الافتقار، ومن القدرة على ابتكار آليات المراوغة والاحتيال لتجاوز ما يصادفها من عقبات.

كان التساؤل الذي صدرنا به هذا البحث عن التكافؤ النحوي بين اللغات في علاقته بالبلاغة: أهو واقع أم وهم؟. غير أن هذا التساؤل هو أصل ينشعب إلى أسئلةٍ فروع لا يمكن تجاوزها، وينبغي وضعها للفحص توصلاً للجواب عن الأسئلة الأصول؛ وها نحن أولاء نوردها فيما يأتي من القول، ليكون منها المنطلق، وإليها المآب:

(١) ما الخصائص الحاكمة على مقولة الرتبة وعلاقتها بنظم الكلام في نحو العربية؟

(٢) ما تجليات الرتبة والوظائف المنوطة بها في لغة القرآن؟

(٣) ما مدى فاعلية الرتبة في تشكيل بنية الجملة في الإنجليزية والروسية؟

(٤) ما الكيفيات التي تهدّى إليها اجتهادُ التراجمة لمغالبة القيود النحوية في لغتي النقل، ولتأمين العبارة عن مقولة الرتبة في العربية وما يرتبط بها - التزاماً بها أو عدولًا عنها - من وظائف نحوية وبلاغية وجمالية؟.

(٥) ما حاصل المقارنة بين اللغات الثلاث في معالجة الرتبة ونظم الكلام؟ وأي اللغتين الناقلتين كانت أقرب إلى الوفاء بالمقاصد البلاغية الناشئة عن مخالفة النظم للرتبة في لغة الأصل؟

وفي محاولة لالتماس جوابات مؤسسة على التحليل التقابلي للنصوص جاءت هذه الدراسة لتنتظم - بعد الفاتحة - مطالب سبعة جرى نَسْقُها على الوجه الآتي:

١/٠ مادة الدراسة.

٢/٠ الجملة البسيطة في اللغات الثلاث.

٣/٠ مقولة الرتبة في اللغات الثلاث.

٤/٠ الرتبة في الجملة القرآنية.

٥/٠ فحص التراكيب.

٦/٠ بلاغة الرتبة من منظور تقابلي.

٧/٠ خاتمة واستشراف.

وها نحن أولاء آخذون في معالجة مطالب الدراسة السبعة بفضلِ بيانٍ وتفصيل وفق النسق المتقدم.

١/ ٠ مادة الدراسة

مادة هذه الدراسة هي آيات مختارة من القرآن الكريم جرى تتبع الأبدال المقترحة لترجمة معناها في عدد من الترجمات الإنجليزية والروسية. وقد استخدمت في ذلك الترجمات الإنجليزية الآتية (مرتبة بحسب تاريخ النشر):

(1) M. M. Pickthall, **The Meaning of the Glorious Qur'ān,** Dar al-Kitab al-Masri & Dar al-Kitab Allubnani, 1977.

(2) Ahmad Zidan and Dina Zidan. **The Glorious Qur'ān: Text and Translation,** Cairo, Islamic Home, 1979.

(3) A. Yūsuf Ali. **The Holly Qur'an: Text, Translation and Commentary,** Amana Corp., 1983.

(4) ʿIzziddin Al-Ḥayek, **An Approximate Translation of the Meaning of the Honourable Qur'an in the English Language,** Damascus, Dar al-Fikr, 1996.

أما في الروسية فقد اعتمدت ترجمتان هما:

(١) ترجمة غ. س. سابلوكوف وعنوانها العربي **«كلام شريف»**. وقد رجعنا إلى الطبعة الثالثة التي نشرت في قازان، مطبعة دومبرا أوسكي، ١٩٠٧.

أما عنوانها بالروسية فهو[٣]:

Kóran, Preévod c Árabckago Jazy'ka

(القرآن: ترجمة من اللغة العربية)

(٢) ترجمة ي. يو. كراتشكوفكسي وعنوانها بالروسية:

Kóran, Perevód akadémika, I. Ju. Kračkovskogo, Mockva, 1990.

وكانت ضوابط اختيار الآيات على ما يأتي:

(١) تمثيل النمطين الأساسيين لبنية الجملة العربية: الاسمي والفعلي بتحققاتهما المختلفة، فيما جاء على الأصل غير معدول به إلى تقديم أو تأخير، وذلك لتعيين أصل الرتبة في نظم الكلام.

(٢) استقصاء ما يعرض للأصل من صور التقديم والتأخير؛ أي مخالفة نسق اللفظ (أو نظم الكلام) لنسق الرتبة.

(٣) صرف عناية مخصوصة إلى الآيات التي كانت موضوعاً للنظر والتحليل في مصنفات النحو والبلاغة وعلوم القرآن، استحضاراً لأنظار القدماء، واستهداءً بها في الكشف عن القيم الوظيفية والبلاغية والجمالية للتراكيب.

٢/ ٠ الجملة البسيطة في اللغات الثلاث

موضوع هذه الدراسة الجملة البسيطة. ويستقل هذا المطلب ببيان موجز يعيّن به السمة الغالبة على كل لغة من اللغات الثلاث باعتبار الرتبة؛ لاستظهار مواطن الاتفاق والافتراق بينها من هذه الوجهة. ونبدأ في ذلك بالعربية، ثم نتبعها بالإنجليزية والروسية على التعقيب.

٢/ ١ يجمع النحاة العرب على تصنيف الجملة العربية باعتبار صدرها، ثم إنهم يختلفون فيما وراء ذلك اختلافاً كبيراً في العلاقة بين الجملة والكلام: أهما مترادفان أم غير مترادفين؟ وفي تقدير العامل المتصدر إذا كان محذوفاً، وفي عدة هذه الجمل وأنواعها. بيد أن الإجماع منعقد أيضاً على أن في العربية

نوعين من الجمل البسيطة هما: الجملة الاسمية والجملة الفعلية. يقول ابن هشام:

> «فالاسمية التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون. والفعلية هي التي صدرها فعل، كقام زيد، وضُرِب اللص، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً ويقوم زيد وقم»[٤]. ويضيف ابن هشام إلى ذلك تنبيهاً يقول فيه: «إن مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف... والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل؛ فالجملة من نحو.. ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾[٥]، ومن نحو ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾[٦]، و﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[٧] فعلية؛ لأن هذه الأسماء في نية التأخير. وكذا الجملة في نحو... ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا﴾[٨]... لأن صدورها في الأصل أفعال»[٩].

ولسنا هنا في مقام مراجعة كفاءة القسمة وتفصيل ما ضرب لها من الأمثال، وإلا لأوردنا عليها كثيراً من الملاحظ التي لا تدفع إلا بشيء غير قليل من التأويل[١٠]. ولكنا نخلص مما تقدم إلى أن أبسط تحققات الجمل في العربية تأتي على نمطين: اسمي وفعلي. وفيما يلي تمثيل لكل منهما، ولما يندرج تحت كل نمط من صور التحققات المختلفة مصحوبة بأمثلة من الأبدال المقترحة في الترجمات المعتمدة، من غير قصد إلى استقصاء أو مقارنة، فلذلك مكانه من هذه الدراسة (انظر المطلب: ٥):

النمط الأول: الجملة الاسمية؛ ويكون الركن الإسنادي الأول فيها اسماً، وتتخذ إحدى الصور الآتية: [قراءة الترجمة باتجاه السهم]

١/ أ - ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ﴾ (الحشر ٥٩/ ٢٢)

مبتدأ (اسم) + خبر (مفرد)

He is Allah(١١)

(حرفياً) الله (يكون) هو

(اقرأ من اليسار)

(حاشية مهمة: العلامة [´] توضع في الأمثلة الروسية قبل المقطع المنبور مباشرة - والحرف [x] يرمز لصوت احتكاكي من وسط الحنك يشبه إلى حدٍّ ما الخاء العربية في أثره السمعي، ويكون مقابلاً خطياً للهاء العربية)

- On - Al´lax(١٢)

(حرفياً) الله هو

١/ب - ﴿ وَٱللَّهُ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ﴾ (آل عمران: ٣/ ١٥٦)

مبتدأ (اسم) + خبر (فعل + «هو»)
جملة فعلية

- for God gives life and causes death(١٣)

(حرفياً) الموت يسبب و الحياة يعطي الله (رابط)

- Al'lax oživl'jaet i umeršvl'jaet(١٤)

(حرفياً) يميت و يحيي الله

١/ جـ - ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَاقِهِمۡۖ ﴾ (الرعد: ١٣/ ٥)

مبتدأ (اسم) + خبر (مبتدأ ثان + خبر)

جملية اسمية

- Such have carcans on their necks[15]

(حرفياً) أولئك (مثل) (يملكون) الأغلال فوق أعناقهم

- u nix c′epi na še′jax[16]

(حرفياً) عند هم الأغلال فوق الأعناق

١/ د - ﴿ سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٍ ﴾ (إبراهيم: ١٤/ ٥٠)

مبتدأ (اسم + ضمير مضاف) + خبر (. . . شبه جملة «جار ومجرور»)

- Their garments of pitch[17]

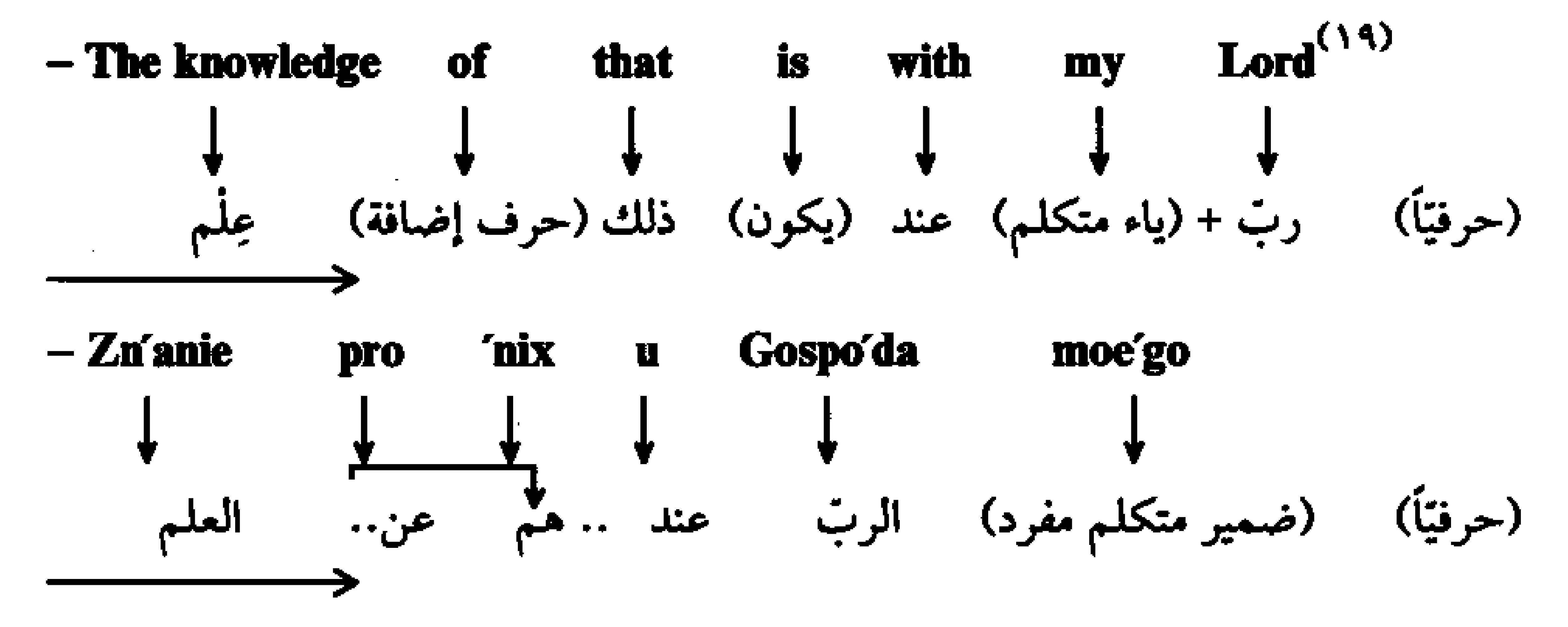
(حرفياً) هم ...لباس من قطران

- ode′janie ix iz ′smoly[18]

(حرفياً) ملابس . . هم من قطران

١/ هـ - ﴿ ... عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّي ﴾ (طه ٢٠/ ٥٢)

مبتدأ (اسم + ضمير مضاف) + خبر (. . . شبه جمل «ظرف + تركيب إضافي»)



النمط الثاني: الجملة الفعلية

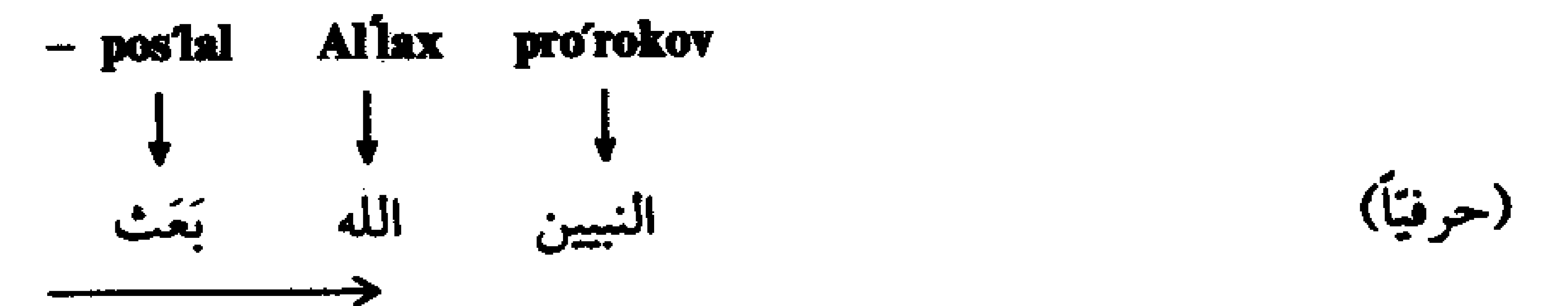
ويكون الركن الإسنادي الأول فيها فعلاً. والفعل يكون لازماً ومتعدياً، كما يكون مبنيّاً للفاعل أو مبنيّاً للمفعول. غير أن تركيب المبني للمفعول هو على درجة من التعقد والثراء يقتضي أن تستقل ببحثه دراسة قائمة برأسها، كما أن أبنية الجملة مع الفعل اللازم لا تتيح إمكاناً لفحص مقولة الرتبة، وهي المعنية هنا بالنظر. لذلك تتوقف هذه الدراسة بالفحص عند التركيب المؤلف من (فعل متعدٍّ + فاعل + مفعول به). وتخص من الأفعال المتعدية ما كان متعدياً لمفعول واحد، فهذا هو أكثر تراكيب الجملة الفعلية ملاءمة للكشف عن تجليات مقولة الرتبة في اللغات الثلاث. ومثال التركيب المختار هو:

٢/٠ – ﴿... فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ...﴾ (سورة البقرة: ٢/ ٢١٣)

فَبَعَثَ ← فعل، ٱللَّهُ ← فاعل، ٱلنَّبِيِّـۧنَ ← مفعول به

– then Allah sent the prophets

(رابط) الله بعث (تعريف) النبيين (حرفيّاً)



تلكم هي التراكيب الأساسية للجملة البسيطة؛ ممثلاً لها بجمل قرآنية مصحوبة بأمثلة من الأبدال المترجمة لمعانيها من الإنجليزية. وتسمح لنا المقارنة باستنباط النتائج الآتية:

أولاً: في الجملة الاسمية

(١) لا خلاف بين اللغات الثلاث فيما يتصل بالتركيب (١/أ) [مبتدأ (اسم) + خبر (مفرد)] من حيث الرتبة الأصلية. وينحصر الخلاف في التزام الإنجليزية بوقوع فعل الكينونة (to be) بين المبتدأ والخبر، على حين يتحقق الإسناد في العربية والروسية مباشرة بلا واسطة، إلا عند إرادة التوكيد، فحينئذ يستخدم في العربية ضمير الفصل (أو ضمير العماد بمصطلح أهل الكوفة)، وتستخدم في الروسية الصيغة est لتتوسط بين مبتدأ وخبر.

(٢) تطابقُ أبنية الرتبة بين اللغات الثلاث في التركيب (١/ب) [مبتدأ (اسم) + خبر (جملة فعلية)].

(٣) ظهر التباين في بنية الرتبة واضحاً لدى المقابلة بين اللغات الثلاث في التركيب (٢/ب) [مبتدأ (اسم) + خبر (جملة اسمية)]. وأمكن في هذا المقام رصد الفروق الآتية:

(أ) في البديل الإنجليزي المقترح جرى ردُّ هذا التركيب (٢/ب) إلى التركيب (١/ب). ونلحظ في غيره من الأبدال المقترحة تعدد

الاجتهاد لنقل المعنى؛ فقد اتخذت الترجمة الحرفية للمثال (٣) في ترجمة زيدان ويوسف عليّ الصورة الآتية:

«أولئك (يكونون) الذين فوق أعناقهم ستكون الأغلال».

أما الحايك فقد عدل بالبنية إلى ما ترجمته حرفيّاً:

«أعناقهم ستكون مقيدة بالأغلال».

ولعل أقرب الأبدال إلى بنية الرتبة العربية على جهة التقريب هو بديل الخطيب: **"Those on whose necks are fitters"**. أما البديلان الروسيان فقد كانا متماثلين من حيث الرتبة إلى حد كبير، إذ جاء بديل كراتشكوفسكي عند ترجمته حرفيّاً: **«عندهم الأغلال فوق الأعناق»**. وبديل سابلوكوف **«عندهم فوق الأعناق الأغلال»**. وتلحظ أنه آل لدى ترجمة معناه إلى ما يقارب التركيب (١/هـ) [مبتدأ + خبر (ظرف + مضاف إليه)]، مع تغيير (اختياري) طفيف بتقديم أحد المتعلقين وهو «عندهم».

(٤) لم تكشف المقابلة بين التركيبين (١/د) و (١/جـ) [مبتدأ + خبر... (شبه جملة)] عن فروق في الرتبة ذات بال بين اللغات الثلاث.

وخالصة القول في الجملة الاسمية ومقابلاتها أن المقابلات في اللغتين احتفظت جميعها باسمية الجملة وبالرتبة الأصلية في صور التراكيب المختلفة. ويستثنى من ذلك الجملة التي خبرها جملة اسمية؛ إذ يبدو أن هذه التراكيب من موائزِ العربية وخصائصِها إذا ما قوبلت بالإنجليزية والروسية. غير أن الثبات النسبي للأبدال في الروسية وقربها نسبيّاً من بنية الرتبة في العربية يعزّزه الجامع بين اللغتين؛ من حيث كونهما من لغات الإعراب. وفيما يلي من هذه الدراسة مزيد من الفحص لهذه الظاهرة.

ثانياً: في الجملة الفعلية

رصد الأبدال في الجملة الفعلية يفضي بنا إلى نتيجتين كلتاهما ظاهرة الوضوح نجملهما فيما يأتي:

(١) أن البديل الإنجليزي المقترح - وكذلك سائر الأبدال الأخرى - قد رد الجملة الفعلية في العربية إلى جملة اسمية، أي أن النموذج العربي (فعل + فاعل + مفعول) قد آل في البديل الإنجليزي إلى (فاعل + فعل + مفعول)؛ لذلك يمكن القول إن مجال الاتفاق في الرتبة الأصلية بين اللغتين كبير في الجملة الاسمية، وأنهما متباينتان تماماً بهذا الاعتبار في الجملة الفعلية؛ وبذلك تكون الرتبة في الجملة الفعلية معياراً للتمييز نمطياً بين اللغتين. وستزداد هذه الخاصية وضوحاً وتعقداً عند اعتبار النظم المعدول عن الأصل فيما اصطلح على تسميته لدى النحاة والبلاغيين بالتقديم والتأخير.

(٢) أن الرتبة في البديل الروسي جاءت مطابقة تماماً للرتبة في الجملة القرآنية؛ فكلتاهما من النموذج (فعل + فاعل + مفعول). وقد رأينا من قبل ما كان من توافق كبير في رتبة الجملة الاسمية البسيطة بين اللغتين. ويتبين لنا مما تقدم أن الرتبة في الجملة الروسية البسيطة تتمتع بالمرونة والقدرة على الاستجابة للنمطين العربيين الأساسيين: الاسمي والفعلي، على حين يؤول النمطان في الإنجليزية إلى نمط واحد هو الاسمي. وهنا يبرز المشكل البلاغي والجمالي في ترجمة معاني القرآن بروزاً ملحّاً، بل إن المشكل ليزداد اعتياصاً إذا أضفت إلى ذلك ما تتمتع به العربية من إمكانات تتيح لها القدرة على إنتاج

عدد غير قليل من الصور المعدولة عن الرتبة، وقد تجلّى ذلك في الجملة القرآنية على أكمل الوجوه بلاغة وتأثيراً.

ويفضي بنا هذا القول الأخير إلى محاولة فحص إمكانات مفارقة اللفظ للرتبة، تلك التي يتيحها الجهاز النحوي في اللغات الثلاث، تمهيداً لفحص مزيد من الشواهد القرآنية، والنظر في الآليات المتباينة التي اصطنعها التراجمة في الإنجليزية والروسية لتوصيل ما أمكنهم توصيله من معاني القرآن وبلاغته إلى القارئين بهما، والكشف عما اعتاق خُطاهم على الطريق من عقبات، وكيف عالجوا عزائم النحو أو استثمروا رُخَصه لتحقيق ما نهضوا له من غاية، وذلكم هو موضوع المباحث الآتية.

٣/ ٠ مقولة الرتبة في اللغات الثلاث

اعتمد الباحثون في تعيين الرتبة الأساسية للغة ما **basic word order** وحدات: الفعل **(V)erb** والفاعل **(S)ubject** والمفعول **(O)bject** بوصفها محددات تتمايز على أساسها أنساق الجمل في اللغات **word order parameters**، ومن ثم فإن العلاقة التتابعية بين هذه المقولات تقوم أساساً للتصنيف النمطي بينها. وتؤول الاحتمالات المنطقية لهذه العلاقة إلى ستةٍ هي:

SOV، SVO، VSO، OSV، OVS؛ VOS ⟶

ويقرر توملين **Tomlin** أن المعطيات الإحصائية الخاصة بدرجة شيوع هذه الأنماط يمكن صياغتها في المعادلة الآتية(٢٠):

SOV = SVO > VSO > VOS = OVS > OSV

ويمكن أن يقال: إن تصنيف اللغات الثلاث بهذا الاعتبار يؤدي إلى نتيجةٍ فحواها أن العربية تنتمي إلى النمط VSO، على حين تنتمي الروسية والإنجليزية إلى النمط SVO.

والذي لا ريب فيه أن المعادلة التي أوردها توملين إنما تعتمد البنية الغالبة على الاستعمال اللغوي، والتي هي مناط التمييز بين لغة ولغة. كما أن التصنيف الذي تقدم في حق اللغات الثلاث هو قائم أيضاً على الأساس نفسه، وإلا فإن اعتبار التفاصيل يفضي إلى تشكيل صورة تزدحم فيها الخطوط وتتقاطع على نحو يعقد ملامحها؛ ففي الإنجليزية يشير كريستال D. Crystal إلى أن النماذج الأخرى مثل: OVS و VSO و OSV وSOV قد وردت في الإنجليزية على ندرة شديدة في نتاج ملتون ووردزورث وبوب، لتؤدي بهذا العدول تأثيراً بلاغيّاً معيناً[٢١]، ويظل مع ذلك النمط SVO هو النمط الأصيل المعبّر عن التوجه الغالب والمائز لنسق الجملة الإنجليزية. أما في العربية والروسية فإن الأمر محوج إلى فضل بيان.

معلوم أن الرتبة النحوية في العربية قد ارتبطت بنهايات إعرابية ملفوظة في أكثر الأحيان وملحوظة في بعضها، وهي ما يمكن أن نطلق عليه **«صرفيمات الإعراب»**، وهذا الملحظ شامل للجملة العربية، فعليةً أو اسمية؛ فالرفع فيها علامة على الفاعلية، والنصب علامة على المفعولية، والجر علامة على الإضافة، وهكذا إلى أن تستوعب الباب كله في مختصرات النحو ومطولاته. ولا معوّل في هذا المقام على قول من ذهب إلى أن ربط علامات الإعراب بأبواب النحو إنما هي من صنع النحاة وسلطانهم القاهر على اللغة، ومن ثم فإن حركات الإعراب على هذا الرأي **«لم تكن تحدد المعاني في أذهان العرب**

القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض»[٢٢]. أقول: عدِّ عن ذا، وانظر إلى ما ورد في القرآن من نماذج فاشية لا يعرف فيها موقع الكلمة في بابها النحوي إلا بعلامة الإعراب. لقد أنتج لنا ذلك شواهد غير قليلة تمثل أنماطاً مختلفة من أنساق الكلام. قارن على سبيل المثال:

(١) ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ (النمل: ٢٧/ ١٦) VSO

(٢) ﴿فَلَمَّا جَآءَ ءَالَ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ (الحجر: ١٥/ ٦١) VOS

(٣) ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ (سورة البقرة: ٢/ ٨٧) OVS

(٤) ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾ (الرعد: ١٣/ ٢٦) SVO

ونحن نعلم أن التركيب في الشاهد الرابع يندرج في التصنيف النحوي العربي تحت الجملة الاسمية، ولكنه بمقتضى نسق التعاقب بين وحداته يصلح من جهة التصنيف النمطي أن يكون قسيماً لثلاثة الشواهد الأُخَر.

ويبدو لنا أن أصولاً أربعة حكمت موقف العربية مادة وتقعيداً من مقولة الرتبة، وهذه هي:

الأصل الأول: التمسك بالفصل بين نمطي الجملة العربية الأساسيين: الاسمي والفعلي. ومن ثَمَّ يمنع نحاة العرب - والبصريون على رأسهم - ما يقول به نحاة الكوفة من جواز تقدم الفاعل على فعله؛ إذ توحِّد مقولة الكوفيين بين تركيبين مختلفين في ظاهر البنية اختلافاً ظاهراً؛ فيَؤُولان بمقتضى قولهم إلى شيء أحد[٢٣].

غير أن الفصل الحاسم بين النمطين يستند أيضاً إلى فارق وظيفي بينهما

يراه جمهرة من العلماء جوهرياً، من حيث إن الجملة الاسمية عندهم أدل على الثبوت والأكادة من الجملة الفعلية[٢٤]؛ ومن ثم فإن الاختيار بينهما، وإن كان حرّاً بميزان الصحة النحوية، هو بميزان البلاغة مشروط. وهذا الإمكان النحوي البلاغي من موائز العربية وأبين خصائصها.

الأصل الثاني: أمن اللبس؛ فالنحاة لا يجيزون أيلولة النموذج VSO إلى VOS إذا انعدمت القرينة الدالة على تمييز الفاعل من المفعول، ولذلك كان قولك: **«ضرب موسى عيسى»** واقعاً عندهم تحت النموذج VSO لا محالة.

على أن أمن اللبس إذا كان هو غاية النحوي من التقعيد فليس حتماً ولا لازماً أن يكون مراداً لمستعمل اللغة في كل حال؛ إذ قد يطرأ عليه من شؤون الحياة ومضايقها ما يحمله على إرادة التلبيس، بل إن التلبيس يستحيل أداة فاعلة من أدوات التعبير، ووسيلة ذكية من وسائل الفن القولي للتورية والاستخدام والتعريض، وبذلك يصبح تحدي القاعدة النحوية الضامنة لأمن اللبس أبلغ وأولى بالاتباع من الإذعان لسلطانها. غير أن الذي نخرج به من رد هذا التركيب إلى النموذج VSO عند انعدام القرينة هو أن هذا النموذج هو الأصل في اعتبار الرتبة، وأن ما سواه معدول به عن الأصل، ويقال نظير ذلك في النمط الاسمي؛ إذ يأتي المبتدأ أولاً في الرتبة ثم يليه الخبر، وما جاء على غير ذلك فهو معدول به عن الأصل.

الأصل الثالث: عدم جواز الإحالة بالضمير إلى الاسم الظاهر المتأخر لفظاً ورتبة بحسب الأصل الذي تقدم بيانه. ومقتضى ذلك جواز الإحالة إذا كانت إلى متقدم في اللفظ متأخر في الرتبة، أو إلى متقدم في الرتبة متأخر في اللفظ.

الأصل الرابع: التزام تصدير ما له الصدارة بذاته كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، وتأخير ما يجب له التأخير بذاته كالاسم المحصور.

ويفضي بنا اعتبار هذه الأصول الأربعة إلى تصنيف القواعد الحاكمة على الرتبة في العربية إلى:

(١) **قواعد وجوب**؛ أي يجب بمقتضاها ملازمة الملفوظ للرتبة، فيمتنع بذلك تقديم ما الأصل فيه التأخير، أو تأخير ما الأصل فيه التقديم مراعاة لأصل من الأصول الأربعة التي سبق بيانها.

(٢) **قواعد جواز**؛ أي يباح بمقتضاها التقديم والتأخير فيما لا يصادم أصلاً من الأصول السابق ذكرها. والتقديم أو التأخير هنا إنما هو للموضع لا للموقع؛ أي للفظ دون الرتبة.

ولما كانت صرفيمات الإعراب دوالّ للرتبة، وكان اللفظ قابلاً للتقديم أو التأخير بحسب قواعد الجواز - صح أن تكون العربية إلى اللغات ذات النسق الحر في **نظم الكلام** free word order أقرب منها إلى اللغات ذات **النسق الثابت** fixed word order. وعُدَّ ما جاء من ذلك موافقات لقواعد الوجوب أمراً متصلاً بتحري الصواب النحوي، وما كان اختياراً من أبدال تتيحها قواعد الجواز مجالاً للتشكيل الأسلوبي والاستثمار البلاغي. هذا؛ على أننا نتجاوز الصواب إذا أسسنا على ذلك أن المعدول به عن الأصل هو وحده الحقيق بصفة البلاغة، وأن ما جاء على أصله هو خلو من هذا الوصف؛ ولو كان المعدول هو الأبلغ قولاً واحداً لجَرَّده الله في القرآن. وقس على ذلك ما شئت من مثاني البلاغة؛ كالإيجاز والإطناب، والفصل والوصل، والذكر والحذف، وكأنواع التشبيه، وفنون الاستعارة.

إن البلاغة ليس وصفاً مطلقاً يجري إسباغه على التراكيب، بل هو وصف مشروط بأمور لا تتحقق إلا في سياق بعينه ومقام بعينه، وقد يكون التزام الرتبة على أصلها أحياناً هو عين البلاغة. وغاية القول هي أن العدول عن الأصل إنما يستيقظ النظر إلى ما هو مخالف للإلف، وخاذل للتوقع، وحافز إلى التسآل.

ولما كانت لغة القرآن حافلة بما هو معدول به عن أصل رتبته كانت المواجهة اللسانية بين لغته ذات النسق الحر ولغة كالإنجليزية من ذوات النسق الثابت في أمر ترجمة معاني القرآن أمراً حريّاً بالتتبع الراصد الذي يكشف عن آليات المواجهة ويستظهر قوانينها.

نأتي الآن إلى الفحص عن أمر مقولة الرتبة في الروسية لجلاء خصائصها وبيان ما قد يجمعها بالعربية والإنجليزية أو يميزها منهما. وغني عن البيان أن المقام ليس مقام شرح وتفصيل لقواعد الروسية، ولكنه مقام إلماع للجوامع والموائز، ونحسبه كافياً فيما نحن صدده أن نبرز الحقائق الآتية[٢٥]:

(١) في الروسية ست حالات إعرابية هي: **الاسمية nominative**، **والمفعول المباشر accusative** ، **والإضافة genitive**، **والمفعول غير المباشر** (وتسمى في أدبيات الاستشراق الروسي **حالة المقصود**) **dative**، **وحالة الأداة أو الوسيلة instrumental** ، **وحالة المجرور prepositional**.

(٢) لكل حالة من الحالات السابقة نهايات إعرابية تميزها. وتختلف هذه النهايات باعتبارات أهمها: **الاسم أو الصفة** [ولا يكون التطابق بينهما إلا في الحالة الاسمية فقط]، **والحي أو غير الحي**، **والمفرد أو الجمع**، **والمذكر أو المؤنث أو المحايد**، **ونوع الصامت أو الحركة التي تنتهي بها الكلمة** (هناك صوامت تسمى لينة أو

محنكة «mjagkie» /«soft»، وأخرى صلبة أو غير محنكة «hard/ «tverdyje». ويختص كل صنف من هذين بنهايات إعرابية خاصة؛ أي أن النهايات الإعرابية محكومة بشروط الصرف والنحو والأصوات في آن.

(٣) أن الضمائر بأنواعها تخضع في تشكلاتها لحالات الإعراب الست السابق ذكرها، كما تختلف نهاياتها الإعرابية كذلك باختلاف العدد والجنس، ومدى الألفة بين أطراف الكلام.

(٤) أن تصريفات الأفعال في الروسية تشتمل على لواحق تبين عن **الجنس** (المذكر والمؤنث والمحايد)، وعن **العدد** (المفرد والجمع)، وعن **الشخص** (المتكلم والمخاطب والغائب ومدى الألفة بين أطراف الكلام)، بالإضافة إلى وظيفتها الأساسية في بيان **الزمن والجهة**، كما تشتمل الأفعال على **صيغ للمطاوعة** (أو البناء للمفعول)، **وصيغ الإخبار والرجاء والطلب**.

وتوضيحاً لطبيعة النظام النحوي ودور صرفيمات الإعراب في تمييز المعنى النحوي نورد المثال الآتي:

- لاحظ كلمة **posl'annik** «رسول» في التراكيب الآتية: (عن كراتشكوفسكي):

(١) **posla'nnik** (مفرد)

- ﴿وَلَٰكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (الأعراف: ٧/ ٦١).

(حالة الاسمية مع المفرد) Ja 'tol'ka - **pos'lannik**

- ﴿يَوۡمَئِذٖ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ﴾ (النساء: ٤/ ٤٢).

(حالة المفعولية مع المفرد) os'lušalis' **pos'lannika**

- ﴿وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ عِندَ ٱللَّهِ وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِۚ﴾ (التوبة: ٩/ ٩٩).

(حالة الإضافة مع المفرد) i mo'litvy **pos'lanni ka**

- ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ﴾ (آل عمران: ٣/ ١٣٢)

حالة المفعول غير المباشر (المقصود) i povi'nujtes' Al'laxu i **pos'lanniku**

- ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ (النور: ٢٤/ ٥٤)

(حالة الجر مع المفرد) na **pos'lannike** - Tol'ko 'jasnaja pered'ača

- ﴿إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ﴾ (سورة البقرة: ٢/ ١٤٣).

(حالة الوسيلة مع المفرد) Kto s'leduet za **pos'lannikom**

(٢) posla'nniki «رُسُل»

- ﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ..﴾ (سورة البقرة: ٢/ ٢٥٣)

(حالة الاسمية مع الجمع) Vot - **pos'lanni ki**

- ﴿وَقَفَّيۡنَا مِنۢ بَعۡدِهِۦ بِٱلرُّسُلِۖ﴾ (سورة البقرة: ٢/ ٨٧)

(حالة المفعول المباشر مع الجمع الحي) otp'ravili **pas'lannikov**

- ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدۡ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبۡلِكَۚ﴾ (سورة فصلت: ٤١/ ٤٣)

(حالة المفعول غير المباشر مع الجمع) čto govo'rilos' **pas'lannikam**

- ﴿عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِۦ﴾ (الطلاق: ٨/٦٥)
(حالة الإضافة مع الجمع)

vozgov'dilos' nad pri'kazom ix Gospo'da **u Evo pos'lanniko**<u>**v**</u>

- ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ (النحل ٣٥/١٦)
- (حالة الجر مع الجمع)

a'razve **na pos'lannik**<u>**ax**</u> (le' žit) čto-ni'bud', 'krome 'jasnoj pere'dači?

- ﴿عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ (المائدة ١٩/٥)

(حالة الوسيلة مع الجمع) vo 'vre'mja pre'r'yva 'meždu **pos'lannik**<u>**ami**</u>

وهكذا يتبين لنا تمايز حالات إعراب الاسم إفراداً وجمعاً، وقس على ذلك جميع ما ذكرنا من صفات وضمائر وأفعال باعتبار العدد والشخص والجنس والحي وغير الحي على التفصيل الذي سبق بيانه.

وإذن؛ فجهاز النحو والصرف في اللغة الروسية على درجة كبيرة من الثراء تكفل لنظم الكلام فيها قدراً صالحاً من المرونة، أو هو بعبارة أخرى يجعل منه نظاماً قريب الشبه بنظام العربية ذي النسق الحرّ. ومع أنه في نظم الجملة الروسية كما يقول كومري **«تُنتجُ أيُّ صيغة للتبادل بين الفاعل والفعل والمفعول به جملةً صحيحةً بميزان النحو فإن النسق svo (وهو ما يقابل التركيب العربي ١/ب) هو الأكثر شيوعاً من جميع الأنساق الأخرى»**[٢٦]، وهذا يعني أن في الإمكان أن نفترض نسقاً أصليّاً أو محايداً أو غير ذي ميزة unmarked، وتكون الأنساق الأخرى في حكم المعدول بها عن أصل، ويفسح هذا

الافتراض المجال للقول بعزو قيم بلاغية معينة لهذه الأنساق؛ حيث تكون المفارقة بين الموضع والموقع، أو - بعبارة أخرى - بين اللفظ والرتبة مؤشراً يستيقظ الأنظار لحصول العدول، ويحفز المتلقي لاستكناه الحكمة والربط بين العلة والمعلول.

ونحن نتوقع لذلك أن تكون استجابة النظام النحوي في الروسية لمقتضيات التقديم والتأخير في الجملة العربية عامة والجملة القرآنية خاصة أوفر حظّاً من حيث المرونة والقُدرة على تحمل المغزى، ونقل التأثير البلاغي لمقولة الرتبة العربية، إذا ما قيس إلى ما يتيحه نظم الكلام في الإنجليزية من إمكان. وفي المطلب الخامس من هذا البحث اختبار لهذه المقولة بدراسة ما جعلناه موضعاً للفحص من التراكيب المختارة.

٤/٠ الرتبة في الجملة القرآنية

استيقظت مقولة الرتبة ونظم الكلام (أو مبحث التقديم والتأخير) في القرآن أنظار علماء النحو والبلاغة، وشغلت حيزاً ظاهراً من مبحث الإعجاز. بيد أن معالجة البلاغيين لمبحث التقديم والتأخير لم تتوقف عند حدود المشكل اللغوي، بل تجاوزته إلى مسائل أخرى منقطعة الصلة بالرتبة بما هي مقولة من مقولات التحليل اللغوي للنص.

ومقامنا هذا مقام إلماح إلى المتوسّع فيه: وهو التقديم والتأخير باعتبار المعاني، ومقام توقفٍ بفضل بيان عند المقصود بالأصالة؛ وهو التقديم والتأخير في الملفوظ. وحسبنا فيما يتصل بالأول أن نعرض لعلل التقديم

والتأخير كما لخصها يحيى بن حمزة العلوي صاحب «**الطراز**» (٦٩٩ - ٧٤٥هـ)؛ ففيها غناء عن تتبع الأمر في مصنفات البلاغيين على جهة الاستقصاء.

يحصر العلوي علل التقديم باعتبار المعاني في خمس: تقدم العلة على المعلول، والتقدم بالذات كتقدم الواحد على الاثنين، والتقدم بالشرف كالعلماء على الجهال، والتقدم بالمكان كالإمام على المأموم، والتقدم بالزمان كتقدم الشيخ على الشاب. ثم إن العلوي ينطلق يلتمس شواهد من القرآن يضربها مثلًا على ما ساق من علل[٢٧]، وقد صنع صنيعه الزركشي في «**البرهان**» (٧٤٥ - ٧٩٤هـ)، وزاد عليه حتى بلغ بها خمساً وعشرين علة[٢٨]. وجميعها ليس هو المقصود بالنظر في هذه الدراسة إذا استثنينا آخر اثنتين منها؛ وهما التقديم لخفة اللفظ ولرعاية الفواصل، ولنا إليهما عودة في قابل.

نأتي الآن إلى التقديم والتأخير باعتبار الرتبة؛ أي تقديم ما هو في نية التأخير. وحاصل أقوالهم في التعليل لذلك هي:

(١) أنه يكون للاختصاص. وقد عُرِف به الزمخشري (٤٦٧ - ٥٣٨هـ)، وعليه كثير من أئمة البيان كأبي يعقوب السكاكي صاحب المفتاح[٢٩] (٦٢٧هـ)، وشراح **المفتاح** وملخصيه، وخالف عنه **أبو حيان** (٧٤٥هـ) في «**البحر المحيط**» وتلميذه **السمين الحلبي** (ت ٧٥٦هـ) في «**الدر المصون**» على ما سيأتي بيانه بعد. وذكر الإمام الزركشي في البرهان[٣٠] أن «**الذي عليه محققو البيانيين أن ذلك غالب لا لازم**».

وللاختصاص عند بعض أئمة البيان وجه يتجاوز تحقيق الغرض البياني إلى صحة المعنى. ودليل ذلك عند الإمام السكاكي أن أهل العلم يفرعون على التقديم ما يفرعون على نفس التخصيص. وعليه عدّ من الإحالة في المعنى عند **السكاكي** ومن قبله **عبدالقاهر** أن يقال: «**ما زيداً ضربت ولا أحداً من الناس**»؛ إذ إن نفي اختصاص زيد بالضرب يفهم منه وقوع الضرب على سواه، فيكون بذلك نفي وقوعه على أي أحد من فساد المعنى[٣١].

(٢) أن التقديم يكون للعناية بالمقدم. وأولوية هذا القول في «**الكتاب**». ولم يرتض الإمام عبدالقاهر (ت ٤٧١ أو ٤٧٣هـ) الوقوف بالتعليل عند القول بالعناية، بل أوجب الخروج من ذلك إلى وجوب بيان العلة فيها؛ «**من أين كانت العناية؟ وبم كان أهم؟**»، وضرب لذلك غير مثل، مبيناً في كلام شديد التحصيل والتفصيل ما يكون للتقديم من المزية إذا صادف موضعه وأصاب موقعه[٣٢].

ولقد أخذ بهذا المذهب أبو حيان الأندلسي وتبعه تلميذه السمين الحلبي كما ذكرنا. ونقض به قول الزمخشري؛ قال: «**والتقديم على العامل عنده - يعني الزمخشري - يوجب الاختصاص، وليس كما زعم**»[٣٣] وارتضى أن يكون التقديم للاهتمام، و«**الاهتمام والعناية في التقديم والتأخير سواء**».

(٣) أن التقديم يكون للاختصاص كما يكون مراعاة لنظم الكلام ومشاكلة رؤوس الآي. وإلى ذلك ذهب **ضياء الدين ابن الأثير** (٦٣٧هـ) في

«المثل السائر»، وخرّج عليه كثيراً من الآيات التي حمل التقديم فيها على الاختصاص عند غيره[٣٤].

على أن ثلاثة المقاصد المتقدمة ليس بينها - فيما نرى - تدافع أو تعاند، ذلك أن الاختصاص تفريع على العناية والاهتمام، كما أن القول بتضافر علتي الاختصاص والتشاكل في تقديم المفعول وارد. وإليه ذهب العلوي في «الطراز»؛ قال: «**والمختار عندنا أنه لا منافاة بين الأمرين؛ فيجوز أن يكون التقديم من أجل الاختصاص والتشاكل؛ فيكون في التقديم مراعاة لجانب اللفظ والمعنى جميعاً؛ فالاختصاص أمر معنوي، والتشاكل أمر لفظي.... فبالتقديم تحصل ملاحظة الأمرين جميعاً**»[٣٥].

ومناط السؤال هنا هو: ما القيود التي وضعتها مقولة الرتبة ومراعاة مقاصد البلاغة في التقديم والتأخير على حرية المترجم حين يعرض لنقل معاني الجملة القرآنية؛ وما مظاهر الإذعان أو التفلت التي يحاول بها التوفيق بين قيود اللغة المنقول منها واللغة المنقول بها؟ وهل القيود سواء عند من يصطنع الإنجليزية ومن يصطنع الروسية لغة للترجمة؟

تلكم الأسئلة هي موضوع الفحص في المطلب الآتي من هذا البحث.

٥/٠ الفحص عن التراكيب

موضوع هذا المطلب هو فحص متلبث لعدد من نماذج الجملة العربية في نمطيها الاسمي والفعلي يتجلى فيها عمل الرتبة وحمولتها البلاغية؛ لنرى ما آلت إليه على يد التراجمة حين حاولوا نقل معناها إلى غير العربية:

وثمة ملحظان مهمان ينبغي التنبيه إليهما:

الأول: أن الاختيار المعجمي لم يكن في هذا المبحث أو في غيره من بين غايات هذه الدراسة؛ فهو حقيق أن يكون موضوعاً لدراسات قائمة برأسها؛ ومن ثم كان حديثنا مقصوراً على موضوع نظم الكلام لا يتعداه إلى غيره، ملتفتين إلى حين عن غير ذلك من الجهات التي يمكن أن تكون موضوعاً للمقارنة.

الثاني: أن حفايتنا بالرتبة يُخْرِج من مبحث التقديم عندنا ما كان على غير نية التأخير مما أشار إليه **الإمام عبدالقاهر** بقوله: **«وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له، فتقدم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا»**[٣٦]. فجميع ما يعالجه البحث من تراكيب إنما يقع تحت ما هو ثابت في الرتبة ومعدول به عن جهته في اللفظ. وإذ استبان ذلك نأخذ الآن في الفحص عن أمر ما لدينا من الشواهد.

١/٥ - تقديم الخبر جوازاً في الجملة الاسمية

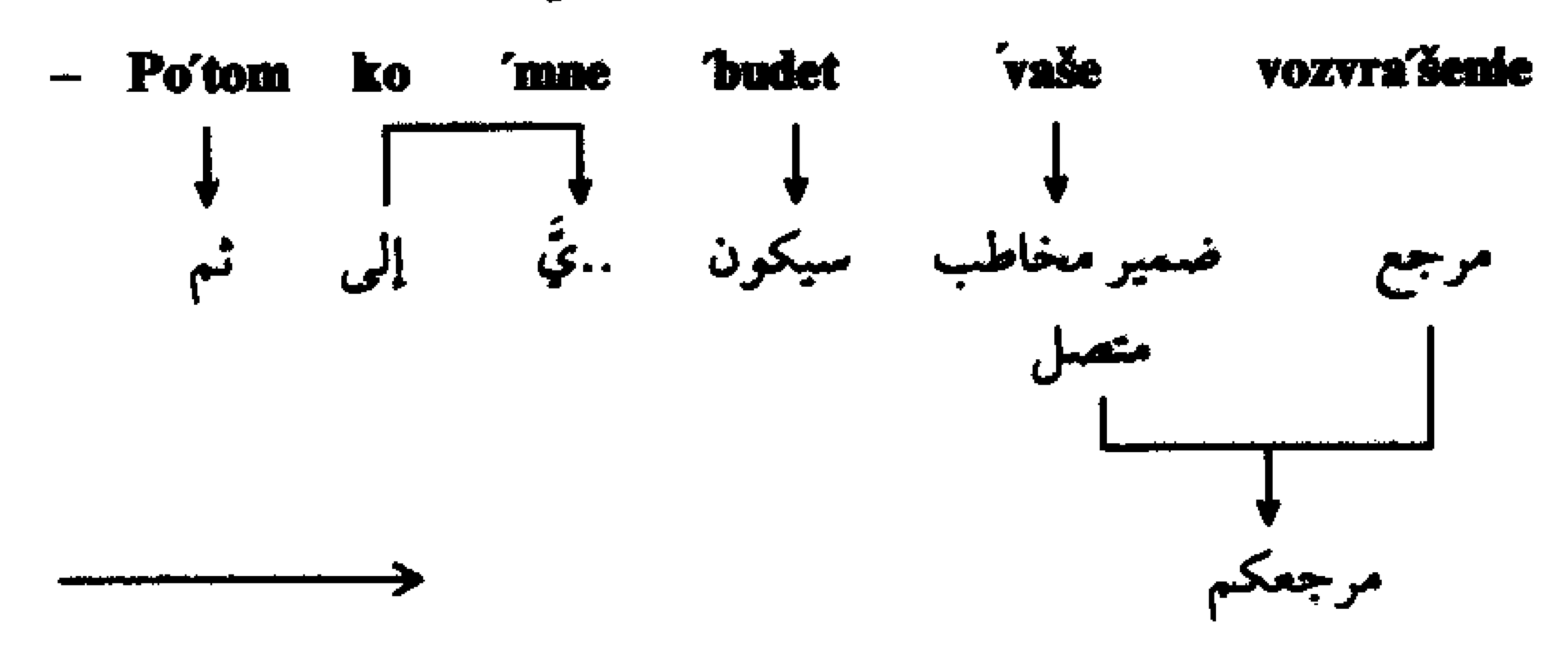
تقرر القاعدة النحوية أنه إذا وقع الإخبار بالظرف أو بحرف الجر وكان المبتدأ معرفة أو كان نكرة يسوغ الابتداء بها، جاز تقديم الخبر. والأكثرون على أن التقديم إن كان في الإثبات دَلّ على الاختصاص، وإن كان في النفي فإن تقديمه يفيد تفضيل المنفي عنه[٣٧]. والسُّؤال هو: ما حظ اللغتين الناقلتين من الحفاظ على معنى الاختصاص؟ وما وسائلها إلى ذلك فيما حاولت؟.
لننظر في المثال الآتي:

- ﴿ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ﴾ (آل عمران: ٣/ ٥٥)

لدى ترجمة معنى هذا القول الكريم ذهبت جميع الأبدال الإنجليزية إلى تقديم الجار والمجرور للعبارة عن معنى الاختصاص. ويبدو أن أكثرها لم تجد في هذا التقديم مَقْنعاً - فعمد «بكثال» «وزيدان» «وعلي» إلى زيادة كلمة **all** ليعضدوا بها إرادة الاختصاص، ومثاله بديل «بكثال»:

– Then Unto Me Ye will (all) return

هذا، مع أن هذه الزيادة تفيد استغراق المخاطبين ولا نصّ فيها على الاختصاص. أما البديل الروسي عند سابلوكوف وكراتشكوفسكي فيبدو أقرب إلى روح التركيب العربي. تأمل (كراتشكوفسكي):



وإذا كانت (all) لم تفضّ الإشكال في المثال السابق فإن غيرها من الأبدال المعجمية (وليست النحوية) تبدو هي الملجأ في كثير من الأحيان. تأمل المثالين الآتيين:

- ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ﴾ (الرعد: ١٣/ ١٤).

- ﴿وَلَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ (غافر: ٤٠/ ٥٢)

حيث إفادة الاختصاص عند «يوسف علي» منوطة بزيادة **«only», «alone»**

على التعقيب:

– For Him **(alone)** is prayer in truth.

– But they will **(only)** have the curse.

ويبدو أن الحساسية النحوية – إن صح التعبير – لنقل إرادة الاختصاص في الأبدال المقترحة من الروسية هي أعلى من نظائرها في الإنجليزية. قارن ما اقترح لترجمة معنى المثالين الآتيين:

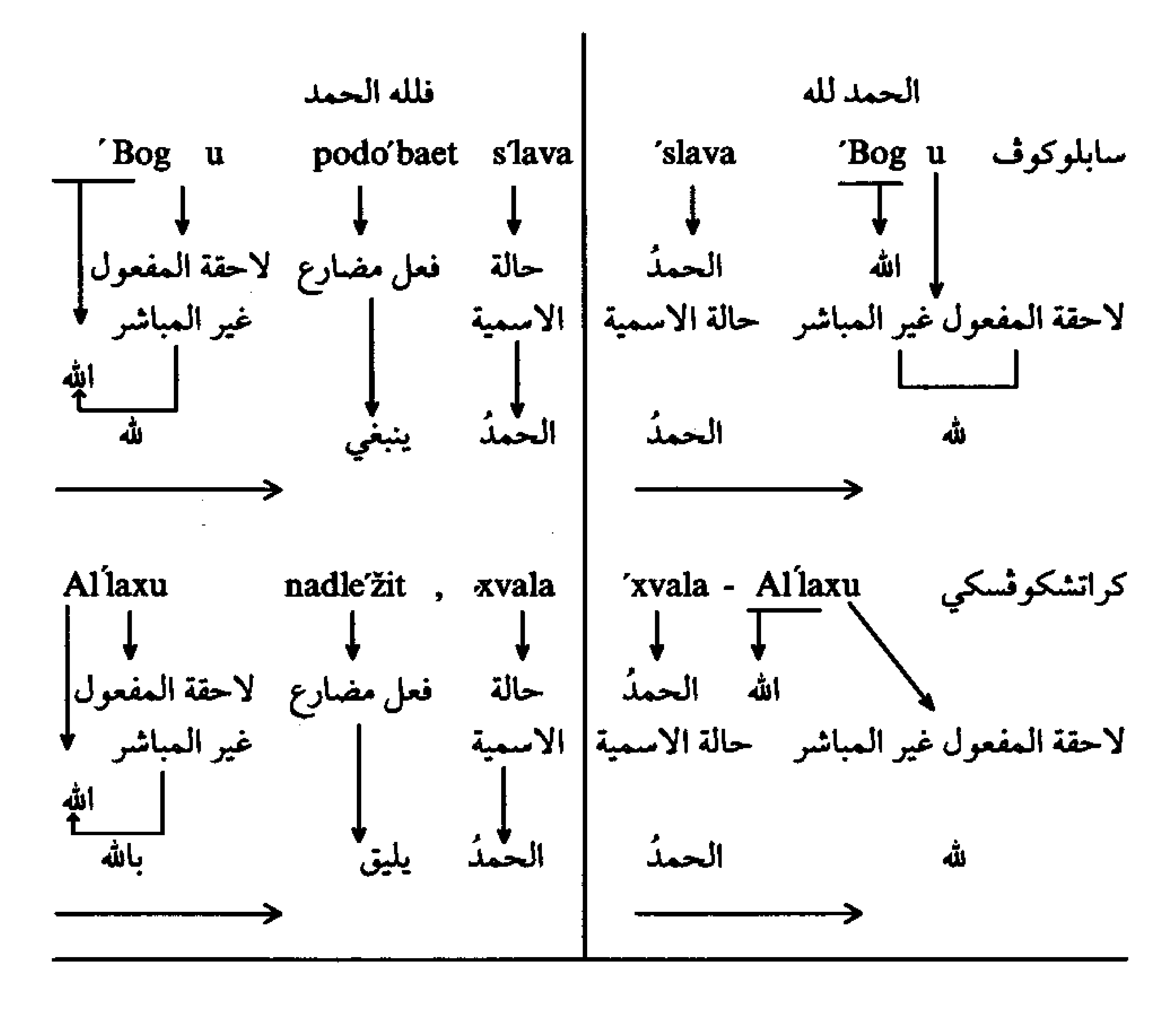
– ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (الفاتحة: ١/ ٢).

– ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَرَبِّ ٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (الجاثية: ٤٥/ ٣٦).

وقد جاءت على الوجه الآتي:

	الحمدُ لله	فللهِ الحمدُ
بكثال	Prais be to Allah	Then Praise be to Allah
زيدان	all Praise be to God	So, all Praise be to God
علي	Praise be to God	Then Praise be to God
الخطيب	Praise be to God	Praise be to God
الحايك	Praise be to Allah	Then Praise be to Allah

والمقابلة بين هذه الأبدال المقترحة لترجمة معنى الآيتين تفضي إلى القول بأن التقديم لإفادة الاختصاص في آية **الجاثية** لم يحظ فيها بما يميزه من التركيب الذي جاء على الأصل في آية **الفاتحة**. أما المترجمان الروسيان فقد اقترحا بديلين مختلفين لكل منهما على الوجه الآتي:



إذا تجاوزنا تنوع الخيار المعجمي بين البديلين في [Allax/Bog] و [´slava / ´xvala] و [nodo´baet / nadle´žit] خَلُصنا إلى أن المقابلين الروسيين في «**الحمد لله**» يتواءمان مع بنية التركيب العربي؛ فكل منهما جملة اسمية تحقق الإسناد بين ركنيها من غير واسطة، ودلت لاحقة الإعراب في الركن الثاني على ما تدل عليه بنية شبه الجملة في العربية. فإذا جئنا إلى ما اقترحه المترجمان لنقل معنى الاختصاص في التركيب المعدول؛ «**فلله الحمد**» وجدنا تقديماً للمفعول غير المباشر على الفعل وفاعله في ترتيب يمكن أن يُؤَوِل نحوياً إلى أحد النماذج الآتية (مثال سابلوكوف):

- ´Bogu podo´baet ´slava (OVS) -
- ´Slava podo´baet ´Bogu (SVO) -
- Podo´baet ´slava ´Bogu (VSO) -
- ´Slava ´Bogu podo´baet (SOV) -

والجمل الأربعة صحيحة نحوياً على تفاوت بينها في الشيوع وفي مواءمة السياق والمقام، وهذه الحرية في نظم الكلام مردها إلى تمايز الاسمين من جهة الإعراب؛ فأحدهما في حالة الاسمية nominative، والآخر في حالة المفعولية غير المباشرة dative.

٥/ ٠٢ امتناع تقديم الخبر

تلخص مصنفات النحو المواضع التي يمتنع فيها تقديم الخبر (أي التي ينبغي أن يتحد فيها الموضع بالموقع) في حالات خمس هي:

(١) تساوي المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير (إلا لقرينة دالة).
(٢) أن يكون الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ.
(٣) أن تتصل بالمبتدأ لام الابتداء.
(٤) أن يكون المبتدأ مما له صدارة الكلام.
(٥) أن يؤتى بالخبر محصوراً.

وقد نبهت فيما سلف إلى أن هذه الدراسة ستلتفت عن التراكيب المنضوية تحت الحالة (١)، كما أن الحالة (٢) قد تقدم فيها علاجٌ مفصَّل بسبب ما يرتبط بها من أيلولة الجملة الاسمية إلى الفعلية في حال التقديم. أما الحالتان (٣) و(٤) فهما من موائز العربية التي لا ينفسح لها مكان ظاهر في هذا المبحث التقابلي. وتبقى لنا الحالة الخامسة، ونحاول من خلال تأملها

فحص الكيفيات التي عبرت بها اللغتان عن مقولة الحصر المرتبطة بثبات الخبر لفظاً ورتبة في العربية. وشواهد الحصر منبثة في القرآن وتكون بالاستثناء المفرغ أو بإنما.

ونسوق هنا مثالاً واحداً ولكنه دالٌ على سائر ما يقع تحت هذا الباب من أمثلة، وهو الأبدال المقترحة لترجمة معنى قوله تعالى:

- ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ﴾ (آل عمران: ٣/ ٢٠).

وقد جاءت الأبدال الإنجليزية على الوجه الآتي:

بكثـال:

- it is thy duity only to convey the message (unto them)

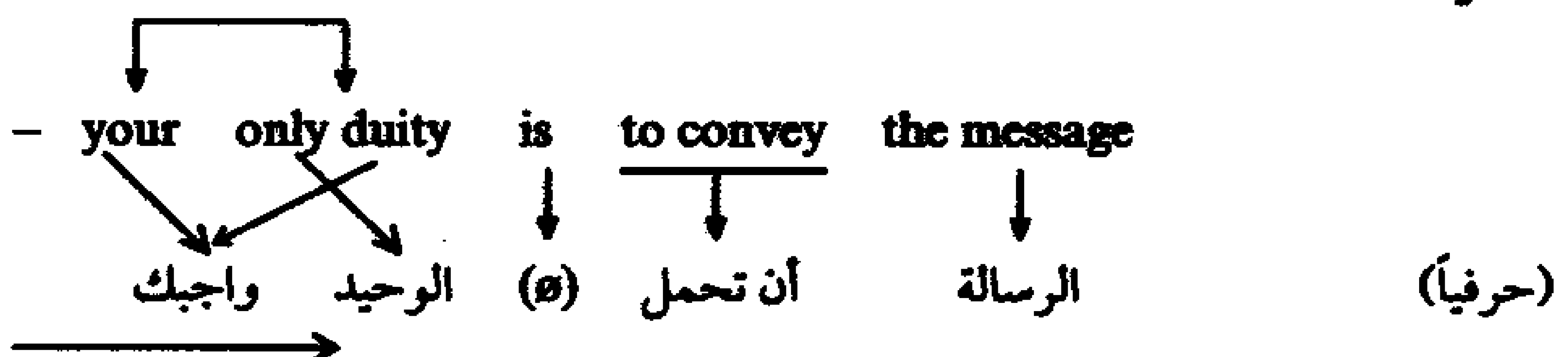
(حرفياً) إليهم الرسالة أن تحمل فقط واجبك ø إنه

الخطيب:

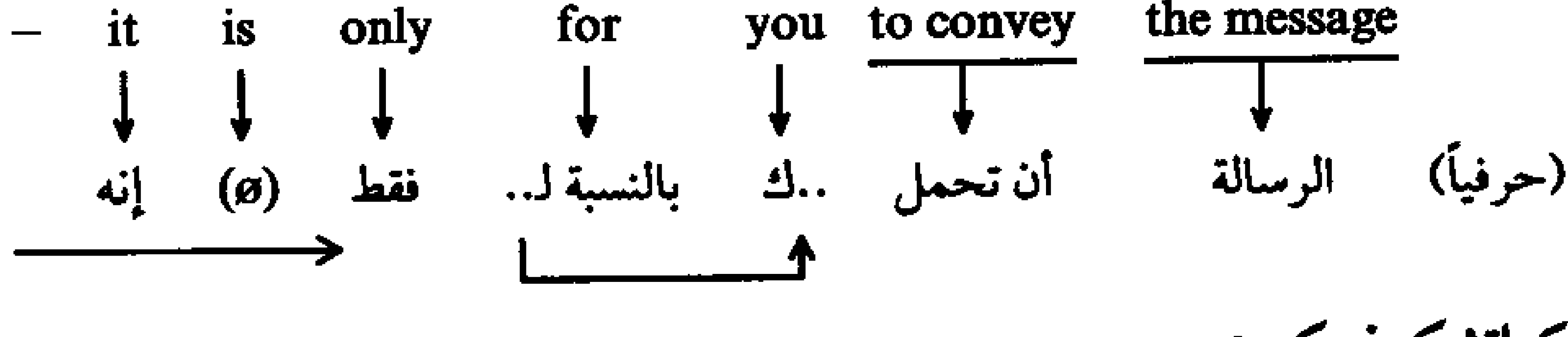
- Your duity is only to convey the message

(حرفياً) الرسالة أن تحمل فقط (ø) واجبك

الحايك:



زيـدان :



كراتشكوفسكي :

– ′to na tebé – ′tol’ko pere′dača

(حرفياً) (رابط) ك على.. فقط البلاغ

عليك

فإذا فعلنا وجدنا بأيسر النظر أن كلمة واحدة هي pere′dača قامت بكفاءة مقام to convey the Message، وأن البنية في البديل الروسي موازية تماماً لبنية التركيب العربي. هذا؛ وإن كانت جميع الأبدال الإنجليزية والروسية لم تتخل عن استمداد العون من المعجم باعتمادها على **«only»** و **«tol’ko»** لإفادة الحصر، فنهض المعجم بما قعد عنه التركيب.

٥/٠٣ تقديم المفعول به

ما بنا هنا تفصيل القول في القواعد الحاكمة على الجملة الفعلية العربية من حيث علاقة الموضع بالموقع في مكوناتها الثلاثة: الفعل والفاعل والمفعول. ولكنا نتوقف عند معالم ورسوم فيما نحن بسبيله وهي:

(١) أن الأصل في الرتبة هو تتابع الفعل ثم الفاعل ثم المفعول به VSO. وهي الرتبة الملتزمة عند انعدام القرينة الدالة.

(٢) أن المفعول به يجوز تقديمه على الفاعل (VSO ⟵ VOS) كما يجوز تقديمه على الفعل (VSO ⟵ OVS) عند وجود القرينة.

(٣) يكون تقديمه على الفاعل وجوبياً إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ...﴾[٣٨] (سورة البقرة: ٢/ ١٢٤)، وقوله تعالى: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾ (الأنعام: ٦/ ١٥٨).

(٤) الغالب في تقديم المفعول به على الفعل أن يكون مراداً به الاختصاص، وليس ذلك لازماً عند فريق من البيانيين، وقد أسلفنا الإشارة إلى ذلك في مطلب سابق من مطالب هذه الدراسة. أما تقديمه على الفاعل جوازاً فليس فيه بيان ينتظم شواهده. ومثل هذا التقديم كثير في القرآن، وله من حسن الوقع على من له ذائقة حسنة في الكلام ما ليس لمجيء الكلام على الأصل في الترتيب، وأحسبه من موائز التركيب في الجملة القرآنية على خفاء في المقصد البلاغي، تحفز إلى التماس السر وطلب العلة، ولا أحسب أن دراسة كدراستنا هذه تطيق الاستقلال بهذه المهمة. غير أننا سنصرف اهتمامنا إلى تأمل الصبغ الجمالي المميز لهذا العدول، غير غافلين عن وجه آخر للمسألة لا ينفك عن الأول؛ فقد لا يكون تقديم المفعول على فاعله هو المقصود بل يكون المقصود هو تأخير الفاعل عن المفعول، ولكل حادث من هذين حديث.

٥/ ٣/ ١ جماليات الرتبة في الجملة الفعلية

قدمنا الحديث عن مذهب في شأن التقديم والتأخير يعتد بالتناسب وتشاكل رؤوس الآي سبباً، ويجعل منه قسيماً للاختصاص. وأكثر علماء البيان حماسةً لهذا المذهب ابن الأثير، وبه ردّ قول الزمخشري بأن التقديم في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة: ١/ ٥) إنما هو

للاختصاص، بل جعله «لمراعاة حسن النظم السجعي»[٣٩]. وعلّق ابن الأثير على هذا وأمثلة أخرى من جنسه بقوله: «فبطل إذاً ما ذهب إليه الزمخشري وغيره» (٣٧/٢٣٨)[٤٠]. غير أن العلوي وغيره لا يرون - كما قدمنا أيضاً - تدافعاً بين المذهبين، وحقٌّ ما ذهب إليه. فإذا كانت إرادة الاختصاص مستعلنة في أكثر الشواهد فإن الصبغ الجمالي يبدو مستعلناً أيضاً في بعضها على نحو يصعب الالتفات عنه.

وإذا كان القول بالاختصاص أو الاهتمام غالباً في تقديم المفعول على فعله فإن تقديم المفعول على الفاعل ليس لدينا في التعليل له إلا إشارات قليلة تلحقه بإرادة الاهتمام. ومن هذا القبيل تعليق للسمين الحلبي على قوله تعالى: ﴿إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ﴾ (سورة البقرة: ٢/١٣٣)، يقول: «قدم المفعول اهتماماً»[٤١]. ولا أرى ذلك؛ إذ لا معنى للاهتمام هنا. ويشهد لذلك أن للآية نظيراً هو قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ (سورة البقرة: ٢/١٨٠)، والقول بأن التقديم فيها للاهتمام غير وارد قطعاً. أيكون لمثل هذا علاقة بما سماه الزركشي «خفة الألفاظ» وجَعْلِه إياه مع رعاية الفواصل من بين مقاصد التقديم والتأخير، وإن كان تَرَكَ التمثيل له من القرآن[٤٢]. قد يكون، والأمر مستأهل للجد في التنقيب عن حقيقته، أما التقديم أو التأخير الذي يمت إلى رعاية الفواصل وتشاكل رؤوس الآي بسبب فهو واضح مستعلن[٤٣]. قارن:

- ﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ﴾ (الأعراف ٧/ ١٢١ - ١٢٢).
- ﴿. . . وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ ۝ فَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَـٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ (طه: ٢٠/٦٩ - ٧٠).

قال السكاكي: «للمحافظة على الفاصلة»[44]، هذا مع أن موسى هو الأَوْلى بالتقديم.

ومما قصد به تأخير الفاعل لا تقديم المفعول؛ رعاية للفاصلة قوله تعالى:

- ﴿فَأَوۡجَسَ فِي نَفۡسِهِۦ خِيفَةٗ مُّوسَىٰ﴾ (طه: ٢٠/٦٧).

وقد اقترحت لترجمة معناه:

(كراتشكوفسكي):

a) – I	po'čuvstvoval	'Mūsā	v	'dūše	strax	
↓	↓	↓	↓	↓	↓	
و	أحسّ	موسى	في	النفس	خيفة	(حرفياً)

⟶

(الخطيب)

b) – Then	Moses	felt	fear	within	himself	
(رابط)	موسى	أحسّ	الخوف	في	نفسه	(حرفياً)

⟶

(زيدان)

c) So	Moses	concieved	in	his mind	a (sort)	of	fear	
↓	↓	↓	↓	✕	↓	↓	↓	
(رابط)	موسى	أحسّ	في	نفس.. (هو)	نوعاً	من	الخوف	(حرفياً)

⟶

وأيسر نظرة إلى الأبدال السابقة في ترجمة معنى الآية تهدي إلى أن أيّاً منها لم يوفق في نقل جمالية تأخير الفاعل عن متعلقه، وذلك أن مراعاة تشاكل رؤوس الآي مستثناة من الترجمات بالكلية. بيد أن ملمحاً واحداً يقرب

الوشيجة بين التركيب الروسي والتركيب العربي؛ إذ إن كليهما من النموذج VSO على حين تنتمي الأبدال الإنجليزية إلى النموذج SVO، وتبقى بعد ذلك حرية نَسْقِ المكونات ظاهرة. ونجد نظير ذلك في ترجمة معنى قوله تعالى: ﴿وَتَغْشَىٰ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ﴾ (إبراهيم: ١٤/ ٥٠)، وقوله: ﴿تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ﴾ (المؤمنون: ٢٣/ ١٠٤)، إذ جاء التقديم في الآية الأولى على جهة رعاية الفاصلة[٤٥]، على حين وقع في الآية الثانية في درج الكلام، فلم تختلف ترجمة المعنى لا في الروسية ولا في الإنجليزية بهذا الاعتبار، بل كان هَمُّ التراجمة الظاهر توصيل المعنى على النحو الذي يرتاح إليه كلٌّ منهم؛ فقام جميعهم في آية **«المؤمنون»** بترجمته إلى النموذج SVO، على حين عمد أكثرهم في آية **«إبراهيم»** إلى ترجيح المبنيِّ لما لم يُسمَّ فاعله: نحو:

- Their faces enveloped (covered) by the Fire

وهو تركيب يجافي بذكره الفاعل في المعنى (مسبوقاً بـ «by») منطق العربية في البناء للمفعول، حيث يُحذف الفاعل في العربية مبنى ومعنى لتحقيق مقصود التركيب العربي من إخفاء الفاعل، (كأنْ يكون الإخفاء لعموم العلم به أو للجهل به أو لتعظيمه أو لتحقيره أو للإيهام إلى غير ذلك من المقاصد).

والشواهد على تقديم المفعول على الفاعل فاشية في القرآن، وقد صرح أهل العلم بحمل أكثرها على رعاية الفاصلة، ونذكر منها:

- ﴿فَلَمَّا جَآءَ ءَالَ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ (الحجر: ١٥/ ٦١).

- ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ (القمر: ٥٤/ ٤١).

- ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ (سورة البقرة: ٢/ ٨٧)[٤٦].

- ﴿فَرِيقًا كَذَّبُواْ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ (المائدة: ٥/ ٧٠).

- ﴿فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا﴾ (الأحزاب: ٣٣/ ٢٦).

على أن تراجمة معاني القرآن إلى الإنجليزية والروسية سلكوا صدد هذه الظاهرة مسالك شتى، فاحتفظ بعضهم بالترتيب على ما وردت به في الجملة القرآنية، وانطلق بعضهم إلى اعتبار المعنى ورسوم اللغة الناقلة ومواضعاتها. وهم على الحالين لم ينظروا إلى جمالية الترتيب في العربية على نحو ما بيناه. ذلكم هو ما تهدي إليه أيسر مراجعة لاجتهاداتهم في نقل معاني ما سبق من آيات، وما هو منها بسبيل.

وحاصل القول: إن المقصد الجمالي من التقديم والتأخير في العربية ظاهر في كثير من الشواهد القرآنية، وهو مظهر من مظاهر الإعجاز اللغوي فيها، ولكن قيود اللغات الناقلة تفرض هيمنتها على المترجم فتجعل هذا المظهر البلاغي خارج متناوله وقدرته على التوصيل.

٥/ ٣/ ٢ التقديم للاختصاص أو للعناية

مدار الربط بين تقديم ما حقه التأخير وإفادة الاختصاص أو العناية هو إبراز المكون اللغوي الذي يراد لفت النظر إليه بمخالفة المتوقع في شأن وروده في سلسلة الكلام. ذلكم - تمثيلاً - هو ما نلحظه في قوله تعالى:

- ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة: ١/ ٥).

وفيه عدول من ضمير المفعول المتصل بالفعل إلى ضمير المفعول المنفصل وإفراده سابقاً للفعل. ولما كان النظام النحوي في العربية يتيح هذا الإمكان في يسر، وكان معنى الاختصاص أو العناية ظاهراً في آية الفاتحة، بل إنه هو مدار القصد - لم يكن بُدّ من تنوع اجتهادات التراجمة لإبرازه باستثمار الإمكانات المتاحة في الإنجليزية والروسية. وكان ذلك نهزة سانحة للنظر. فلننظر فيما بين أيدينا من أبدال إنجليزية:

بكثال:

– Thee **(alone)** we worship, we ask for help

عليّ:

– Thee do we worship, and thine aid we seek.

زيدان:

– You **alone do** we worship, and you **alone do** we turn to for help.

الخطيب:

– You **do** we worship, and to you **do** we pray for help.

الحايك:

– You **alone** we **do** worship and your help **we do** ask.

حاصل النظر في هذه الأبدال مقارنة بالجملة القرآنية يهدي إلى ملاحظ أهمها:

١ - إجماع الأبدال على تقديم ضمير المفعول، خلافاً للمألوف بحيث ترجم معنى الآية في جميعها على النموذج: «OSV and OSV»

يستثنى من العموم نموذج بكثال وهو: OSV, SV

⟶

٢ - استخدمت جميع الأبدال التركيب **do we worship** لإرادة التوكيد، كما تكرر التركيب الموازي في معظمها إمعاناً في إبراز التوكيد.

٣ - اعتمد ثلاثة من الأبدال إضافة «**alone**» تعضيداً للتعبير عن التفرد والاختصاص.

٤ - عبرت جميع الأبدال عما تفيده الصيغة الصرفية العربية «استفعل» الدالّة على الطلب بجمل طويلة متنوعة من حيث الخيارات المعجمية، قارن:

– Ask for help

– Turn to for help

– Thine aid we seek

– We pray for help.

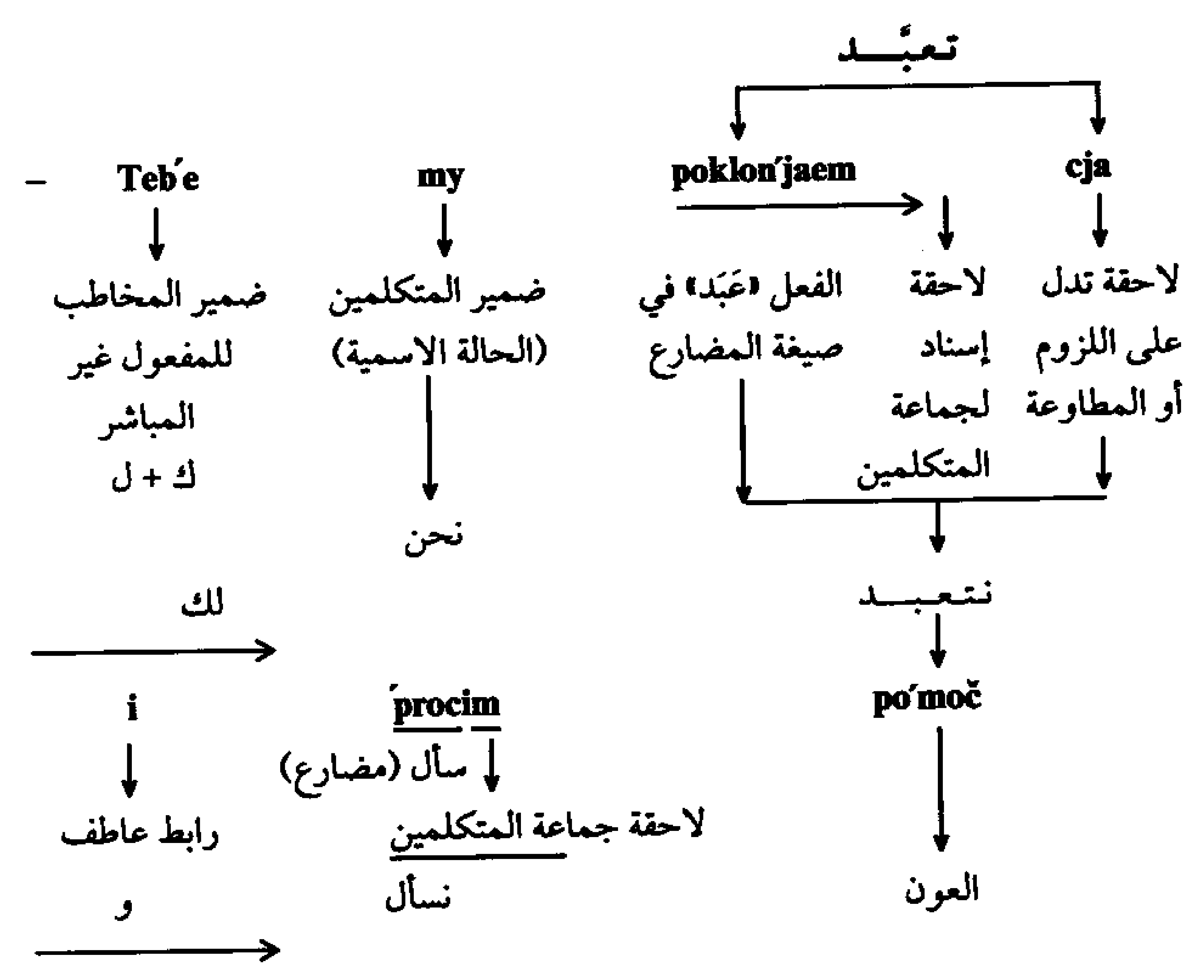
ويحصل مما سبق أن وسائل إفادة الاختصاص في الأبدال الإنجليزية شملت العدول عن التركيب الإنجليزي السائد، كما شملت التوكيد وإضافة الوصف alone؛ كل أولئك في مقابل وسيلة واحدة في العربية هي تقديم ضمير المفعول على الفعل، ولعل العلة في ذلك ترجع إلى أمور منها:

(١) احتشاد التراجمة لإبراز ما في سورة الفاتحة من الخصوصية، وما تشتمل عليه من معان متصلة بكليات الدين.

(٢) أن تقديم المفعول على الفعل تركيب قارٌّ في العربية، ومشمول في نحوها، ومرتبط في قواعد نظم الكلام والذائقة البلاغية بالاختصاص؛ فهو دالّ ببنيته النحوية على المراد من غير حاجة إلى الاعتضاد بوسيلة أخرى.

والآن ماذا عن المقابل الروسي في هذا المقام؟

لنقارن بديل كراتشكوفسكي نموذجاً:



ويتبين لنا من تحليل بديل كراتشكوفسكي أنه اقتصر لإفادة الاختصاص على مخالفة الرتبة بالتقديم كالعربية، ولم يستعن أيّ وسيلة معجمية أو نحوية غيرها؛ إذ أعانه على ذلك رسوم نظم الكلام في الروسية بما هي لغة إعراب، ومن ثم بدا التقارب التركيبي واضحاً بينها وبين العربية، ولا كذلك الحال بينهما وبين الإنجليزية.

٦/ ٠ بلاغة الرتبة من منظور تقابلي

أحسب أننا قد بلغنا بهذه الدراسة غايتها من بيان العلاقة الوثيقة بين أنساق الكلام ومقاصد البلاغة، وتباين هذه الأنساق بين اللغات. وباجتماع اللغات على توصيل المقصد البلاغي الواحد بأنساق كلامية متباينة يتعين المشكل اللساني في البلاغة المقارنة؛ ومن ثم نتهيأ الآن لضبط وجوه التقابل بين اللغات الثلاث، من حيث استقلال مقولة الرتبة النحوية بالعبارة عن الاختصاص والاهتمام، وباستثمار إمكاناتها الجمالية لتحقيق مبتغى الكلام من المتعة والتأثير.

لدينا في هذه المقارنة لغات ثلاث؛ اثنتان منها أقرب إلى لغات النسق الحر، وهما العربية والروسية، والثالثة أقرب إلى طبيعة اللغة ذات النسق الثابت وهي الإنجليزية. وترتبط المراوحة بين درجات الحرية والثبات بوجود لواحق إعرابية دالّة تسمح بنماذج من الإزاحة في التركيب يخالف بها موضعُ الملفوظ موقعَ الرتبة. وتمتاز الروسية من العربية بتعقد بيِّن في نظام الإعراب؛ فهو فيها سداسيُّ الحالات، يخص الصفة بعلامات ليست للموصوف مختلفاً بذلك عن نحو العربية الذي يجعلهما من التوابع، ويعتضد النظام الإعرابي فيها بنظام تصريفي للأفعال والصيغ لا يقل عنه تعقيداً، بل إن ذلك كله مشروط في تبدلاته وتوزيعه التكاملي بالسياق الصوتي.

وعلى ذلك يمكن أن نرى في العربية لغة تحتل موقعاً وسطاً بين الروسية والإنجليزية بهذا الاعتبار. وقد أنتج هذا الوضع الوسطي للعربية في هذا المقام مقارنة بأختيها نتائج جديرة بالتأمل:

أولاها: أن مفارقة اللفظ للرتبة هي إحدى الوسائل النحوية المتاحة في

العربية للتعبير عن الاختصاص أو الاهتمام، ولإضفاء نوع من الصبغ الجمالي على نظم الكلام. غير أن ذلك لا يستغرق إمكانات الرتبة في تحقيق مقاصد بلاغية أخرى، كما أن إفادة الاختصاص أو الاهتمام تتحقق بغير الرتبة من الوسائل النحوية الأخرى.

ثانيها: أن العربية تمارس العدول باللفظ عن موضعه مع بقائه على حالته الإعرابية. وهي وسيلة تبدو بسيطة غير معقدة إذا ما قيست إلى مقابلاتها في الروسية. إن وسائل العدول الممكنة في اللغات المختلفة تشتمل على طائفة متنوعة منها:

(١) ثبات الحالة الإعرابية مع تغيير الموضع. وهي الوسيلة المعتمدة في العربية.

(٢) شمول العدول للموضع والحالة الإعرابية جميعاً. ومردّ ذلك إلى ما يتمتع به الفعل من خصائص بالغة التأثير في تشكيل بنية الجملة في الروسية؛ فكل فعل فيها هو عامل يطلب معموله بحالة إعرابية خاصة من الحالات الست، والحالة التي تصلح لفعل لا تصلح في الغالب الأعم لأفعال أخرى ممكنة من حيث المعنى والسياق.

ويتضحُ لنا فرق ما بين البنيتين العربية والروسية من حيث نصيبهما من البساطة والتعقد إذا تذكرنا أن الفعل المتعدي في العربية - أيّاً ما كان - لا يطلب مفعوله إلا بحالة إعرابية واحدة هي النصب. أما في الروسية فإن اختلاف الاختيار المعجمي للفعل يصحبه غالباً اختلاف الحالة الإعرابية للمعمول؛ وذلك لاختلاف الأفعال فيها اختلافاً بيناً من هذه الوجهة.

(٣) المعجم هو أقل الوسائل حظاً من الورود في المقابلات الروسية لإفادة الاختصاص أو الاهتمام؛ فالحوار بين العربية والروسية في هذا المقام هو في جوهره هو إلى حوار التراكيب أقرب منه إلى حوار المعجم.

ثالثها: أن الإنجليزية تقف على الطرف الآخر من هذا المتصل على الوجه الآتي:

(١) إفادة الاختصاص (أو الاهتمام) بمفارقة اللفظ للرتبة في الإنجليزية وارد ولكنه يقوم بدور جدّ محدود بحكم غياب لواحق الإعراب (أو ما يسمى باللواحق التصريفية)؛ وإذن تكون الأمثلة الواردة من هذا القبيل مغامرة في الصياغة موسومة بالفردية الظاهرة، وهي لا تتم بمباركة من النحو بل بالخروج عليه؛ إنها - بعبارة أخرى - ليست إمكاناً يُتيحه النحو، ولكنها تمرد على رسومه ومواضعاته القارّة.

(٢) دور المعجم في المقابل الإنجليزي أكثر ظهوراً، إذ عليه المعتمد في التعبير عما يفيد الاختصاص عن طريق الرتبة في العربية والروسية.

رابعها: أن للرتبة جمالياتها المرتبطة بها في كل لغة من اللغات الثلاث على حدة. وإنما ينشأ المشكل من توارد لغة على لغة في هذا الخصوص. وقد شهدنا كيف أفلتت الترجمات الإنجليزية والروسية توصيلَ ما كان في الجملة القرآنية من تقديم وتأخير قُصِدَ به مراعاة الفاصلة وتشاكل رؤوس الآي.

خامسها: أن معتمد النقل أو الترجمة من لغة إلى لغة في جميع أنواع النصوص بإطلاق وفي النص الأدبي بخصوصه هو على تشابه المقولات

الصرفية والنحوية الحاكمة على التراكيب بين اللغات كالتعدي واللزوم، والمطاوعة، والجنس، والعدد، والإسناد، والبناء للفاعلية أو للمفعولية، كما أن معتمدها قائم كذلك على تشابه الوظائف والمقاصد التعبيرية والبلاغية. وكلا الأمرين - مقولات النحو، ووظائف البلاغ - صالح لأن يكون منطلقاً للدرس البلاغي التقابلي.

سادسها: أن المقولات المشتركة بين أكثر من لغة تنتج تراكيب متوازية. بيد أن هذا التوازي لا ينتج بالضرورة تطابقاً بين اللغات لا في التراكيب الظاهرة ولا في الوظائف المنوطة بها. مثال ذلك أن البناء للفاعلية وللمفعولية مقولة نحوية مشتركة بين اللغات الثلاث، ولكن تجليات المقولة: فيها تختلف بداهة في التراكيب الظاهرة، إذ تعبر العربية عنه بتركيبين: المبني للمفعول والفعل المطاوع. أما في الوظائف فإن آية ذلك أن العربية إنما تبني للمفعول للجهل بالفاعل أو لعموم المعرفة به أو للتمويه أو لتعظيمه أو لتحقيره على ما أسلفنا الإشارة إليه، فلا يجوز إذن ذكر الفاعل بحال. وإِذَنْ فليس من العربية في شيء أن يقال: ضُرِبَ زيدٌ بواسطة عمرو، على حين يجوز نظير ذلك في الإنجليزية والروسية من قبيل التنويع الذي هو خيار أسلوبي متاح.

سابعها: أن اعتبار ما سبق يُوجب أن يَقُوم تأسيسُ التقابلات البلاغية بين اللغات على فحص يستوعب تعقد صورة العلاقات التركيبية والوظيفية داخل كل لغة على حدة، وفيما بين اللغات بعضها وبعض.

ثامنها: أن الدرس البلاغي التقابلي يمكن أن يُحقِق - في ما نرى - إنجازاً طيباً باتباع تقنية فحص الثابت والمتغير؛ تلك التي يقدم هذا البحث مثلاً لها بخطواتها المنسوقة على الوجه الآتي:

(١) اختيار نص في لغة ما يتوارد على نقله أكثر من لغة.

(٢) الانطلاق من لغة النص الأصلي بفرز قواعد الجواز من قواعد الوجوب، وتعيين التركيب الذي يكون موضوعاً للفحص.

(٣) تثبيت التركيب في لغة الأصل، وفحص ما يرتبط به من وظائف بلاغية، ثم تتبع الاجتهادات المقترحة لترجمته في اللغة الناقلة.

(٤) تثبيت الوظيفة البلاغية وفحص ما يرتبط بها من تراكيب في لغة الأصل وفي اللغات الناقلة.

(٥) الانتقال إلى مرحلة التعميم؛ حيث يجري تأسيس العلاقات بين التراكيب والوظائف داخل اللغات كلٌ على حدة، وفيما بين اللغات التي هي موضوع للدرس التقابلي البلاغي.

تاسعها: أن استظهار الكليات اللسانية والتصنيف التنميطي للغات في علاقتهما بالفحص التقابلي البلاغي للغات يشكلان نموذجاً لعلاقة شديدة التعقيد؛ فكلاهما مدخل ضروري لدراسة التقابلات البلاغية وتأسيس العلاقات بينها، كما أن كليهما مستفيد من محصلة ما يتمخض عنه الدرس التقابلي البلاغي، تحريراً لمسائله وتدقيقاً لتصنيفاته؛ ومن ثم فإن طرفي هذه العلاقة كلاهما معين ومعان.

عاشرها وآخرها: أن ما سبق في هذا البحث من معالجة لمقولة الرتبة، وما يتصل بها من وظائف كالاختصاص والاعتناء والصبغ الجمالي إنما هو مثل لا يستغرق جميع ما يتصل بالرتبة وتجلياتها وتقابلاتها، وقد لا يعدو أن يكون مثلاً مضروباً لمعالجة نصية مباشرة لمشكلة متعينة في لغات بأعيانها.

وأبواب الدرس بعد ذلك مشرعة أمام البحث العلمي لاستيفاء القول في قضايا النحو وعلم المعاني وعلم البيان. وكل أولئك مجالات عذراء للبحث الجاد تنتظر جهود أولي العزم من المشتغلين بالبحث اللساني والبلاغي.

٧/ ٠ خاتمة واستشراف

أوردنا في فاتحة هذه الدراسة سؤالين كلاهما أصل، وفرّعنا عليهما أسئلة خمسة يعالج جميعها مقولة الرتبة في العربية وما تعبر عنه من وظائف ومقاصد بلاغية، مقارنة بمقابلاتها في الإنجليزية والروسية، وكانت الدراسة بمطالبها الستة محاولة جواب عن هذه الأسئلة نرجو أن تكون قد حققت ما هدفت إليه أو بعض ما هدفت إليه. ولقد آن لنا أن ننصرف هنا إلى تحصيل الجدوى النظرية والعملية من مثل هذه الدراسة، ومحاولة التنبؤ العلمي بآفاق البحث العلمي في هذا المجال المعرفي الممتع والواعد.

١ - لعل أول ما يستيقظ نظرنا فيما تقدم تعرفنا من قريب إلى الخواص الحاكمة على نظم الكلام في العربية مقارناً بالروسية والإنجليزية. ولقد رأينا أن العربية تحتل موقعاً وسطاً بين اللغتين بهذا الاعتبار. إنها لا تهدر لواحق الإعراب على نحو ما نرى في الإنجليزية، ولا تذهب بها مذهباً شديد التعقد في ذاته، وفي خضوعه للشروط الصرفية والصوتية والمعجمية على ما هي الحال في الروسية.

وربما كان لهذه الوسطية ميزاتها، بل إنها كذلك في رأينا. غير أننا في حاجة إلى فحص فرضية الوسطية هذه بين اللغات الثلاث على مستويات أخرى وفي مجالات مختلفة؛ للتوصل إلى استكناه حقيقتها إقراراً أو تعديلًا أو عدولًا.

٢ - أحسب أن محصلة النتائج في هذا البحث تفضي بنا إلى جواب عن رأس الأسئلة الذي سقناه في مفتتح هذا البحث؛ ذلك أنها تعزز القول بأن اللغات متفاوتة فيما يتيحه جهازها القواعدي من إمكانات الاختيار الأسلوبي، لاسيما في مستوييه الصرفي والنحوي؛ فلقد بدا الفرق في هذا المجال واضحاً بين اللغات الثلاث لصالح العربية، ثم لصالح الروسية. هل لمثل هذه النتيجة أن تلفتنا إلى جانب ذي خطر من جوانب الميزة في لساننا العربي، ربما جهله بعضنا، وربما حاك في صدور آخرين، وترددوا في الجهر به؟

٣ - أوضح الدرس التقابلي أن ما وسم به نظام الإعراب في العربية من تعقيد وصعوبة هو من قبيل الأقوال المرسلة التي لا تستند إلى حجة من تحليل أو مقارنة؛ فالروسية تفوت العربية في هذا المضمار بدرجات. ويبقى الفارق لا بيْن لغتين ولكن بين موقفين ثقافيين مختلفين لأصحاب اللسان من لسانهم؛ تمسكاً به وحرصاً عليه، أو برماً به وتجافياً عنه.

٤ - تقترح محصلة البحث أمام المشتغلين بالدرس النحوي واللساني ضرورة التمييز بين ضربين من النحو: النحو العلمي والنحو التعليمي. ويكون ذلك بفرز قواعد الوجوب؛ التي لا يسع أحداً أن يخالف عنها، من قواعد الجواز؛ التي هي إمكانات متاحة للاختيار الحر. وترجع أهمية هذا الفرز الواجب إلى إمكان اعتماده أساساً لتقديم النحو لمتعلميه تبعاً لمستويات عمرية وتعليمية تحكمها الضرورة والحاجة. ولعلنا نلحظ أن العربية المعاصرة كما نعرفها في الصحافة ووسائل الإعلام واللغة العلمية، بل في أكثر النتاج القصصي والروائي قد انصرفت عن

إعمال تراكيب نحوية كثيرة كالتنازع والاشتغال ونماذج التقديم والتأخير الجائزين في نمطي الجملة الشهيرين: الاسمي والفعلي، والأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل وغير ذلك كثير. فلعل هذا الفرز والتصنيف أن يكون وجهاً من وجوه الحل لمشكل مزمن أعيانا التماس حله ومكابدة عواقبه.

٥ - وختاماً للخاتمة: **هل لنا أن نستشرف مستقبلًا بحثياً تتضافر فيه جهود الباحثين من أبناء العربية لمقاربة خصائصها البلاغية من منظور تقابلي مستوعب لمسائل الصرف والنحو ومباحث علمي المعاني والبيان، تعييناً للجوامع والكليات، واستظهاراً للموائز والفروق على نحو يزيدنا علماً بفقه العربية وخصائصها، ويقنعنا على أساس من التحليل العلمي المنضبط بما لهذا اللسان من طاقة وإمكانات يمتاز بها من سائر الألسنة.**

وهل لنا في موقف تنبؤ علمي أن نمد أعيننا إلى غد قريب أو بعيد تتخلق فيه ملامح مجال معرفي جديد، يضع الطاقة البلاغية في لغات البشر موضع الفحص التقابلي كشفاً عن كلّيات البلاغة، وتصنيفاً للغات بحسب أنماط هذه الكليات ومقاصدها.

الحواشي والمراجع

(١) قام برنارد كومري في مؤلف بالغ القيمة - على صغر حجمه - باستكشاف جيد ومكثف لمظاهر التعالق بين هذه المباحث وتضافرها لتشكيل ملامح النظرية اللسانية. وسيكون الكتاب موضوعاً للإحالة في غير مكان من هذا البحث. انظر

Comrie, Bernard: **Language Universals and Linguistic Typology.** 2nd ed., The University of Chicago Press, 1989.

(٢) هذا التمييز اللطيف بين الموقع والموضع هو من اقتراح شيخنا عبد الرحمن أيوب في كتابه المتميز: **محاضرات في اللغة، بغداد**، ١٩٦٦، ص ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

(٣) ترجمة سابلوكوف مطبوعة بالخط القديم الذي كان سائداً قبل الثورة البلشفية. وهو خط معقد من حيث قواعد الكتابة، وقد قامت السلطة الجديدة بحركة لإصلاح الخط وتبسيطه لا تخلو من غايات سياسية ومذهبية بطبيعة الحال. وقد آثرنا عند الاقتباس منها اعتماد المقابلات الحرفية بالحرف اللاتيني تبعاً للخط الحديث تيسيراً، ودفعاً لمشقة لا طائل من ورائها. أما المناقلة الهجائية transleteration فقد اتبع فيها القائمة التي تضمنها المقال الآتي:

Sussex, Ronald; Russian, in ***International Encyclopedia of Linguistics***, ed. William Bright, Oxford Univ. Press, 1992, p.p. 350 - 358.

(٤) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين؛ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: عبداللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٠، ج ٥/ ١٣.

(٥) **سورة غافر**: ٤٠/ ٨١.

(٦) **سورة البقرة**: ٢/ ٨٧.

(٧) **سورة القمر**: ٥٤/ ٧.

(٨) النحل: ١٦/٥.

(٩) مغني اللبيب: ج ٥/١٣ - ١٤.

(١٠) من ذلك مثلاً أن تفسير الصدارة بما كان مسنداً أو مسنداً إليه يلزم معه ألاّ تعد جملة «كان» الناقصة من قبيل الجملة الفعلية، إذ ليست «كان» هنا بأحد ركني الإسناد.

(١١) «بكثال» و«الحايك». وعند «زيدان» و«الخطيب» God بدلاً من Allah. وانفرد «علي» باجتهاد خاص.

(١٢) كراتشكوفسكي.

(١٣) الخطيب. والأبدال الأخرى قريبة من ذلك، وانفرد «علي» باجتهاد خاص.

(١٤) بكثال. وثمة اجتهادات أخرى مختلفة.

(١٥) كراتشكوفسكي. وقريب منه سابلوكوف: (حرفيّاً: **معهم على الأعناق الأغلال**).

(١٦) لا تعترف نظرية النحو العربي بشبه الجملة قسيماً ثالثاً لأنواع الخبر، ولكنها تُعلقه بمحذوف يرده إلى أحد القسيمين: المفرد أو الجملة. ونحن نسلك في الوصف هنا مسلكاً يعين على تيسير المقارنة بين اللغات الثلاث، وإن لم يلتزم التزاماً مطلقاً بنظرية النحو العربي في كل تفصيلاتها.

(١٧) الخطيب. والخلاف بين الأبدال الأخرى ليس كبيراً.

(١٨) كراتشكوفسكي.

(١٩) عليّ. وفي الأبدال الأخرى خلاف يسير.

(٢٠) Tomlin, R. S, ***Basic Word Order: Functional Principles***, London, GroomHelm, 1986, p. 3.

(٢١) انظر: Crystal, D., ***«The Cambridge Encyclopedia of Language»***, Camb. Univ. Press, 1988, p. 98.

(٢٢) إبراهيم أنيس: «من أسرار اللغة»، ط ٧، الأنجلو المصرية، ١٩٨٥،

ص ٢٣٧. وانظر تفصيل القول والاستدلال في الفصل الثالث من الكتاب المذكور وعنوانه **«قصة الإعراب»**، ص ص ١٩٨ - ٢٧٤.

(٢٣) راجع تفصيل الخلاف في هذه المسألة في:

ابن عقيل، **«المساعد على تسهيل الفوائد»**، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة الملك بن عبدالعزيز، مركز البحث العلمي، ١٩٨٠، ١/٣٨٧ - ٣٨٩.

(٢٤) تتصل هذه المقولة بدلالة الاسم على الثبوت والفعل على التجدد. وقد استظهر عبداللطيف الخطيب في دراسته **للبحر المحيط** أحكاماً عن الجملة قال بها أبو حيان؛ ومنها: أن الجملة الاسمية أبلغ من الفعلية لتكرار الضمير، وأنها أدل من الفعلية على تحقيق مضمون الجملة، وأنها إذا وقعت حالاً كانت آكد من الفعلية. انظر عبداللطيف الخطيب: **«البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: دراسة نحوية صرفية صوتية»**، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم، ١٩٨١، ص ص ١٤١ - ١٤٢.

(٢٥) ثمة مختصرات ومطولات في نحو اللغة الروسية يصعب حصرها. وليس بنا هنا التتبع والاستقصاء. ولكن يمكن للقارئ بغير اللسان الروسي أن يحصِّل معرفة معقولة بأسس البنية النحوية بالرجوع إلى المقدمة العربية للمعجم الذي وضعه جريغوري شرباتوف، وعنوانه العربي:

قاموس روسي - عربي، نشر Sovetskaja Éncklopedija Moskova, 1964.

كذلك يمكن الرجوع إلى مقال **Ronald Sussex** الذي أسلفنا الإشارة إليه في الحاشية (٢).

(٢٦) Comrie, op. cit., p. 88.

(٢٧) العلوي، يحيى بن حمزة: **«الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز»** دار الكتب العلمية، لبنان، ب. ت، ٢/٥٦ - ٦٥.

(٢٨) الزركشي: بدر الدين محمد بن عبدالله، **«البرهان في علوم القرآن»** تحقيق:

محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٨، ٣/ ٢٣٩ - ٢٧٥.

(٢٩) السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي): **«مفتاح العلوم»** ضبطه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧، ص ص ٢٣٤ - ٢٣٦.

(٣٠) الزركشي: **البرهان**، ٣/ ٢٣٧.

(٣١) السكاكي: **المفتاح**، ص ص ٢٣٤ - ٢٣٥.

(٣٢) الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد: **«دلائل الإعجاز»**، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، ١٩٨٤، ص ١٠٨.

(٣٣) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣، ١/ ١٢٧.

(٣٤) ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد، **المثل السائر، في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٠، ٢/ ٣٦ - ٣٨.

(٣٥) العلوي: **الطراز**، ٢/ ٦٧.

(٣٦) عبدالقاهر الجرجاني: **الدلائل**، ص ص ١٠٦ - ١٠٧.

(٣٧) الزركشي: **البرهان**، ٣/ ٢٣٦ - ٢٣٧.

(٣٨) ثمة حالات أخرى يجب فيها تقديم المفعول على الفاعل؛ كتأخير الفاعل المحصور. ولكنها حالات مشروطة بشروط توجب دراستها منفصلة.

(٣٩) ابن الأثير: **المثل السائر**، ٢/ ٣٦.

(٤٠) السابق: ٢/ ٣٧.

(٤١) السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف: **«الدر المصون في علوم الكتاب المكنون»**، تحقيق: علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤، ١/ ٣٧٩.

(٤٢) الزركشي: **البرهان**، ٣/ ٢٧٤.

(٤٣) ذكر الإمام السيوطي أن شمس الدين بن الصائغ ألف كتاباً سماه: «**إحكام الراي في أحكام الآي**» قال فيه: «اعلم أن المناسبة أمر مطلوب في اللغة العربية يرتكب لها أمور من مخالفة الأصول. وقد تتبعت الأحكام التي وقعت في آخر الآي مراعاة للمناسبة فعثرت منها على نيف عن الأربعين حكماً». انظر: السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، «**الإتقان في علوم القرآن**» تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ١٩٨٨، ٢/ ٢٩٦ - ٢٩٧.

(٤٤) الزركشي: **البرهان**، ٣/ ٢٣٥.

(٤٥) السمين الحلبي: **الدر المصون**، ١/ ٢٩٥.

(٤٦) السابق: ٢/ ٥٧٧ - ٥٧٨.

المبحث الثالث

من الجغرافية اللغوية
إلى الجغرافية الأسلوبية

المبحث الثالث

من الجغرافية اللغوية
إلى الجغرافية الأسلوبية

٠/٠ فاتحة

الحديث عن آفاق جديدة لمجال معرفي ما ليس حديثاً عما كان أو هو كائن، ولكنه حديث عما يمكن أن يكون. والحديث عن الممكن يعدم حُجِّيتَه إن كان رجماً بالغيب أو محضاً من التحكم، ولا تثبت له الحجية إلا باتصال أسبابه بحاضر العلم، وبإجاباته عمّا يطرحه من أسئلة ملحّة، وما يقدم لمشكلاته من حلول.

ونحن نحاول بهذه الدراسة أن نستشرف باباً حادثاً من أبواب الأسلوبيات نصوغه على طراز باب لساني قديم.

واشتقاق علم من علم أو صياغة علم على غرار علم ليس بالغريب على تراثنا العربي؛ فقديماً ما سن لنا أسلافنا هذه السنة الحسنة، وإنا على آثارهم مقتدون[١].

والعلم الحادث الذي نحاول أن نكسب له الشرعية المعرفية في الوجود هو ما نقترح الاصطلاح على تسميته «الجغرافية الأسلوبية»، وصلاً لِنَسَبِهِ بالجغرافية اللغوية، التي هي علم قارّ عرف طريقه إلى ساحة الفكر اللساني في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، لظروف علمية اقتضت وجوده

على ما سيأتي بيانه.

وحين يكون موضوع الدراسة استبصاراً لأفق جديد من آفاق الأسلوبية تكون إقامة المسألة على هذا الوضع جواباً ضمنياً عن شكوك مترادفة تثار في وجه الأسلوبيات المعاصرة.

وليس بدّ من أن نرجىء إخراج الجواب من باب الإضمار إلى باب الإظهار حتى نستوفي القول فيما نحن بسبيل معالجته من مسائل.

وقد رأينا أن نوردها حصراً في صدر الدراسة على الوجه الآتي:

١ - دراسة التنوع اللغوي في علوم اللسان.

٢ - أولية الجغرافية اللغوية: التنوع المكاني.

٣ - ركائز الجغرافية اللغوية.

٣/ ١ جمع المادة اللغوية.

٣/ ٢ الأطلس اللغوي.

٣/ ٣ الخرائط اللغوية.

٣/ ٤ أنواع الكيانات اللغوية.

٤ - من التنوع المكاني إلى التنوع الاجتماعي.

٥ - من التنوع الاجتماعي إلى التنوع الأسلوبي.

٦ - التشكيل الأسلوبي بين الذاتية والموضوعية.

٧ - التشكيل الأسلوبي وأجناس القول.

٨ - نماذج التشخيص الأسلوبي.

٩ - موضوع الجغرافية الأسلوبية.

١٠ - ركائز الجغرافية الأسلوبية.

١٠/ ١ جمع المادة الأسلوبية وتصنيفها.

١٠/ ٢ الأطلس الأسلوبي.

١٠/ ٣ الخرائط الأسلوبية وخطوط التوزيع الأسلوبي.

١٠/ ٤ الكيانات الأسلوبية.

١١ - آفاق الجغرافية الأسلوبية.

١١/ ١ الأسلوبيات المقارنة.

١١/ ٢ التنوع المكاني الأسلوبي.

١١/ ٣ التنوع الأسلوبي والنموذج الجغرافي.

١٢ - كلمة خاتمة.

ولسوف يتعاقب القول في هذه المسائل على الترتيب السابق.

١/ ٠ دراسة التنوع اللغوي في علوم اللسان

التجانس والتنوع قطبان متجادلان يتجاذبان الظاهرة اللسانية؛ فاللسان الجامع لأبناء جماعة لغوية ما هو واحد ومتنوع في آن معاً. إنه واحد بما هو وسيلتهم الجامعة إلى التواصل فيما بينهم، وإلى فهم بعضهم عن بعض، وبما هو عبارة عن كينونتهم الواحدة المائزة لهم من سائر من عداهم من أبناء الجماعات الأخرى. وهذا اللسان متنوع في الآن نفسه بما هو تعبير عن فعل العوامل الزمانية والمكانية والثقافية والاجتماعية في هذا اللسان، وبما هو مظهر لصراع **عوامل الانتماء المجمعة group affiliations** **وعوامل الانتماء المفرّقة cross affiliations** في أبناء الجماعة اللغوية الواحدة. وهكذا تفعل عوامل التنويع فعلها لتنتج أضرباً من تنوعات الكلام

يدل عليها بمصطلحات ثلاثة هي: **التنوع اللهجي** dialect؛ ويكون اجتماعياً social، أو **محلياً** local أو **إقليمياً** regional، أو **فردياً** idiolect .
أما الدالة المصطلحية الجامعة لذلك كله فهي **التنوع المطلق** lect وجميع هذه التنوعات المطلقة تنضوي تحت **اللسان المتعين** the given language الذي يفترض فيه التجانس افتراضاً نظرياً. وسنرى في قابل أن هذا الجدل الفاعل بين التجانس والتنوع هو الذي يهيمن على كل السنن والقوانين الفاعلة في اللغة، من حيث البنية والوظيفة جميعاً.

ولم يكن بد لعلوم اللسان أن تقارب اللغة باعتبار التجانس وباعتبار التنوع كليهما؛ فقامت النظرية اللسانية على افتراض الوحدة والتجانس، وهو ما يعبر عنه تشومسكي بقوله:

> **«إن النظرية اللسانية مَعْنِيَّةٌ، أولاً وقبل كل شيء بإنسان مثالي في سلوكه اللغوي: تكلماً وسماعاً، ويعيش في جماعة لغوية متجانسة تمام التجانس، وهو عارف بلغته تمام المعرفة، ولا يخضع في تطبيقه هذه المعرفة أثناء أدائه اللغوي الفعلي للظروف التي لا صلة لها بالجانب النحوي؛ مثل محدودية الذاكرة، والارتباك، والعوارض التي تتوزع اهتمامه وانتباهه، ولما يمكن ارتكابه من أخطاء عشوائية أو مائزة. ذلكم هو الموقف - كما يبدو لي - لدى مؤسسي اللسانيات العامة الحديثة. ولم يطرأ بعد من الأسباب المقنعة ما أدى إلى تعديل هذا الموقف»**[٢].

لهذا صرفت النظرية اللسانية همها عن طريق التجريد والتعميم إلى كل ما هو عام ومشترك في إطار ما سمي **باللسانيات التقريرية** deterministic linguistics. ولمّا كان التنوع حقيقة واقعة في السلوك اللغوي وجوهراً ثابتاً

في حقها - اضطلعت بدراسته مجموعة من علوم اللسان حملت اسم **اللسانيات الاحتمالية** probabilistic linguistics، وكانت الأسلوبية من بين أهم هذه العلوم.

على أن النظرية اللسانية حين ضحَّت - عن اختيار منهجي - بالتنوع اللغوي في إطار اللسان الواحد إنما فعلت ذلك لانصرافها إلى نوع آخر من التنوع لا مفر من اعتباره حين تكون الاستراتيجية البحثية منصرفة إلى تفسير الظاهرة اللسانية، ونعني به تنوع ماصدقات الظاهرة اللسانية إلى شفرات لغوية مختلفة، كالإنجليزية والعربية والروسية وغيرها، بما هي تجليات لقدرة واحدة ينماز بها الإنسان من سائر الخلائق، وبما هي موضوعات لعمل العقل البشري وآلياته في الكسب والاختزان والاستدعاء والابتكار والتوظيف، ويجهد الباحث للوصول من خلال هذا التنوع إلى **الجوامع اللسانية** linguistic universals المائزة للسان بما هو خاصة للإنسان.

وإذا كان البحث الأسلوبي قد ارتبط لدى جمهور الباحثين بالتنوع الحاصل داخل إطار اللسان الواحد فإن الضرب الثاني من التنوع - نعني التنوع الحاصل بين الألسنة المختلفة - حريٌّ أن يفتح الباب أمام أفق جديد للبحث الأسلوبي، ولا سيما في اتصال هذا التنوع بالبعد الجغرافي. وسنعود إلى ذلك بفضل بيان (ف ١١/١).

٢/ ٠ أولية الجغرافية اللغوية: التنوع المكاني

لم تكن دراسة التنوع اللغوي من موضوعات الدرس اللساني في القرن الثامن عشر؛ فقد كان اللسانيون لا يعترفون إلا باللسان الفصيح، ويرون في أي تنوع لهجي من تنوعاته انحرافاً عن سوائه ينبغي التجافي عنه والبراءة منه.

وظل هذا المعيار الصوابي الصارم حاكماً على قضية اللهجات حتى تراكمت التحولات المعرفية والفكرية والمنهجية التي عاشها الفكر اللساني في أوروبا فبلغت ذروتها على مدى قرنين من الزمان. وكانت ذروة هذه التحولات انبثاق فكرة **الجغرافية اللغوية**. وارتبطت نشأة هذا العلم أوثق ارتباط بما أصاب مواقف علماء اللسان إزاء اللهجات من تغير حاسم قاد إلى تصحيح نظرتهم لها، واعترافهم بعظيم جدواها للسانيات التاريخية والمقارنة. وإذا شئنا مؤشراً دالاً على وقوع هذا التحول العظيم في فرنسا فإن لنا أن نلتمسه فيما كان من الجمعية الوطنية الفرنسية التي جاءت بعد الثورة عام ١٧٨٩؛ إذ جعلت من بين أهدافها القومية القضاء على ما أصاب اللغة الفرنسية من تشوهات وانحرافات لهجية، وتعهدت بتعميم النمط الفصيح، وعهدت إلى بعض أعضائها أن يضعوا الخطة الكفيلة بتحقيق هذا الواجب القومي. ولكن ما إن استدار القرن حتى كانت فرنسا أسبق دول أوروبا - بعد ألمانيا - إلى إنجاز **الأطلس اللغوي لفرنسا L'atles linguistique de France** على يد جييرون J. Gillieron (١٨٥٤ - ١٩٢٦).

وليس بنا هنا أن نفصل القول في العوامل التي دفعت إلى هذا التحول وهي كثيرة متنوعة. بيد أنا نجتزىء هنا بإشارات دالة على أهمها؛ فقد أعقب نجاح الثورة الفرنسية نهضة القوميات في أوروبا، وتطور اللهجات واللغات القومية تبعاً لذلك واقترن ذلك بازدهار الرومانسية، وهيمنة اللسانية المقارنة والدرس التاريخي للغة على النشاط اللساني، والجهد الدائب لاكتشاف علاقات القربى بين اللغات، وتصنيفها إلى سلالات وأسر لغوية.

ومنذ السبعينيات من القرن التاسع عشر ظهرت مدرسة ليبزج اللسانية، وهي المدرسة التي تمردت على اللسانيين المحافظين، فأطلقوا عليها من

باب التهكم «مدرسة النحويين الشبان» new grammarians. وسرعان ما أصبحت هذه التسمية عَلَماً على كل من يعتنق فلسفتها ومبادئها اللسانية، وجهد المنتمون إليها في دراسة ما يعتري اللغات من تغير عبر الزمان، ليثبتوا أن هذا التغير - لاسيما في مجال الأصوات - خاضع لقوانين صارمة لا تعرف الشذوذ. ولكنهم - حين اضطربت في أيديهم النتائج، وعجزوا في أحيان كثيرة عن وضع قوانين التغير الصوتي في صيغ منضبطة - انتهوا إلى أن علة الشذوذ راجعة إلى اقتصارهم في المقارنة على مادة الألسن الفصحى واستبعادهم اللهجات. ولأن الألسن الفصحى في رأيهم عرضة للغزو اللغوي الخارجي بحكم انفتاحها على التأثير والتأثر - كان لجوؤهم إلى اللهجات لإثبات اطراد القوانين الصوتية وبراءتها من الشذوذ. وهكذا اقتنع علماء اللسان بأن استقصاء صور التنوع اللهجي والمقارنة بينها ضرورة لا مناص من اعتبارها إذا أريد لتاريخ اللغة المعينة أن يعاد بناء مراحله، وأن يكتب على وجهه الصحيح.

لذلك انطلق الباحثون إلى القرى والمحلات النائية يجمعون لهجاتها. وكما وجدنا أسلافنا من علماء العربية يقصدون البادية ليجمعوا اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع نهضت حركات لجمع اللغة من جبال كنتكوكي في الإنجليزية ومن حمّالي البوروفوان في الفرنسية. وكان عام ١٨٧٦ عاماً حاسماً في تاريخ اللسانيات؛ ففيه اتجه اللساني الألماني جورج ڤنكر G. Wenker إلى استقراء التنوعات اللهجية في ألمانيا، لينجز أول أطلس لغوي في العالم Deutscher Sprachatalas، ثم تبعه الأطلس الفرنسي بإشراف جييرون (ونشر فيما بين عامي ١٩٠٢ و١٩١٢)، والأطلس الإيطالي بإشراف ك. يابرج K.Jaberg ويود Jud (نشر فيما بين ١٩٢٥

و١٩٤٠)، والأطلس الأمريكي لنيو انجلاند بإشراف **هانز كيوراث H.Kurath** (ونشر فيما بين ١٩٣٩ - ١٩٤٣)، وتتابعت من بعد ذلك الأطالس في هولندا وإسبانيا وإنجلترا وويلز وسائر أقطار أوروبا ومقاطعاتها ولا تزال[٣].

تلكم كانت هي أولية الجغرافية اللغوية حين اعتمدها الباحثون اللسانيون لاستقصاء صور التنوع اللهجي على سبيل الحصر، وتوزيعها على خريطة ميدان البحث بحسب انتمائها إلى مناطقه المختلفة.

ثم كان لها من بعد النشأة مراحل من التطور والتوسع والتدقيق شملت استراتيجية البحث وركائزه وتقنياته.

٣/ ٠ ركائز الجغرافية اللغوية

للجغرافية اللغوية مظهران: مظهر تسجيلي غايته جمع المادة، وتوزيعها على خريطة الميدان، ورسم خطوط التوزيع الفاصلة والواصلة بين النقاط السكانية التي يشملها الميدان المدروس. ومظهر تحليلي غايته تأمل المادة المجموعة بعد تسجيلها واستنطاق خطوط التوزيع لاستكناه دلالاتها، وتشخيص الفروق والتنوعات اللهجية وتمييز الكيانات اللهجية. وما بنا هنا أن نفصل القول في المظهر التحليلي، لاختلاف معطياته بين الجغرافية اللغوية والجغرافية الأسلوبية اختلافاً مبيناً. أما المظهر التسجيلي فيقوم على ركائز أساسية يمكن أن تفيدنا في تصور العلم المقترح وهي:

٣/ ٠١ جمع المادة اللغوية

ويشمل تحديد نوع المادة المطلوبة، وحجمها، والشروط الواجب توافرها في الرواة الذين تؤخذ عنهم اللغة، والطريقة المستخدمة في أخذها.

وقد مرت جميع جوانب هذه العملية بمراحل من التطور، فبدأت المادة المطلوبة في الأطلس الألماني بعدد من الجمل المكتوبة بالألمانية الفصحى، وطلب إلى الرواة كتابتها باللهجات المحلية، ثم انتهت في الأطلس الفرنسي وما تلاه من أطالس بكراس للاستبانة تشتمل على معلومات تخص الراوية والمكان، وأسئلة مبوبة في كل شؤون الحياة المادية والروحية للجماعة.

أما تقنيات الجمع فاختلفت مرحلياً على الوجه الآتي[٤]:

١ - الجمع غير المباشر وغير المقنن (في الأطلس الألماني؛ إذ عهد به إلى معلمي المدارس في القرى غير المدربين تدريباً لسانياً).

٢ - الجمع المباشر والمقنن يقوم به باحث ميداني واحد مدرب (في الأطلس الفرنسي؛ إذ قام به **ادموند ادمونت E.Edmont**. ولكن الاعتماد على باحث ميداني واحد - وإن كان مدرباً - قلل إلى حد كبير من عدد النقاط المفحوصة، وأدى أحياناً إلى انحلال شبكة خطوط التوزيع (انظر ٣ - ٤).

٣ - الجمع المباشر والمقنن يقوم به عدد من الباحثين الميدانيين المدربين (في أطلس نيو انجلاند. وكان محاولة للاستدراك على عيوب الطريقتين السابقتين).

٣/ ٠٢ الأطلس اللساني linguistic atlas

ربما لحظ القارىء أن هذه الدراسة تستخدم تفرقة دقيقة بين ما هو لساني وما هو لغوي، وهو أمر عالجناه تفصيلاً في دراسة أخرى بعنوان: **«نحو استثمار أمثل لفوضى الرصيد المصطلحي»**[٥].

وخلاصة القول أن النعت باللساني هنا يعني النسب إلى العلم والمنهج، والنعت باللغوي ينصرف إلى الظاهرة المدروسة في الكلام أو اللغة المعينة؛ ومن ثم فإن الأطلس اللساني اسم جامع ينسب به الأطلس إلى اللسانيات، ويندرج تحته جميع الأطالس الآتي بيانها. ونعني بالأطلس مجموع الخرائط الخاصة بالميدان اللغوي المُعْنِيْ، وعليها يجري توزيع تنوعات المادة اللغوية المجموعة بحسب انتماءاتها المكانية والاجتماعية.

ويندرج تحت الأطلس اللساني ثلاثة أنواع من الأطالس:

أولها : **أطلس اللهجات** dialect atlas، ويشتمل على خرائط لتوزيع التنوعات اللهجية على الميدان في إطار اللغة الواحدة.

ثانيها : **أطلس اللغات** atlas of languages، ويشتمل على خرائط التوزيع الجغرافي للغات المختلفة. ولهذه الأطالس أهمية خاصة في مناطق **التداخل اللغوي** language overlapping ومناطق **التّماسّ اللغوي** languages in contact.

وثالثها : **الأطلس الأسلوبي** stylistic atlas، وهو ضرب من الأطالس اللسانية كان حقه أن يوجد فلم يوجد، ولمّا يحظ بما هو حقيق به من العناية. وسنعود إليه ببيان فيما يلي من هذا البحث (ف ١٠/ ٠٢).

٣/ ٠٣ الخرائط اللسانية linguistic maps

وهو مصطلح جامع للخرائط والنماذج الجغرافية التي يجري عليها توزيع التنوعات اللغوية. وتتنوع الخرائط بحسب أنواع الأطالس إلى **خرائط لهجية** dialect maps، و**خرائط لغوية** language maps، و**خرائط أسلوبية** stylistic

maps. ولنا عودة إلى هذا النوع الأخير (انظر ف ١٠/٣). كما تتنوع الخرائط بحسب مستويات التحليل إلى **خرائط صوتية** phonetic or phonemic، أو **صرفية** morphic or morphemic، **أو نحوية** (أي نظمية بمصطلح الإمام عبدالقاهر الجرجاني) syntactic. وتنتشر على كل خريطة نقاط التجمعات الإقليمية واللغوية والاجتماعية التي يحددها القائمون بالعمل ليجري توزيع التنوعات عليها.

وتشتمل كل خريطة على عدد من **خطوط التوزيع** (isographs) isoglosses. وقد وضع هذا المصطلح على وجه الاقتراض من مجال الأرصاد الجوية، حيث يستخدم المصطلح isotherm ليعني الخط الواصل بين المحطات المتفقة في النهايات العظمى لدرجات الحرارة. ويقصد بخط التوزيع الخط الفاصل بين النقاط التي تتبنى تنوعات متباينة من الاستعمال اللغوي.

وأشهر خطوط التوزيع المستخدمة في الجغرافية اللغوية هي: **خط التوزيع الصوتي** isophonic **وخط التوزيع الصرفي** isomorphic **وخط التوزيع النحوي (النظمي)** isosyntactic **وخط التوزيع النغمي** isotonic، **وخط التوزيع الدلالي** isosemantic. ومن الشائع - حين تدعو الضرورة - أن تستخدم الأطالس علامات توزيعية كالنقاط والدوائر والمثلثات وغيرها، وذلك حين يكون التداخل شديداً في التوزيع، أو أن نلجأ إلى وسيلة التظليل في حالات التوزيع المتخلخل.

بقي حديث عن خطوط توزيع مقترحة تحت اسم خطوط التوزيع والعلامات الأسلوبية وهي موضوع الفقرة ١٠/٠٤.

٣/ ٠٤ أنواع الكيانات اللغوية

مصطلح يطلق على مجموعة النقاط السكانية أو الجماعات الاجتماعية التي يجمعها عدد من ظواهر الاستعمال اللغوي الموحدة بينها والمائزة لها مما عداها. وتبرز الكيانات اللغوية على خريطة الميدان نتيجة استقراء خطوط التوزيع على نحو يُمكِّن من رسم الحدود الفاصلة بين مجموعات النقاط التي تبدي تجانساً لغوياً فيما بينها. ويجري رسم الحدود على أساس من تحديد نقاط الجذب التوزيعي أو ما يسمى **بالحزم التوزيعية** **bundles or fassiciles of isoglosses** وهي المناطق التي تجتمع عندها - ولو على وجه التقريب - أكبر مجموعة ممكنة من خطوط التوزيع.

وتتنوع الكيانات اللغوية إلى مناطق هي:

١ - المنطقة المركزية focal area

وتطلق على كل منطقة تبدو متجانسة نسبياً من حيث السلوك اللغوي، وتحتوي عدداً قليلاً نسبيّاً من خطوط التوزيع.

٢ - المنطقة الانتقالية transition area

وهي المنطقة التي تتميز بوجود كثير من خطوط التوزيع، وزيادة درجة التنوع اللغوي. وتقع عادة ما بين منطقتين من المناطق المركزية أو أكثر.

٣ - الجزر اللغوية linguistic islands

وهي منطقة يحدها خط توزيع منفرد. أي أنها معزولة لغوياً عما حولها، إذ تمتاز باستعمال لغوي تخالف فيه عن سائر النقاط المحيطة.

٤ - منطقة المخلفات اللغوية relic area

وهي نوع من الجزر اللغوية. غير أنها تختلف عن الجزر اللغوية الأخرى بأن الظاهرة الاستعمالية التي تميزها تنتمي إلى مراحل زمنية متقدمة من تاريخ اللغة.

٤/ ٠ من التنوع المكاني إلى التنوع الاجتماعي

ارتبطت أولية الجغرافية اللغوية - كما أسلفنا (ف ٢) - بفحص التنوع اللغوي فحصاً مستنداً إلى التحديد المكاني، وباستخدام خريطة الميدان وسيلة للحصر والاستقصاء. ولم يكن التحديد المكاني في هذا الطور الأول فضلة يمكن الاستغناء عنها، بل ضرورة مرتبطة باستراتيجية البحث؛ إذ كان المقصد هو جمع التنوعات اللغوية من المناطق الحصينة ضد الغزو الخارجي. وهذا هو عين ما توخاه جمهور علماء العربية حين صدفوا عن أخذ اللغة ممن جاور أطراف الجزيرة.

غير أن الجغرافية اللغوية في تطوراتها اللاحقة غيرت من استراتيجيتها البحثية، وتغيرت تبعاً لذلك التقنيات المستخدمة في إنجازها، ولا سيما ما اتصل منها بنوع الراوية اللغوي الذي تؤخذ منه اللغة، والشروط التي ينبغي توافرها فيه. وقد آثرنا علاجها هنا لاتصالها الوثيق بالتحول الذي شهدته الجغرافية اللغوية من فحص التنوع المكاني إلى فحص التنوع الاجتماعي.

كان شرط الراوية في الأطلس الألماني أن يكون معلماً مقيماً لم يغادر موطنه إلى غيره بما يفسد عليه لهجته المحلية، حتى تتسق المادة المجموعة مع الغاية من إثبات اطراد قوانين التغير الصوتي. وحين توسع

المشتغلون بالجغرافية اللغوية في هذه الغاية بإضافة رصد التنوع الاجتماعي اتجهوا إلى تسجيل التباين اللهجي بين الريف والحضر، ثم بين ذوي العلاقات الاجتماعية المحدودة وذوي العلاقات الواسعة. وكان أطلس نيوانجلاند من أكثر الأطالس احتفاء بهذا البعد الاجتماعي.

ومع ذلك وجد هذا الأطلس من علماء الاجتماع من يهاجمه هجوماً كاسحاً بسبب إفساده الغاية التي انتدب نفسه لها، واشتماله على أخطاء قادحة في الأسس والمعالجة الإحصائية وتحليل المجتمع الأصلي واختيار العينات، وإخلاله بمعاملي الصدق والثبات، وإبرازه العامل المتعلق بالتعليم على سائر العوامل الاجتماعية الأخرى[٦].

ولا ريب في أن الأطالس اللغوية أفادت في تطورها اللاحق من هذه المآخذ. بيد أن ذلك كله كان من الأسباب الموجبة للحيطة عند نشدان مادة تتصل بالجغرافية الأسلوبية في الأطالس اللسانية. ويحفزنا ذلك إلى تحويل قبلتنا شطر المعالجة الأسلوبية للوجه الآخر من القضية.

٥/٠ من التنوع الاجتماعي إلى التنوع الأسلوبي

في دراسة سابقة عرضنا لمفهومين أساسيين من مفاهيم التحليل الأسلوبي؛ وهما **المتغير الأسلوبي والخاصية الأسلوبية**.

وقد عرّفنا المتغيرات الأسلوبية ثمة بأنها:

> **«مجموعة السمات اللغوية بالمفهوم الأوسع لهذا المصطلح، تلك التي يعمل فيها المنشىء بالاختيار أو الاستبعاد، وبالتكثيف أو الخلخلة، وباتباع طرق مختلفة في التوزيع ليشكل بها النص. وحينئذ تصبح**

المتغيرات الأسلوبية خصائص مميزة stylistic features أو موائز discriminators. ومن ثم ينبغي التمييز بين مفهوم المتغير الأسلوبي والخاصية الأسلوبية، من حيث إن المتغيرات الأسلوبية هي مادة غفل متاحة - من جهة الإمكان العقلي على الأقل - أمام جميع المنشئين ليعمل فيها كل منهم بما سبق بيانه من طرق لتكون في النص خصائص أسلوبية. وإذن يكون المتغير خاصية أسلوبية بالقوة تتحول في النص إلى خاصية أسلوبية بالفعل»[٧].

ثم كان أن عرضنا ثمة خمسة أنواع من المتغيرات: شكلية وصوتية وصرفية وتركيبية ودلالية ومتغيرات تقع في ما وراء الجملة[٨].

وحاصل ما سبق أن المتغيرات هي المادة التي تتشكل منها الخصائص، وينشأ عن ذلك أن ما ترصده الأطالس إنما هو مادة متشكلة أسلوبياً بالفعل، وهي خاضعة في تشكلها للمكان وبعض المحددات الاجتماعية، دون أن تستغرق سائر المحددات الاجتماعية والمقامية مما يدخل عليها النقص من هذه الوجهة.

وإذا أمكن باصطناع وسيلة الأطالس الأسلوبية - التي جعلنا الإبانة عنها غاية هذا البحث - الاستدراك على هذا النقص، فإن المادة المجموعة المتشكلة أسلوبياً تتحول من فورها إلى متغيرات أسلوبية تشكيلية، أو - بعبارة أخرى - إلى متغيرات يعمل فيها المنشئون بالتشكيل، أي بتشكيل ما هو متشكل بالفعل ليكون مادة الأعمال الأدبية في أجناس القول كافة، ولا سيما في الأجناس المعقدة كالرواية والمسرحية، ويحصل لنا بذلك نوعان من التشكيل الأسلوبي: أحدهما تشكيل من الدرجة الأولى فيما تسجله الأطالس، والآخر تشكيل من الدرجة الثانية في الأعمال الأدبية.

وهكذا يتحول المتنوع الزماني والمكاني والاجتماعي إلى متنوع أسلوبي. بيد أن ذلك يسلمنا من فوره إلى تأمل الكيفية التي يتم بها تشكيل ما هو متشكل، من حيث إنها حاصل التفاعل الجدلي بين العوامل الذاتية والموضوعية المهيمنة على طرائق التشكيل. وهذا هو موضوع الفقرة الآتية.

٦/٠ التشكيل الأسلوبي بين الذاتية والموضوعية

التشكيل الأسلوبي في جوهره اختيار شكل تعبيري من عدة أبدال متاحة. وهذا التعريف صادق على التشكيل، سواء أكان من الدرجة الأولى أم من الدرجة الثانية. ويمكن تصنيف العوامل الحاكمة على الاختيار إلى نوعين:

أ - **عوامل ذاتية subjective**؛ وتشمل الإيثارات اللغوية للمنشىء، وتكوينه النفسي، وطابع تفكيره، ومهاراته الأسلوبية.

ب - **عوامل موضوعية objective**؛ وتشمل **محددات المقام** context (بأوسع مفهومات المصطلح). وهذه العوامل مستقلة عن المنشىء، وإن كانت تمارس تأثيرها من خلاله.

ويستظهر لوبوموار دوليجيل احتمالات نظرية ثلاثة للعلاقة بين العوامل الذاتية والعوامل الموضوعية هي:

الاحتمال الأول: أن يخضع الاختيار عند المنشىء لإيثاراته الخاصة خضوعاً مطلقاً؛ فينحى بذلك أثر العوامل الموضوعية، وينتج هذا الاحتمال «**الأسلوب المتحرر من سيطرة المقام**» context - free style.

الاحتمال الثاني: أن يكبت المنشىء ابتكاراته وإيثاراته الخاصة كبتاً مطلقاً، ويخضع الخضوع كله لما يمليه عليه المقام. وبذلك تهيمن العوامل

الموضوعية وتنحى العوامل الذاتية. وينتج هذا الاحتمال **«الأسلوب الخاضع لسيطرة المقام»** context - bound style.

الاحتمال الثالث: أن يضبط المنشىء اختياراته تبعاً لمتطلبات المقام، وهي **العوامل الموضوعية التي تتجاوز سيطرة الفرد** supra - individual context، محافظاً في آن معاً على تفرده وخصوصية أسلوبه التي تميزه من غيره من سائر المنشئين. وينتج هذا الاحتمال **«الأسلوب الحساس للمقام»** context - sensitive style. وفي هذا الأسلوب يستجيب المنشىء في اختياراته للعوامل الموضوعية والعوامل الذاتية على وجه التلازم، ويكون الاختيار هنا عملاً مركباً إذا ما قيس بالاحتمالين السابقين. وهذا الاحتمال هو الغالب الأعم في أكثر الأحوال. ونأخذ الآن في إيضاح الكيفية التي يجري بها تصنيف أجناس القول تبعاً لهذه الاحتمالات الثلاثة.

٧/٠ التشكيل الأسلوبي وأجناس القول

حين نرتب الاحتمالات الثلاثة التي أسلفنا بيانها على أجناس القول بأن نجعل الأسلوب الخاضع لسيطرة المقام والأسلوب المتحرر من سيطرة المقام طرفين يتوسطهما الأسلوب الحساس للمقام – قد نجد سهولة نسبية في تحديد مواضع أجناس القول على هذا المتصل الخطي، فأكثر صيغ الكتابة الديوانية والإعلانات الرسمية والقانونية واقعة تحت الأسلوب الخاضع لسيطرة المقام ومتطلباته الموضوعية، ويفسر ذلك قيام باب من أبواب التأليف القانوني يسمى «باب الصيغ»، على حين تحتل الكتابة الشعرية (بمفهوم رومان جاكوبسون) أقصى الطرف المقابل؛ وهو الأسلوب المتحرر من سيطرة المقام. ويدهي

أن ذلك إنما يكون بدرجات متفاوتة، إذ يحتل ما يسمى بشعر الحداثة في العربية أقصى نقطة في المتصل، لانعتاقه من قيود الدلالة العرفية مطلقاً، وتخليه عن الوظيفة التواصلية بمفهومها المتواضع عليه. أما المذاهب الشعرية الأخرى - كالإحيائية والرومانسية على سبيل المثال - فالوشيجة بينها وبين المقام غير منبتة بالكلية على تفاوت.

وتفسر لنا هذه المقولة تورط الكلام المنظوم في النثرية كلما أذعنت الاختيارات لمتطلبات المقام الخارجية، واكتساب المنثور خاصيته الشعرية كلما خضعت الاختيارات للعوامل الذاتية وتحررت من سيطرة المقام.

وتطرح الفنون المركبة مثل الرواية والمسرحية أمام الباحث نموذجاً فذاً للأسلوب الحساس للمقام، فكلاهما جنس من القول يقدم فيه المنشىء عالماً من التنوعات اللغوية المكانية والزمانية والاجتماعية، ومن المقامات المعقدة، ومن التناقضات والصراعات، ومن مواقف السرد، كل أولئك من خلال إشاراته واختياراته الأسلوبية التي يفترض فيها أن تجلي تفرده وخصوصيته، وهو ما سميناه إعادة تشكيل ما هو متشكل بالفعل.

ونرى أن القسط الأوفر من التفاضل بين المنشئين في هذا المقام يعود إلى إحكام التوازن بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي على نحو تتجلى فيه الكفاءة اللغوية والحساسية الأسلوبية، ذلك أن التمايز الأسلوبي في هذه الأجناس الأدبية المعقدة لا يتحقق إذا هيمن الخيار الذاتي على التشكيل الأسلوبي، وتكلم المنشىء بلسان نفسه وبلسان جميع شخصياته، وعبر عن المقامات المتناقضة بخصائص أسلوبية متجانسة. وصحيح أيضاً أنّ في هيمنة الخيار

الموضوعي فناء لذاتية المنشىء، وإهداراً لخصوصية أسلوبه وتميزه. ومن هنا كان التوازن ضرورة فنية لا محيص عنها.

تلكم الأمثلة التي سقناها لتصنيف القول تبعاً للعلاقة المتجادلة بين العوامل الذاتية والموضوعية في تشكيل الأساليب لا نقصد منها إلى تصنيف يستغرق أجناس القول كافة، ولكنها مقدمة لاستبانة الدور المنوط بالجغرافية الأسلوبية في فحص أجناس القول وتحليلها.

٨/ ٠ نماذج التشخيص الأسلوبي

مِزْنا في عمل سابق فرق ما بين **التشكيل الأسلوبي stylization** **والتشخيص الأسلوبي stylistic diagnosis**، من حيث «إن الأول عمل تركيبي يقوم به المنشىء، والثاني عمل تحليلي يقوم به الباحث، وإن هدف الأول إنتاج النص، وهدف الثاني الكشف عن الهوية الأسلوبية للنص».

وقد ارتبط التشخيص الأسلوبي الكمي **بالنموذج الرياضي mathematical model**، ونعني به الصياغة التجريدية للعلاقة القائمة بين المتغيرات الأسلوبية على النحو الذي تشكل به خاصية أسلوبية مائزة. وتتعدد النماذج الرياضية للتشخيص الكمي بتعدد فروع الرياضيات نفسها. وقد سلكها هـ. ب. **ادموندسون H.P.Edmindson** في نوعين رئيسين هما: **النماذج التقريرية deterministic models**، **والنماذج الاختيارية stochastic models** وتشمل النماذج التقريرية بحسب تصنيف آدموندسون[٩]:

أ - النماذج الهندسية geometric models وتمثلها بحوث هيردان Herdan.

ب - النماذج التحليلية analystic models وتمثلها بحوث زيف Zipf.

جـ - **النماذج المنطقية** logical models، وتمثلها **بحوث لويس ميليك** L. Milic.

د - **النماذج الجبرية** algebraic models، ومن دعاتها **هايس** Hayes.

أما النماذج الاختيارية فتشمل:

أ - **النماذج الاحتمالية** probabilistic models.

ب - **النماذج الإحصائية** statistic models.

ويمثل هذين الاتجاهين **أودني يول** O. Yule **ولوبومير دوليجيل** L. Doležel.

وجميع هذه النماذج محصورة في نوع واحد بعينه هو النوع الرياضي.

ولم يكن ثمة مجال لتجاوز هذا النوع في دراستنا التي أسلفنا الإشارة إليها، فقد كانت دراسة ممحضة للمقاربة الأسلوبية الإحصائية للنص الأدبي. أما في هذه الدراسة فسنقترح نموذجاً للتحليل الأسلوبي مختلفاً عن سائر ما ذكرناه من نماذج، هو النموذج الجغرافي. ونحسب أن النموذج الجغرافي لا يقل سخاء في مجال التشخيص والتقويم الأسلوبيين عن النماذج الرياضية. وبذلك تتسع الجغرافية الأسلوبية لكي تشكل نوعاً من المقاربة العلمية للأساليب، ونموذجاً للتحليل الأسلوبي في آن معاً وسيستبين فرق ما بين الأمرين فيما يلي من البحث (ف ف ١٠ - ١١).

٩/ ٠ موضوع الجغرافية الأسلوبية

إذا جاز للباحث أن يحدد هيئة بعينها وتاريخاً بعينه لميلاد الجغرافية اللغوية بما هي علم يختص باستراتيجية ومناهج وإجراءات لا يشركه فيها

غيره - فإن القطع بمثل ذلك في أمر الجغرافية الأسلوبية هو ضرب من المحال، بل إن لدينا من الأدلة اليقينية ما يؤكد أنه مجال معرفي لم تحرر له بعد شهادة ميلاد بين العلوم اللسانية. والذي يمكن أن يقال في حق المكتبة اللسانية الغربية هو أن ثمة تفاريق وأشتاتاً من الملاحظ تشعثت في أكثر من موطن، ربما يكون لها إذا أعيد جمعها وتنظيمها وتنميتها دور في تحديد قسمات هذا العلم. أما مكتبة اللسانيات العربية فإن حظها من الدرس الجغرافي اللغوي جد قليل، ومن الدرس الجغرافي الأسلوبي في حكم العدم[١٠].

وأياً ما كان الأمر فإن علينا أن نحدد موضوع الجغرافية الأسلوبية مستأنسين في ذلك بنظيره في الجغرافية اللغوية.

وإذا كان جوهر موضوع الجغرافية اللغوية هو:

أ - استقصاء مظاهر التنوع اللغوي بالاعتبار المكاني وتوزيعها على خريطة الميدان المدروس.

ب - استقصاء مظاهر التنوع اللغوي بالاعتبار الاجتماعي وتوزيعها جغرافياً.

جـ - دراسة التوزيع الجغرافي للغات، وما ينجم عن علاقات التماس والتداخل بينهما في المكان.

د - تقديم المادة اللغوية المطلوبة للدراسات اللغوية التاريخية والمقارنة.

نقول: إذا كان ذلك، فإن الموضوع المقترح للجغرافية الأسلوبية يمكن أن نحدده بما يأتي:

أ - استقصاء مظاهر التنوع الأسلوبي باعتبار المكان، وباعتبار ضروب القول registers: القانونية legal والدينية religious، والعلمية scientific والرسمية formal.. إلخ. ويقع ذلك كله تحت مقولة التشكيل الأسلوبي من الدرجة الأولى (انظر: ف ٥).

ب - استقصاء مظاهر التنوع الأسلوبي باعتبار المكان وبالاعتبار الاجتماعي (تبعاً لمحددات العمر، والجنس، والمهنة، والمركز الاجتماعي..إلخ). ويقع ذلك كله أيضاً تحت التشكيل الأسلوبي من الدرجة الأولى.

ج - دراسة تنوع مظاهر تشكيل التشكيل باعتبار المكان (انظر: ف ٥)، أي دراسة توظيف هذه التنوعات في تشكيل أسلوبي من الدرجة الثانية في الأجناس الأدبية.

د - الدراسة الأسلوبية التقابلية بين اللغات.

هـ - دراسة التنوع الأسلوبي باعتباري المكان والزمان، أي باعتبار ما يطرأ على الأساليب من تغيرات تاريخية في الموطن اللغوي.

و - صياغة نموذج جغرافي للتحليل الأسلوبي.

وستتولى الفقرتان الآتيتان تفصيل القول في ركائز الجغرافية الأسلوبية وآفاقها.

١٠/٠ ركائز الجغرافية الأسلوبية

نستظهر في هذه الفقرة أهم الركائز التي تقوم عليها الجغرافية الأسلوبية كما تتصوره هذه الدراسة، وهذه هي:

١٠/٠١ جمع المادة الأسلوبية وتصنيفها

كل مادة لغوية يجري جمعها في الميدان اللغوي هي رصيد مهم للأطلس الأسلوبي. بيد أن تقنيات الجمع ونوع المادة المجموعة على النحو الذي شاع في الجغرافية اللغوية لا يمكن أن يفي بحاجة الجغرافية الأسلوبية، ومن ثم كان لابد من توسيع آفاق الجمع وتنويع تقنياته وآليات تصنيفه؛ بحيث يشمل:

أولاً : المادة المكتوبة من الصحافة والدوريات، والكتب المصنفة في أبواب العلوم والفنون المختلفة، وكتب المصطلحات والأعمال الإبداعية.

ثانياً : المادة المسموعة من برامج الإذاعة الثقافية والسياسية والعلمية.

ثالثاً : المادة المسموعة المرئية من أفلام سينمائية ومسرحيات ومسلسلات تلفازية.

ولا خوف على الإطلاق من هذا التوسع في جمع المادة؛ فالمعول في الإفادة منها على إخضاعها للتصنيف، تمهيداً لتوزيعها جغرافيّاً على خريطة الموطن اللغوي.

وتتعدد النماذج المقترحة لتصنيف مثل هذه المادة تصنيفاً أسلوبيّاً. بيد أنا نسوق هنا نموذجين تصنيفيين يعالجان محددات المقام والمقال. وقد كان اصطفاؤنا إياهما لما توافر لهما من خاصيتي البساطة والشمول عند استخدامهما في التشخيص الأسلوبي.

وأول هذين النموذجين يقدمه **دافيد كريستال D. Crystal وديريك دافي D. Davy** ويتخذ الصيغة الآتية:

١ - **محددات التفرد individuality**

- **اللهجة dialect**
- **الزمن time**

٢ - **محددات الخطاب discourse**

- **واسطة التواصل** (بسيطة/ مركبة)، (كتابة/ مشافهة).
- **نوع المشاركة participation** (بسيطة/ مركبة)، (حديث فردي/ حوار).

٣ - **محددات المجال province** وتشمل:

- **المجال اللغوي** (لغة الإعلام، العبادة، أو القانون.. إلخ).
- **محددات الموقف الاجتماعي status**

(وتتصل بالمكانة الاجتماعية النسبية للمشتركين في عمليات التواصل من حيث الرسمية، والتلطف، والقرابة وعلاقات العمل).

- **محددات الصيغة modality**

(وتشكل ما يوجد من فروق في صيغة الاتصال كالرسائل، وبطاقات البريد، والملاحظات والبرقيات، والتقرير، والمقالات العلمية، والمتون الدراسية).

- **العوارض الشخصية singularity**

(وتختلف عما يندرج تحت عوامل التفرد من جهة كونها عوارض مؤقتة وطارئة، ويمكن استخدامها في المناورة أو التلاعب، ويتم إقحامها في الموقف لإحداث تعارض لغوي محدد. ومثال ذلك أن يلوي أحدهم لسانه بصيغة لغوية يقلد بها الطبقة الراقية أو لكنة أعجمية، على حين تمتاز محددات التفرد بالدوام والثبات).

أما النموذج الآخر فيقدمه **اينكفيست - سبنسر - جريجوري** Enkvist - Spincer - Gregory ويمتاز بأنه أكثر تفصيلاً من سابقه. وقد جاءت صيغته على الوجه الآتي[١١]:

- **سياق النص** textual context.

* **الإطار اللساني** linguistic frame.

السياق الصوتي (نوع الصوت voice quality، معدل سرعة الكلام..).

السياق الصوتيمي.

السياق الصرفي (ومثالة الجموع الشائعة في مقابلة الجموع القديمة كجمع أستاذ على أساتذة أو على أساتيذ أو أستاذين).

السياق النحوي (ويشمل خصائص الجملة من حيث الطول، ومن حيث التركيب أو البساطة).

السياق المعجمي.

علامات الترقيم.

* **إطار التأليف** compositional frame.

موقعه في بداية الكلام أو وسطه أو نهايته، وكونه فقرة، أو قصيدة، أو مسرحية، وعلاقة النص بأجزاء النص المحيطة، والوزن العروضي، والشكل الأدبي، والتنضيد الطباعي.

- **السياق الخارجي للنص** extratextual context.

* العصر.

* نمط الكلام، الجنس الأدبي، الموضوع.

* المتكلم/ الكاتب.

* السامع/ القارىء.

* العلاقة بين المتكلم/ الكاتب والسامع/ القارىء من حيث الجنس، والعمر، والألفة، والثقافة، والطبقة والمكانة الاجتماعيتان، ورصيد التجارب المشترك.. إلخ.

- سياق الموقف والبيئة.

- الهيئة الجسمانية، الأفعال الحركية.

- اللهجة واللغة.

وثمة مجال - بطبيعة الحال - لأن يستبدل الباحث بهذين التصنيفين أحدهما أو كليهما تصنيفاً آخر، وأن يجري على أي منهما ما يراه موافقاً لأغراضه من التعديل.

١٠/ ٠٢ الأطلس الأسلوبي

عالجنا في موضع سابق (ف ٣/ ٢) الأطلس اللساني بما هو اسم جامع للأطالس واللهجات، وللأطلس اللساني بما هو اسم جامع للأطالس واللهجات ولأطالس اللغات، ثم للأطلس الأسلوبي المقترح بقياس الأولى. ونعني بالأطلس الأسلوبي مجموع الخرائط والنماذج الجغرافية التي تسجل توزيع الظواهر الأسلوبية على خريطة الميدان اللغوي أو المدونة الأسلوبية المدروسة. ومثال ذلك توزيع المفردات والتراكيب في لغة الإعلان أو لغة القانون أو اللغة العلمية على خريطة الوطن العربي أو قسم منه لبيان مظاهر التنوع فيها[١٢].

وتتفاوت بنية الأطلس الأسلوبي وتبويبه بحسب الظواهر المدروسة، وهو ما يتضح من خلال أنواع الخرائط وخطوط التوزيع وسيأتي بيان ذلك.

١٠/ ٠٣ الخرائط الأسلوبية وخطوط التوزيع

عرفنا في موضع سابق (ف ٣/ ٤) أهم أنواع الخرائط وخطوط التوزيع التي يشيع استخدامها في الأطالس اللهجية. أما في الأطالس الأسلوبية فإن خطوط التوزيع من التنوع بحيث يمكن أن تشمل جميع المتغيرات الأسلوبية التي يرى القائم بالعمل أن لها وجوداً مؤثراً ومسؤولاً عن الهوية الأسلوبية للمادة المدروسة. وحسبنا أن نعلم أننا قد ضمّنا عملاً سابقاً لنا قائمة بعدد من المتغيرات، لأعلى وجه الحصر بلغت عدتها أصولاً وفروعاً ستين ونيفا.

والمعول في ذلك على اختيار المتغيرات الملائمة للفحص. وأياً ما كانت عدة المتغيرات فإنها قابلة للتجميع باستخدام أحد التصنيفات بمحددات المقال والمقام (ف ١٠/ ١) إلى متغيرات صوتية وصرفية ومعجمية. .إلخ. وباستخدام فكرة الثوابت والمتغيرات: أي أن يثبت الباحث عنصراً من عناصر السياق الخارجي للنص ويقوم بتغيير إطار التأليف مثلاً، أو بملاحظة التغير في السياق النصي - يمكن أن نتابع مسار خطوط التوزيع التي بها يمكن تشخيص مظاهر التنوع الأسلوبي في خريطة الميدان أو المدونة.

ولا ينحصر استخدام خطوط التوزيع داخل إطار المقاربة الجغرافية للأساليب كما تبدو في الخرائط الأسلوبية، وإنما تتجاوز ذلك إلى كونها الوسيلة الأساسية في تشكيل النموذج الجغرافي للتحليل الأسلوبي. بل إن استخدامها - على الوجه الصحيح - يناط به تشخيص الأساليب على نحو موثوق به.

١٠/ ٠٤ الكيانات الأسلوبية

نجحت الجغرافية اللغوية نجاحاً ملحوظاً في رسم الحدود بين اللهجات من طريق تتبع مسارات خطوط التوزيع الصوتية والصرفية والعجمية والدلالية. وامتد نجاحها من مجال رسم الحدود المكانية إلى رسم الحدود بين اللهجات الاجتماعية، فكان هذا النجاح إرهاصاً طيباً بما يمكن أن يتحقق من نجاح لخطوط التوزيع في تحديد التمايز الأسلوبي؛ سواء على فرض وحدة المكان ونوع النصوص مع اختلاف المنشئين، أو وحدة المكان والمنشىء مع اختلاف نوع النصوص، أو وحدة نوع النصوص مع اختلاف المكان أو اختلاف المنشئين.

وتقريباً لفكرة استخدام خطوط التوزيع في التشخيص الأسلوبي نقدم مثالاً مبسطاً نفترض فيه أن لدينا من المنشئين خمسة هم، (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، وأننا فحصنا لديهم خمسة متغيرات أسلوبية هي ١، ٢، ٣، ٤، ٥. لا ريب في أننا لا نتوقع في هذا المقام انتظام خطوط التوزيع انتظاماً تامّاً على نحو يميز كل منشىء من سائر المنشئين في جميع المتغيرات؛ أي أنه من المستبعد أن يشكل كل واحد من المنشئين الخمسة جزيرة لغوية مستقلة عن سائر من عداه. ومن ثم يكون من المتوقع أن تتقاطع الخطوط، فيجمع المتغير ١ ما بين أ، ب، جـ على حين يجمع المتغير ٢ ما بين ب، جـ، د، وهكذا. ومن خلال ملاحظة **نقاط الجذب التوزيعي** (أو الحزم التوزيعية) يمكن تحديد مناط التمايز الأسلوبي بين المنشئين الخمسة، على الرغم من قيام احتمال لاشتراك بعضهم أو كلهم في متغير أسلوبي ما.

وعلى هذا النحو يمكن الكشف عن **مناطق تركز الخصائص الأسلوبية**

focal areas والمناطق الانتقالية بينها transition areas ومناطق الجزر الأسلوبية stylistic islands. ويمكن أن يعتضد إنجاز هذه المهمة بالإحصاء فقد أوضح عالم الإحصاء الأسلوبي **وينتر Winter** في بعض مقالاته كيفية استخدام الإحصاء أساساً لرسم الحدود الفاصلة بين الأساليب(١٣).

١١/ ٠ آفاق الجغرافية الأسلوبية

تجمل هذه الفقرة أهم الآفاق البحثية التي يمكن أن يكون للجغرافية الأسلوبية إسهام ظاهر في ارتيادها.

١١/ ٠١ الأسلوبيات المقارنة والتقابلية

سبق أن مازت هذه الدراسة بين اللسانيات التقريرية واللسانيات الاحتمالية (ف ١)، من جهة أن الأولى تدرس اللغة على أساس من تجاهل التنوع، حيث نصبت نفسها لدراسة ما هو مشترك وعام ومجرد، وجعلت غايتها التوصل إلى الجوامع اللسانية التي تفسر عمل العقل في اللغة وعمل اللغة في العقل. أما اللسانيات الاحتمالية فاتجهت لدراسة التنوع، وانضوت تحتها طائفة كبيرة من علوم اللسان كان من أظهرها الأسلوبيات.

بيد أن الأسلوبيات قد حصرت نفسها حتى الآن في دراسة التنوع داخل إطار اللغة الواحدة، ومن ثم كان عطاؤها للنظرية اللسانية العامة شحيحاً. أما التنوع الأسلوبي بين الألسنة المختلفة فلم تباشره الأسلوبية إلا على استحياء، سواء ما كان منه بين لغات تنتمي إلى أرومة واحدة في اللسانيات المقارنة، أو لغات متباينة الأُرومة في اللسانيات التقابلية.

ونحسب أن مسائل الأسلوبيات المقارنة أو الأسلوبيات التقابلية هي مسائل وثيقة الصلة بالجغرافية الأسلوبية، وأنها لا تزال غريبة على

اللسانيات العربية وعلى كثير من ذوي الاختصاص بها، مع أن اعتبارها جدير أن يفتح أمام الباحثين آفاقاً لمّا تمتد إليها أبصارهم. أما اللسانيات الأوروبية فقد ولجت هذا الباب منذ سبعينيات هذا القرن، لتكتشف التنوع القائم بين الألسنة المختلفة من جهة الإمكانات الأسلوبية المتاحة التي تنتجها كل منها للتعبير على المقام الواحد. ووقعت معظم تلك الأبحاث تحت ما سمي بالبلاغة المقارنة، وقليل منها مَنْ وعى الوشيجة بين هذه المسائل والدراسات المقارنة والتقابلية والأسلوبية بين اللغات.

ويتوارد هذا النوع من البحوث - غالباً - على نص واحد يكون له أكثر من ترجمة في أكثر من لغة. ويقوم على المقارنة بين السياقات المقالية والسياقات المقامية في اللغات، وعلى النظر في الجهاز الأجرومي (القواعدي) فيها للتمييز بين نوعين من القواعد كلاهما موجود في كل لغة، فأما **أولهما فهو قواعد الوجوب** categorical rules، وهي القواعد الملزمة التي تؤدي المخالفة عن سوائها إلى الوقوع في محض الخطأ، وأما **الآخر فقواعد الجواز** probabilistic rules وهي القواعد التي يجيز الجهاز الأجرومي للغة الاختيار بين ما تطرحه من أبدال. واعتبرّ ذلك في الفرق بين اللغات ذوات النهايات الإعرابية كالعربية والروسية، واللغات التي لا تعرف هذه النهايات كالإنجليزية مثلاً من جهة التقديم والتأخير (أي مقولة الرتبة)[١٤]. واعتبره في اعتداد العربية بفروق الصيغ أسماء وأفعالاً وصفات من جهة العدد (إفراداً وتثنية وجمعاً) ومن جهة الجنس (تأنيثاً وتذكيراً) على نحو تخالف به عن كثير من لغات العالم. واعتبره فيما نعانيه من انعدام التطابق بين اللغات من جهة مجالاتها الدلالية فإنك واجد - إن فعلت - مبحثاً من مباحث الأسلوبيات التقابلية بالغ الندرة والطرافة في آن معاً.

ومن خلال المقارنة بين الجهاز الأجرومي للغات بجناحيه الوجوبي والجوازي في النصوص المتواردة على ترجمة نص واحد يمكن أن نأمل في ازدهار الأسلوبيات المقارنة والأسلوبيات التقابلية.

على أن للجغرافية الأسلوبية - في هذا المبحث - مجالاً خصباً لدى دراسة مناطق التداخل اللغوي ومناطق التماس اللغوي ولاسيما في الجماعات المتباينة من جهة أصولها الإثنيّة، ذلك أن هذا الوضع ينتج بالضرورة ظواهر للتّماسّ والتداخل الأسلوبيين تفتح برصد توزيعها الجغرافي آفاقاً من البحث جديرة بأن تكون موضع التأمل والنظر.

١١/ ٠٢ التنوع المكاني الأسلوبي

إن أيسر نظرة إلى الدوريات والصحف العربية في أبوابها المختلفة من إعلان وحوادث ومقال سياسي أو اجتماعي وجدل قانوني يستيقظ أنظارنا إلى وجوه عميقة من التنوع الأسلوبي ولاتزال خارج نطاق البحث.

وتنتشر وجوه التباين على جميع مستويات المقال في ارتباطها بمحددات المقام.

وحاجتنا إلى الأطلس الأسلوبي العربي هي من حاجتنا إلى الأطلس اللغوي العربي، وإن كان الدرس اللساني في العربية لا يزال جد بعيد عن كلا المطلبين. والملحظ الذي نتوصل إليه بالنظر إلى لغة الصحافة إنما يمتد وينتشر على جميع مظاهر الإبداع اللغوي في العلوم والفنون والمصطلح العلمي وغيرها، كما أنه السطح الظاهر الذي يخفي وراءه ظواهر عميقة من التباين ذات أصول عميقة تضرب بجذورها في التاريخ

البعيد. ولا ريب في أن جمع المادة الأسلوبية وتصنيفها على الوجه المشار إليه آنفاً (ف ١٠/ ٠١) وتوزيعها جغرافيّاً داخل القطر الواحد وعلى مستوى الأقطار المختلفة لإنتاج أطلس أسلوبي عربي سيكون ذا أثر لا يستهان به في الكشف عن ظواهر العربية وإمكاناتها الأسلوبية، وفي تعريفنا بحاضرها، وبما يمكن أن يسمي الجيولوجيا اللسانية للغة العربية.

١١/ ٠٣ التنوع الأسلوبي والنموذج الجغرافي

حين يكون موضوع البحث هو الخصائص الأسلوبية لجنس من أجناس القول سواء في بعده الآني مع اختلاف المنشئين أو اختلاف المكان، أو في بعده الزماني مع وحدة المكان أو باعتبار اختلافه - يكون الباحث في مواجهة مع النصوص لا مفر معها من أن يأوي إلى منهج يعصمه من التيه. أما المنظور النقدي الصرف أو النقدي المتأسلب فقد عالج هذا المشكل ألواناً من المعالجة غلبت عليها في ظننا أحادية البعد[١٥]. ولكنها - على أي حال - موائمة للمزاج النقدي الذي يتمرد عادة على المقاربات الصارمة والإجراءات المنهجية المقننة. غير أن للمسألة حلاً آخر تقترحه المقاربة الأسلوبية اللسانية على أساس من النموذج الجغرافي في تحليل التنوع الذي ألمحنا إليه آنفاً (ف ١٠/٠٣)، ونزيده هنا وضوحاً من جهتين اثنتين: **أولاهما** جهة الإبانة عن مفهومه وفرق ما بينه وبين التسجيل والتحليل الجغرافيين للتنوع الأسلوبي، **والأخرى** جهة العلاقة بينه وبين الأسلوبيات الإحصائية التي أمحضنا للكشف عن منهجها وطرائق استخدامها جانباً من همومنا البحثية في جهود سابقة.

ونبدأ **بأُولى المسألتين** في فرق ما بين التوزيع الجغرافي للتنوع الأسلوبي

ومفهوم النموذج الجغرافي المقترح في هذه الدراسة لتشخيص الأساليب. ولاستبانة هذا الفرق ينبغي أن يتضح لنا أن اعتبار المكان جوهري في الأول، وليس كذلك الأمر في الثاني. وأن في الأول توزيعاً يجري بالفعل لمدونة لغوية مجموعة من الميدان المدروس وموزعة على خريطة هذا الميدان. أما استخدام النموذج الجغرافي لتحليل الأساليب فيعني استمداداً للنموذج الخاص بخطوط التوزيع المستخدم في الجغرافية اللغوية، واعتماده في تتبع توزيع المتغيرات الأسلوبية بين العينات المدروسة. والغاية من تطبيق النموذج هو تحديد الكيانات الأسلوبية على أساس من رصد اتجاهات خطوط التوزيع الفاصلة والواصلة بين عينات الأساليب المفحوصة، والكشف عن مناطق الجذب التوزيعي المعتمدة في رسم الحدود الأسلوبية.

وأما **ثانية المسائل** فمعقودة ببيان العلاقة بين النموذج الجغرافي والنماذج الرياضية المعتمدة في التشخيص الكمي (انظر: ف ٨). ونحن حريصون هنا على أن نؤكد أن هذين النوعين من النماذج غير متعاندين، ولكنهما متكاملان. وبيان ذلك أن النموذج الجغرافي يقتضي أن يختص كل خط من خطوط التوزيع بمتغير أسلوبي واحد لا يتعدد، حيث يقوم الخط بتحديد موقف العينة المفحوصة من المتغير الأسلوبي تحديداً قاطعاً بالسلب أو الإيجاب، أي بإثبات المتغير لها أو نفيه عنها.

هكذا يكون تنوع المفردات مقابلاً لعدم التنوع، ويكون طول الجملة مقابلاً لقصرها، ويكون تركيبها مقابلاً لبساطتها. وإذن فالنموذج الجغرافي لا يسمح للباحث عند قياس المتغير، بتسجيل الفروق النسبية بين العيناتِ وترتيبها ترتيباً تنازليّاً أو تصاعديّاً، بحسب موضعها من السّلم التدريجي

للقيم التي يسجلها المتغير المدروس.

وإذا صح ذلك - وهو صحيح - يكون القطع بتحديد الخاصية الأسلوبية سلباً أو إيجاباً تحكماً محضاً إذا لم يسبقه فحص كمي للعينات تستبين به الخاصية الأسلوبية المهيمنة، ومن ثم يجري تمثيلها من خلال خطوط التوزيع في النموذج الجغرافي. وحين تتجمع خطوط التوزيع التي تتحدد نتيجة لإعمال النماذج الرياضية، حينئذ يتشكل النموذج الجغرافي الماثل للعلاقات بين مجموعة العينات المدروسة. وهكذا تبدو علاقة التكامل بين النماذج الرياضية والنموذج الجغرافي واضحة مستعلنة.

ويتحصل لنا مما سبق عدد من الملاحظ هي - في تصورنا - على جانب كبير من الخطر من جهتين: **أولاهما** تمييز التوزيع الجغرافي للتنوع الأسلوبي الذي يتحقق في الأطلس الأسلوبي بإعمال النموذج الجغرافي، **والأخرى** التمييز بين النموذج الرياضي والنموذج الجغرافي.

وهذه هي الملاحظ المتحصلة على الترتيب:

أولها : أن الخطوط والعلاقات التوزيعية في الأطالس الأسلوبية تتولى توزيع المتغيرات الأسلوبية. أما النموذج الجغرافي فلا يعالج المتغير إلا بعد أن تثبت له صفة الخاصية الأسلوبية.

ثانيها : أن الجغرافية الأسلوبية إذ تستخدم تقنيات الخرائط والعلاقات التوزيعية لا تتعامل مع مفهوم الخاصية الأسلوبية، ولا تتغيا الكشف عن هذه الخصائص، وإنما تتعامل مع مفهوم الكيان الأسلوبي وتهدف إلى تحديده من طريق تتبع حزم المتغيرات الأسلوبية وأنماط تجمعها وتفرقها.

ثالثها : أن النماذج الرياضية تعالج المتغيرات الأسلوبية من طريق قياس تكرارها وكثافتها وتوزيعها، بغية التوصل إلى تمييز ما يعد منها خصائص أسلوبية وما لا يعد.

رابعها : أن مهمة النموذج الجغرافي تبدأ بعد انتهاء النماذج الرياضية من إنجاز مهمة التوصل إلى تقرير الخصائص الأسلوبية للعينات المدروسة.

خامسها: أن من المتوقع للنموذج الجغرافي أن تكون له قدرة كبيرة على العمل في العينات الكبيرة، وذلك لما يتمتع به من خاصية التجريد؛ إذ يحتل من هذه الوجهة في سلم التجريد رتبة أعلى من رتبة التوزيع الجغرافي.

سادسها: أن كلا هذين الضربين من المعالجة واقع تحت الجغرافية الأسلوبية، ويفتح الباب لمظهرين من مظاهر المقاربة البحثية هما: المظهر التسجيلي والمظهر التحليلي، قياساً على ما كان من أمر الجغرافية اللغوية (انظر ف٣).

١٢/ ٠ كلمة خاتمة

بدأت هذه الدراسة من مجال معرفي قارّ في اللسانيات الغربية، ولكنه غائب أو يكاد يكون في اللسانيات العربية الحديثة، ونعني به «**الجغرافية اللغوية**»، ثم انتقلت بالبحث إلى مجال لمّا تتحدد قسماته المنهجية المائزة في اللسانيات الغربية بله العربية، وهو ما اصطلحت الدراسة على تسميته «الجغرافية الأسلوبية». وقد كان من الطبيعي أن ننتقل بالاستنباط من المعلوم إلى المجهول لنستكشف موضوع «الجغرافية الأسلوبية» وركائزها وآفاقها البحثية المرتقبة.

وحاولت الدراسة أن تبرهن على وجود دور واعد للجغرافية الأسلوبية في تشخيص الأساليب. وتوصلت إلى تحديد ملامح لنموذج حادث من نماذج التحليل الأسلوبي اصطلحت على تسميته **«النموذج الجغرافي»**، ومازت بين النماذج الرياضية الشائعة في هذا المجال والنموذج المقترح، وعملت على تحرير العلاقة بينهما ببيان ما يرتبطان به من علاقة التكامل والتضافر.

والدراسة بذلك تشير إلى آفاق من البحث الأسلوبي في مجال الأسلوبيات التقابلية والتَّماسّ والتداخل الأسلوبيين بين اللغات، ودراسة التنوع المكاني والاجتماعي للأساليب.

وكشفت الدراسة عن وجود درجتين من التشكيل الأسلوبي: الأولى التشكيل الأسلوبي بحسب محددات المقام، ويحكم هذه الدرجة إطار العلاقة الجدلية بين الذاتي والموضوعي، وتتجلى في الممارسة اللغوية اليومية. أما الدرجة الأخرى فتشكيل يقع في أجناس القول الأدبية، لاسيما في الأنماط المركبة منها كالقصة والرواية والمسرحية.

ولعل فيما ناقشته الدراسة من مسائل وما رادته من سبيل ما يقنع بأن للأسلوبيات المعاصرة آفاقاً لما ترصد أفلاكها، وبأنه لا يزال لدراسة العربية وتاريخها وإبداعها في الأسلوبيات اللسانية مستراد ومذهب.

وتطمح الدراسة - من قبل ومن بعد - أن تكون قد استحدثت من التساؤلات والمشكلات أكثر مما قدمت من الجوابات والحلول.

الحواشي والمراجع

(١) يقول الإمام السيوطي في تقديمه كتابه «**المزهر في علوم اللغة وأنواعها**»:
«**هذا علم شريف ابتكرت ترتيبه، واخترعت تنويعه وتبويبه، وذلك في علوم اللغة وأنواعها، وشروط أدائها وسماعها، حاكيت به علوم الحديث في التقاسيم والأنواع**».
انظر: السيوطي: «**المزهر**» بتحقيق محمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧، ص١.

(٢) N.Chomsky; **Aspects of the Theory of Syntax**, Mass. 1965, pp. 3 - 4.

(٣) في أولية الجغرافية اللغوية وتطورها انظر فصلًا بعنوان:
"Linguistic Geography: The Foundation of Methods" M.Ivič; **Trends in Linguistics**, Mouton, 1970: pp. 78 - 81.

(٤) ثمة نقد تفصيلي لتقنيات جمع المادة في الأطالس اللغوية يرجع إليه في:
سعد مصلوح: «عن مناهج العمل في الأطالس اللغوية»، **حولية كلية دار العلوم**، ع ٧، ١٩٧٦، ص ص ١٢٢ - ١٢٥.

(٥) بحث قرىء في ندوة «المصطلح العلمي العربي نظراً وتطبيقاً» التي عقدتها في تونس ١٩٨٦ المنظمة العربية للمواصفات والتقييس. وانظر أولية الفكرة في:
سعد مصلوح: «**دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة**» القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٩، ص ص ٥٣ - ٥٤.

(٦) في بحث بعنوان: «**الجغرافية اللغوية الأمريكية في ميزان علم الاجتماع**» American Linguistic Geography, A Sociological Appraisal نشر في مجلة Word, vol. 12, No. 20, 1956 انتقدت عالمة الاجتماع جلينا روث بيكفورد Gelenna Routh Pickford أطلس نيو آنجلاند نقداً مريراً، وذكرت أن المدة التي استغرقها الأطلس ما بين العمل الميداني ونشره كانت كافية لأن تجعل منه أطلساً قديماً وهو في بداية ظهوره، وذلك لما أحرزته تقنيات المقابلة والتقنيات الإحصائية والدراسات الاجتماعية والنفسية من تقدم كبير لم تظهر آثاره في ذلك الأطلس.

(٧) سعد مصلوح: «في النص الأدبي: دراسة أسلوبية إحصائية» ط ٣، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ٢٧ - ٢٨.

(٨) السابق، ص ص ٢٨ - ٣٣.

(٩) انظر تعريفاً مفصلًا بالنماذج الرياضية للتشخيص الأسلوبي في المرجع السابق، ص ص ٥٢ - ٥٧.

(١٠) تكاد تخلو المكتبة العربية - في حدود علمنا - من هذا الباب إلا بعضاً من الأعمال التأسيسية من بينها:

- بعض الخرائط اللغوية التي وضعها برجستراسر لتجمعات سكانية في سوريا ولبنان (نشرت عام ١٩١٥).

- **الأطلس الصوتي لمحافظة الشرقية**، وهي الرسالة التي حصل بها المغفور له بإذن الله فهمي أبو الفضل على درجة الدكتوراه من ألمانيا.

- **دراسة صوتية للهجات المنيا في ضوء الجغرافيا اللغوية**، وهي الرسالة التي حصل بها كاتب هذا البحث على درجة الماجستير من كلية دار العلوم عام ١٩٦٨.

(١١) N.E Enkvist; **Linguistic stylistics**, Mouton, 1973, pp. 58 - 9.

(١٢) انظر مثلًا لهذا الضرب من الدراسة في:

سعد مصلوح: «**مؤشرات لغوية إحصائية في عناوين الصحافة العربية: مصر - ليبيا - السودان**»، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، ١٩٨٥.

(١٣) Werner Winter, "Styles and Dialects" in **Statistics and Stylistics**. ed. L. Doležel and R.W.Baily, New York, 1969, p.3.

(١٤) راجع المبحث الثاني من هذا الكتاب ففيه معالجة بلاغية مقارنة لمقولة الرتبة في لغات على مادة مختارة من العربية والإنجليزية والروسية.

(١٥) من شواهد المعالجة النقدية للغة الشعر انظر:

محمود أمين العالم «لغة الشعر العربي وقدرته على التوصيل»، **المجلة العربية للثقافة**، مارس ١٩٨٢، ص ص ٢٣١ - ٢٥٣.

المبحث الرابع

حاشية أسلوبية
على
لغة الخطاب النقدي

المبحث الرابع

حاشية أسلوبية
على
لغة الخطاب النقدي

٠ - فاتحة

٠/ ٠١ إذا ارتضينا في هذا السياق مصطلح **«الخطاب النقدي»** علامة على ما يقدمه النقاد من معالجة لنصوص الأدب، أو تناول للنصوص النقدية فيما يعرف بنقد النقد - لَزِمَنا من القبول **«بالخطاب»** أن يكون ثمة قائم بالخطاب، ومقصود به، وغايةٌ مبتغاةٌ منه، وحاصل ذلكم هو اكتمال دائرة التواصل بين طرفين كلاهما مُعْنىً بالنص الأدبي، يراه مستحقاً للحفاية والمثاقفة والتأمل.

ومعلوم أن البيان والإفادة هما شرطا ماهية لحصول التواصل، وأن الناقد الذي يتصدى لمعالجة النص الأدبي بالقراءة النقدية إنما يتصدى لهذه المهمة من ذات نفسه، غير منتظر من عامة القراء رجاءً أو ضراعة؛ إذ آنس في نفسه وسيطاً ذكياً مؤهلاً بين النص وقارئه؛ هذا الذي تواضعت به إمكاناته على التحليل والتعليل، وإن لم تخنه فطرته اللغوية وذائقته الفنية في غالب الأحيان، فانفعل للنص بالطرب والإعجاب غير مدرك لذلك كُنهاً، وغير قادر في الأعم الغالب على أن ينوط إعجابه وانفعاله بأوصاف ظاهرة منضبطة يمكن رجعها إلى عالم النص.

٠/ ٠٢ وينجرُّ البيان السابق من لغة النص النقدي إلى اللغة التي يصطنعها

النقاد في معالجة النقد، وهي اللغة المنعوتة عند كثير من أهل النقد **«باللغة الشارحة»**، ويجعلون منها في ذاتها موضوعاً من موضوعات فلسفة النقد. وينبغي أن يكون لهذه اللغة بمقتضى التسمية من نعتها نصيب. والشرح في اللغة التوسيع؛ تقول: **«شرح الله صدره أي وسعه لقبول الحق، وشرح الحديث أي فسره ووضحه وأبانه»**. وللتوسيع والبيان درجات ومراتب؛ غير أنك إذا ذهبت تتقصى كثيراً مما أدرجه أصحابه تحت مفهوم اللغة الشارحة من ضروب نقد النقد - تقليدِيِّهِ وحداثِيِّهِ - ربما صعب عليك أن تجد الوصف طبقاً على الموصوف، وربما وجدت في نعت كثير من النصوص التي تغيَّت نقد الخطاب النقدي بالشرح ظلماً لها وللغة؛ وسواء علينا في ذلك أحملنا معنى الشرح على الإيضاح والتفسير والبيان أم على التوسيع المفضي للقبول، إلا إذا كانت الدلالة المصطلحية **«للشرح»** هنا هي من قبيل **«الإشارات الحرة»** على سنَّة فريق من النقاد. ولست أدري - إذا ما كنا بصدد المعالجة النقدية للنص - كيف يمكن رفع التناقض بين **«حرية الإشارة»** و**«صرامة المواضعة المصطلحية»**؟

٠/٠٣ إن القضية على ما يبدو لا يمكن حصرها في **«المشكل المصطلحي»**؛ إذ هي تتخطاه إلى خصائص الواسطة اللغوية الموصلة، سواء في بنيتها النحوية والمعجمية الظاهرة أو في منظومة المفاهيم والعلائق المستكنة وراء ظاهر الخطاب على نحو يستدعي فيه بعضها بعضاً، ويتعلق فيه بعضها ببعض. من ثم نحت هذه الورقة إلى إعمال أدوات البحث الأسلوبي اللساني في نماذج متنوعة من الخطاب النقدي العربي؛ لتكشف بوسائل التشخيص الأسلوبي الإحصائي ما تنطوي عليه من خصائص تُخِلّ بمفهوم **«الشرح»** في **«اللغة الشارحة»** وبوظيفة البيان في لغة النقد، مما يدخل

الضيم على جوهر النصوصية فيها. وبذلك يقع هذا البحث في مجال **«أسلوبية لغة النقد»** التي هي تفريع على **«لسانيات نقد النقد»**، وهو مجال أحسب أن سوابق المعالجة فيه نادرة، إن لم تكن في حكم المعدوم.

وقد انتظمت الدراسة في متوالية بحثية على الوجه الآتي:

١ - العينات المختارة ومسوّغات الاختيار.

٢ - الفروض والمقاييس.

٣ - النتائج والتحليل.

٤ - الخلاصة.

وفيما يلي تفصيل وبيان:

١/ ٠ العينات المختارة ومسوغات الاختيار

أخضعت الورقة للفحص النصوص الآتية:

(١) **طه حسين: «الخمر عند أبي نواس»**

[حديث الأربعاء، ط ٩، دار المعارف، مصر، ٢/ ٨٣ - ١٠٢]

(٢) **عباس محمود العقاد: «أبو نواس: الحسن بن هانئ»**

[دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٦٨، ١٣٧ - ١٥٣]

(٣) **محمد النويهي: «الخمر»**

[نفسية أبي نواس، ط ٢، الخانجي، القاهرة، د. ت، ١١ - ٥٣]

(٤) **يوسف خليف: «أبو نواس»**

[في الشعر العباسي: نحو منهج جديد، دار غريب، القاهرة، ٥٠ - ٦٨]

(٥) **أدونيس (علي أحمد سعيد): من: «القبول» و«التساؤل»**

[**مقدمة للشعر العربي**، دار العودة، بيروت، ط ٤، ١٩٨٣، ٢٧ - ٥٤]

(٦) **كمال أبو ديب: «نقد لإحدى خمريات أبي نواس»**

[**جدلية الخفاء والتجلي**، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٣، ١٩٨٤، ٢٢٢ - ٢٢٦]

(٧) **طه حسين: «في النظم - أنفاس محترقة لمحمود أبي الوفا»**

[**حديث الأربعاء**، دار المعارف، القاهرة، ط ٨، ٣/١٨٦ - ١٨٩]

ويرى القارئ في المختار من العينات ضروباً من النقد تتردد بين طرفي التجديد والحداثة. وعلة ذلك أن الورقة لا تحاكم ناقداً متعيناً ولا اتجاهاً متعيناً، وإنما تنصرف إلى أسلوبية النص النقدي وخصائصه اللسانية، لعلها تستطيع بوسائل بسيطة ومباشرة أن تستكشف بعض المؤشرات الكمية الدالة فيها. وهي لا تتحيز في ذلك إلا إلى الرؤية اللسانية التي تعتصم بها، وتعتمدها، وتثق في قدرتها على استظهار الراجح من الشائل، والمفضول من الفاضل .

ومعظم هذه النصوص تدور على موضوع واحد أو هي قريب من ذلك، وإن كان ذلك ليس شرطاً من شروط الضرورة، بل هي من قبيل الشرط التحسيني الذي ييسر المقارنة واستنباط الفروق.

٢/ ٠ الفروض والمقاييس

٢/ ٠١ تفترض هذه الدراسة أن النصوص السابق ذكرها يشترك كلها أو جُلّها في ظواهر عامة، تقعد بها عن أداء الوظيفة النقدية، وتبتعد بها عن الوفاء

بما نحسبه شروطاً واجبة الحضور في لغة المعالجات العلمية.

والتماساً للأسباب والعلل تفترض الدراسة رجع هذه الظاهرات إلى:

(١) التناسب الكمي بين التحليل والاستشهاد.
(٢) مجازية اللغة.
(٣) العلاقة الكمية بين المضمون والعبارة.

وليس مراداً بما سبق أن هذه العلل حاضرة في جميعها بدرجات متساوية، ولا أنها حاضرة جميعها في نصٍّ نصٍّ منها، ولكن المراد بهذه الفروض هو أن في مجموع هذه النصوص تمثيلاً جيداً لهذه الظاهرات مجتمعة، ولعل سياحات أخرى في عالم الخطاب النقدي أن تمدنا بما هو أجود تمثيلاً وأوضح إبانة عما نحن صدد علاجه من ظاهرات، وحسبنا هنا أن نجتزئ بدلالة الإحصاء عن الاستقصاء.

وتقترح الورقة عدداً من المقاييس البسيطة لفحص الفروض الثلاثة، وبيانها فيما يأتي من مطالب البحث.

٢/٢٠ مقياس كثافة الاستشهاد

من المَلاحظ البيِّنة على كثير من نصوص النقد أنها تتسم بحشد الشواهد من الأعمال الأدبية، والاستكثار من إيرادها لأدنى ملابسة ولغير ملابسة.

حينئذ لا يكون النص الأدبي موضوعاً للتحليل بما هو نص ذو كينونة وتفرد، ولكنه يتكسر إلى شواهد يجري تشعيثها في أثناء النص النقدي، والربط بينها نحواً من الربط الضروري أو المسوّغ حيناً، وغير الضروري وغير المسوّغ في أحيان كثيرة.

والواضح المستعلِن لمن اعتاد قراءة كثير من مصنفات النقد أن أعاظم الشعراء والكُتّاب كثيراً ما حظوا بأهون الدراسات، وأن المنشئ كلما علا كعبه في الصناعة الأدبية كان نصيبه من سوء الدرس أَوْفىٰ وأوفر، ذلك أن كينونة العبقرية تكون من الخفاء والتعقيد والإحكام واللطف بحيث يصعب اختراقها أو استيعابها إلا بوسائل وأدوات تكافئها دقة ورهافة وتلطفاً، وإذ كان تحصيل ذلك صعب المنال تأبت قامة الأديب العبقري على المتعلقين بأذياله من أهل النقد، وانفسح بذلك باب الاستشهاد، حتى تغدو شواهد النص المنقود عكازات تتوكأ عليها نصوص نقدية شلّاء، **(ولعل العبارة الأخيرة أن تكون من باب الشعرية المبينة)**.

ويقتضي الإنصاف أن نقرر تفاوت شيوع هذه الظاهرة من اتجاه إلى اتجاه، ومن ناقد إلى ناقد، ومن نص إلى نص. بيد أن همّنا الأول هنا هو استظهار وجودها، والتماس الطريق إلى قياسها، واستيقاظ الأنظار من خلال ذلك إلى ظاهرة من ظاهرات النص تُباعِدُ بين لغة الخطاب النقدي والصبغة العلمية، وتجعل منه خطاباً قريب الغور، يقول صاحبه كثيراً وإن كان لا يقول شيئاً.

وتفترض الدراسة أن قياس النسبة التي يحتلها الكم الاستشهادي إلى الطول الكلي للنص النقدي يمكن أن تكون مؤشراً شكلياً دالاً على مدى عناية الناقد بالجانب التحليلي، وتَجَافيه عن حشد الشواهد والتكثر منها، وإعطاء النص المدروس قسطه الموفور من عناية الباحث لسبر أغواره واستكناه دلالاته، ومن ثم فإن خارج القسمة الناتج من حساب هذه النسبة ينتج لنا رقماً يتذبذب صعوداً وهبوطاً من نص إلى نص؛ ليعبر لنا عن هذه

الخاصية، كما تتذبذب الأرقام التي يسجلها مقياس الحرارة صعوداً وهبوطاً لتعلِمَنا باختلاف درجات الحرارة في الشيء المقيس. وباعتبار ما سبق أن توصلت هذه الدراسة إلى مقياس إحصائي تحسبه دالاً على ما استنبط من أجله؛ ومن ثَمّ يتخذ المقياس صورة المعادلة الآتية:

$$\text{كثافة الاستشهاد} = \frac{\text{كَمّ الشواهد}}{\text{الطول الكلي للنص}}$$

وقد اتخذ «**السطر**» وحدة للقياس.

٢/٠٣ مجازية اللغة

٢/٣/٠١ إضـاءة

ليس من المتوقع في نص لغوي أن يبرأ كل البراءة من التراكيب ذات الخاصية المجازية، إذ المجاز متغلغل في نسيج اللغة لا تكون إلا به، ويصدق ذلك بقياس الأَوْلى إذا كان النصُّ الدارسُ نصّاً يعالج عملًا من أعمال الأدب، أو منتمياً إلى العلوم الإنسانية بوجه عام، وإذن فالحديث هنا ليس عن خاصية المجاز وجوداً وعدماً، بل عن تفاوت في درجات وجودها.

إن ارتفاع كثافة المجاز في النص النقدي يفسره - في رأي هذه الدراسة - ضيق ذرع الناقد بالعبارة العلمية القادرة على حمل المضمون النقدي، أو عجزه عن اللحاق بها والتقاطها. وربما يُعَبِّر هذا الرأي عن موقف مبدئي لكاتب هذه الدراسة من اتجاهات نقدية بعينها، قامت على الاعتداد بأدبية اللغة النقدية واستبدالها بعلمية المعالجة. ومعلوم أن هذه الاتجاهات تتذبذب بين طرفين نقيضين: تقليدي مسرف في تقليديته، وحداثي متطرف في حداثته. غير أن الطرف الأول يرتكب هذه الطريقة عن استسلام مذعن، والتذاذ بالقدرة

على الإنشاء والمهارة به. ويرتكبها الطرف الآخر عن فلسفة لا تؤمن بعلمية النقد، أو فلسفة تتخذ من علمية النقد دعوى تتترس بها في حجاجها النقدي مع الاتجاهات المخالفة، وإن كانت في حقيقة أمرها مقطوعة الرّحم بالعلمية قولاً واحداً. وكلها مِمَّا يدعي له أربابُه باللسانيات وصلاً، وأحسب أن اللسانيات لا تقر لهم بذاك. ومن هنا صَحّ لدينا تقسيم هذه النزعات النقدية إلى مقاربات لسانية ونزعات متألسنة (يدخل تحتها المقاربات البنيوية والتفكيكية). وهي التفرقة التي ظهرت لدى بعض النقاد تحت عنوان **«النقد الألسنيّ الصارم»** و**«النقد الألسني غير الصارم»**.

غير أن علمية اللغة النقدية - في رؤية هذه الدراسة أيضاً - هي في إحكامها، والإحكام لا ينافي الجمال، والجمال لا عُلقة له على جهة الضرورة بكثافة المجاز، وكثافة المجاز حجاب مستور بين لغة النص النقدي وتحصيل العلمية فيه، وكل أولئك أمور ينبغي أن ينماز بعضها من بعض؛ ففي الخلط بينها فساد كبير.

وفي هذا المطلب من هذه الحاشية اللسانية نقترح طريقة لفحص الخاصية المجازية في لغة الخطاب النقدي هي - فيما نرى - مؤشر كمي دالّ على تشخيصها. وفيما يأتي تعريف بها، وبكيفيات تطبيقها، والإفادة منها.

٢/ ٣/ ٠٢ مقياس كثافة المجاز

حين تعمد بعض النصوص النقدية إلى اعتماد **اللغة التصويرية figurative language** التي هي خصيصة مائزة للغة الأدبية - على جهة الإجمال - يكتسب اختبار المقاييس الأسلوبية المصممة لهذا الغرض وإعمالها في النص النقدي مشروعيته العلمية، ومن هنا فزعت هذه الدراسة إلى مقياس **كثافة المجاز**

denisity of metaphoric language، وهو مقياس سبق لنا إعماله في دراسة سابقة عالجت لغة الاستعارة في دواوين البارودي وشوقي والشابي بالتشخيص الأسلوبي الإحصائي، وقد صيغت معادلة كثافة المجاز فيها على الوجه الآتي[1]:

$$\text{كثافة المجاز} = \frac{\text{عدد المركبات اللفظية المجازية}}{\text{مجموع المركبات اللفظية في النص}}$$

ويقصد **بالمركب اللفظي المجازي** - هنا على جهة التخصيص-: الاختيار المعجمي الذي تقترن بمقتضاه كلمتان اقتراناً دلاليّاً ينطوي على تعارض - أو عدم انسجام - بمخالفته عن الاستعمال المتوقع، ومن ثم يتولد عنه بالضرورة مفارقة دلالية تثير لدى المتلقي شعوراً بالدهشة وعدم الألفة. ويتخذ المركب اللفظي من الوجهة النحوية أشكالًا هي:

١ - المركب الفعلي:

أ - فعل مبني للمعلوم + فاعل

ب - فعل مبني للمجهول + نائب فاعل

جـ - اسم + فعل مبني للمعلوم

د - اسم + فعل مبني للمجهول

٢ - المركب المفعولي:

فعل + مفعول

٣ - المركب الوصفي:

موصوف + صفة

٤ - **المركب الإضافي:**

مضاف + مضاف إليه

وليس يعنينا في هذا المقام أن نفحص تصنيف المركبات المجازية بحسب النقل الدلالي إلى إحيائية وتجسيمية وتشخيصية وتجريدية، بل همُّنا هو الإشارة إلى مجرد وجودها، والاستدلال على وزنها الكمي في تشكيل النص النقدي.

٢/ ٤٠ أشكال العلاقة بين المضمون والعبارة

ربما تكون العبارة في النص النقدي مقدودة على المضمون في قصد وإحكام، وربما تنطوي على قسط وافر من التكرار والترديد يخل بالوزن النسبي للعلاقة بين المضمون والعبارة.

ولقد عالجت البلاغة العربية هذا المبحث تحت ما سمته الإيجاز والإطناب والمساواة. غير أن هذه المفاهيم التي هي ذات مدلول كمي في جوهرها لا تزال في حاجة إلى الطرق الإحصائية المنضبطة القادرة على وصفها وتشخيصها.

وتقترح الدراسة لهذه المهمة عدداً من المقاييس الإحصائية، منها ما سبق لنا إعماله لغير هذه الغاية، ومنها ما نسوقه هنا ابتداء، وهذه هي:

٢/ ٤/ ٠١ مقياس تنوع المفردات

سبق لنا إعمال مقياس **تنوع المفردات** **vocabulary diversification** في فحص عينات من كتابات العقاد والرافعي وطه حسين[٢]، وكان لنا في إعماله غايتان:

الأولى: أنه يعين على معرفة جانب من أهم جوانب صناعة الإنشاء عند الكاتب، والكيفيات الصياغية التي يتصرف بها في ثروته المعجمية.

الثانية: أن المقياس يصلح - عند الموازنة بين أكثر من نص لأكثر من كاتب - مؤشراً دالّاً على تمايز الأساليب بين المنشئين من حيث الثراء المعجمي(٣).

وقد أضفنا **ثالثة** إلى هاتين استظهرنا فيها علاقة خاصية تنوع المفردات بصعوبة الأسلوب؛ حيث إن الكاتب أو الشاعر الذي يتميز بنسبة تنوع عالية في المفردات؛ أي بوجود عدد كبير من **الأنماط المعجمية lexical types** يلجأ عادة إلى استخدام كلمات غير مألوفة لكي يزيد من تنوع ألفاظه(٤).

أما الرابعة التي تضيفها هذه الدراسة فهي الربط بين ارتفاع نسبة التنوع أو انخفاضها وما نقترح له مصطلح «**الفضفضة**» مكافئاً عربيّاً للمصطلح الإنجليزي redundancy (وذلكم من قولنا: درع فضفاضة وكلام فضفاض). وخلاصة الفرض أن انخفاض نسبة التنوع يرتبط بزيادة فرص التكرار، وزيادة التكرار معناه اتساع مساحة العبارة على حساب المضمون. وليس فيما وقع لنا من أدبيات الدرس الأسلوبي وجود لإعمال هذا المقياس للتوصل إلى تشخيص للعلاقة الكمية بين المضمون والعبارة. ولكننا نقترحه ابتداءً، ونراه فرضاً جديراً بالاعتبار والاختبار.

وقد سُقنا بياناً مفصلًا في غير هذا المكان لأربع طرق يمكن اختيار أيٍّ منها لقياس التنوع، وذكرنا ثمة أن جميعها صالح لقياس هذه الخاصية، وأن إيثار إحداها على سائرها أمر مرده إلى الباحث والغاية من البحث. ونقول هنا

إن حسابها بالنسبة لما نحن صدده **بإيجاد النسبة الكلية للتنوع** Over - All TTR - كافٍ لتحقيق المراد(٥).

وبياناً لهذه الطريقة نقول - على سُنَّة الاختصار - إنها حساب للنسبة بين الكلمات المتنوعة في النص - ويسميها **و. جونسون** W. Johnson صاحب فكرة المقياس **بالأنماط** types، والمجموع الكلي للكلمات التي يتكون منها النص - ويسميها هو أيضاً **بالتحققات** tokens، ومن هنا جاء اختصار تسمية المقياس إلى TTR (أي **Type - Token Ratio**).

ويقتضي المقياس أن نُدخل في دائرة الأنماط كل كلمة جديدة ترد في النص لأول مرة مع احتسابها مرة واحدة في العدد مهما تتعدد مرات ورودها في المادة التي هي موضوع الفحص. وبعد إحصاء عدد الكلمات المتنوعة **«الأنماط»** يتم إيجاد نسبة التنوع بقسمة عددها على حاصل الجمع الكلي لكلمات النص **«التحققات»**.

٢/ ٤/ ٠٢ مقياس القابلية للتلخيص

ذلكم هو المقياس الثاني الذي تقترحه هذه الدراسة لاختبار العلاقة الكمية بين المضمون والعبارة؛ فحيث تكون قابلية النص للتلخيص مع الإبقاء على فكرته الرئيسة وتشكيل فِكَره الجزئية - عالية تكون نسبة الفضفضة عالية كذلك. ويهبط النص بالقدر نفسه في سلّم **الكفاءة** efficiency **والفعالية** effectivness **والملاءمة** appropriateness(٦).

ويقتضي تطبيق هذه المقاييس على نصٍّ ما أن يقوم الباحث بإجراء تحليل أولي للنص يحدد به الفكرة الرئيسة والفكر التفصيلية التي يتضمنها. وهي

الفِكَر التي يفترض الباحث ألا يخلو أي تلخيص جيد من الإشارة إليها، ثم يطلب إلى عدد من أولي الاختصاص أن يقوموا بتلخيص النص المفحوص في حدود يسترشدون بها (في عشرين سطراً مثلًا)، ثم يقوم الباحث بفحص التلخيصات ليأخذ منها أو يدع بحسب وفائها بالشروط، ثم يُجري حساب نسبة الطول بين النص وكل تلخيص من تلخيصاته، وإيجاد متوسط لهذه النسبة يكون هو المؤشر الكمي المطلوب.

وسَنقصر معالجتَنا في هذه الدراسة على الاستدلال بمقياس نسبة التنوع في المفردات، مرجئين إعمال مقياس القابلية للتلخيص في النصوص النقدية إلى قابل، نظراً لتعدد جهات هذا المقياس، وتعقد محدداته مما ينبغي معه إفراده بمبحث قائم برأسه.

تلكم كانت هي الفروض التي نقترح اختبارها بإعمال المقاييس الملائمة السابق بيانها في لغة الخطاب النقدي كما تمثلها العينات المختارة.

٣/ ٠ النتائج والتحليل

نُثبت في هذا المطلب ما انتهى إليه القياس من نتائج وفقاً لما اتبع من ترتيب في عرض الفروض والمقاييس.

٣/ ٠١ قياس كثافة الاستشهاد

جرى تطبيق هذا المقياس على النصوص الأربعة الأولى، وذلك بحساب النسبة بين عدد السطور التي تنتمي إلى الشواهد وعدد السطور التي يشتمل عليها النص، فكانت النتائج على الوجه الآتي:

(١) النص الأول لطه حسين:

كثافة الاستشهاد = $\frac{٢٢١}{٤٥٨}$ = ٠,٤٨

(٢) النص الثاني للعقاد:

كثافة الاستشهاد = $\frac{٨٩}{٣٢٣}$ = ٠,٢٨

(٣) النص الثالث للنويهي:

كثافة الاستشهاد = $\frac{٢٥٣}{١٠٠٦}$ = ٠,٢٥

(٤) النص الرابع ليوسف خليف:

كثافة الاستشهاد = $\frac{١٩٣}{٤٦١}$ = ٠,٤٢

يبدو واضحاً للمتأمل تقارب شديد بين العقاد والنويهي من جهة، وبين طه حسين ويوسف خليف من جهة أخرى من حيث نسبة كثافة الاستشهاد. ولا يجهل باحث أن التجانس والتنافر في التوجه المنهجي يمكن أن يفسر بُعْد ما بين الفريقين، وقرب ما بين المنتمِيَيْن منهما إلى التوجه الواحد. فأما موقف طه حسين من المنحى النفسي الذي انتحاه العقاد والنويهي - على ما بينهما من خلاف - فقد صرح به في نقده الذي استلحقه النويهي في كتابه «**نفسية أبي نواس**»، إذ يقول عن صاحب الكتاب إنه «**هو الذي فتح باب هذا الشر. وإن الحساب بين النويهي وأبي نواس سيكون حساباً منكراً عسيراً، وإن الحساب بين أبي نواس والأستاذ العقاد سيكون شاقاً ثقيلاً**»، ثم حمّل النويهي تبعة هذا الإسراف الذي «**التوى بقراءة الشعر عن الطريق السواء**». ويقول طه حسين في ختام مقاله ساخراً من التحليل النفسي: «**وقد أنتج التحليل النفسي**

لنا النرجسية في كتاب الأستاذ العقاد، وأنتج لنا في العام الماضي ذلك الرجل الذي أصابته عقدة أوديب»[7].

والمؤشر يبقى دالاً حتى مع اعتبار وجوه الخلاف والاختلاف بين النقاد الأربعة، فاتساع مساحة التحليل على حساب الاستكثار من الشواهد مرتبط - في رأينا - أوثق ارتباط بوضوح المرجعية المنهجية واستعلانها عند العقاد والنويهي، وكمونها وتقنعها عند طه حسين وخليف.

وليس يعني هذا ميلاً من هذه الدراسة إلى فريق دون فريق؛ إذ إن التوجه الذي تتبناه مغاير لتوجه كلا الفريقين بالكلية، ولكنه حكم على ضربين مختلفين من لغة الخطاب النقدي، أمكن الاستدلال عليهما باستخدام مؤشر كمي بسيط، ولكنا نحسبه قادراً على الكشف والتشخيص.

٣/ ٠٢ قياس كثافة المجاز

أخضعت الدراسة لهذا المقياس:

أ - الصفحات ١٣٧ - ١٤٣ من نص العقاد (رقم ٢)
ب - الصفحات ١١ - ١٦ من نص النويهي (رقم ٣)
د - الصفحات ٢٧ - ٣٠ نص أدونيس (رقم ٥)
جـ - الصفحات ٢٢٢ - ٢٢٦ نص كمال أبو ديب (رقم ٦)

وقد جرينا في ذلك على ما سبق لنا اتباعه في دراسة لنا أسلفنا الإشارة إليها، وهو ما سميناه ثمة طريقة **تبسيط الجملة kernalization**؛ أي تحويل الجملة في النص المدروس إلى **«سلسلة من الجمل البسيطة تأخذ فيه المركبات اللفظية أحد أشكال المركبات النحوية التي سبقت تسميتها»** (انظر

في هذه الورقة ٢/٣/٢). وانتهى بنا الإحصاء إلى النتائج الآتية:

أ - نص العقــاد = $\frac{٦٢}{٣٣٣}$ = ٠,١٩

ب - نص النويهي = $\frac{١٥٢}{٦٣٠}$ = ٠,٢٤

ج - نص أبو ديب = $\frac{٢٤٣}{٤٨٦}$ = ,٥٠

د - نص أدونيس = $\frac{١٠٩}{٢٦٠}$ = ,٤٢

وتظهر النتائج تدرجاً لافتاً في كثافة المجاز بين النقاد الأربعة طرفاه النقيضان: العقاد وأبو ديب، كما يبدو التقارب واضحاً بين العقاد والنويهي من جهة، وبين أبو ديب وأدونيس من جهة أخرى، ووثاقة صلة عبارة الأولين بخصائص العلمية، وعبارة الأخيرين بخصائص الشعرية، كما تؤكد اشتمال عبارة أدونيس على ما أسميه ظاهرة **«الانفلات المجازي»** مما يجعل من نقده شعراً على الشعر، على تفاوت ما بين الشعرين على سلم الإبداع.

ولمن شاء دليلاً على **«الانفلات المجازي»** لدى أدونيس نسوق النماذج الآتية:

> **الدهر المعتم/ البطولة الشفافة/ الصلابة العفوية/ قصيدة ترسم أيام القلب/ قَفا العالم الصحراوي ووجهه/ العناد البخيل/ العناد العاري/ المطلق الأرضي/ يجلس في الحرارة الشاغرة / . . .**

وعلى ذلك فقِسْ! . .

٣/ ٠٣ قياس العلاقة الكمية بين المضمون والعبارة

قديماً أفردت البلاغة العربية في صيغتها السكاكية مبحثاً في علم المعاني لاستظهار علاقةٍ شبه كمية بين المضمون والعبارة، أو ما يندرج تحت

المقولتين الشهيرتين: اللفظ والمعنى. وأدرجت هذه العلاقة في تصنيف ثلاثي هو: الإيجاز والمساواة والإطناب.

وعلى الرغم من استعلان التدرج الكمي في المفاهيم الثلاثة استبانت صعوبة تحديد المعايير التي يمكن بها وضع العلاقة قيد الضبط، وهو غاية الغايات في التوجه المنهجي لدى الإمام السكاكي؛ إذ كيف يمكن تعرف زيادة المعنى على اللفظ أو زيادة اللفظ على المعنى، أو مساواة منهما للآخر على جهة اليقين، أو على جهة تكون أقرب إلى اليقين؟

ذلكم هو السؤال الذي تحاول هذه الدراسة أن تقارب حدوده، وتقتحمها بوسائل الأسلوبية الإحصائية، واقترحت للإجابة عليه معيارين:

أولهما: مقياس تنوع المفردات، وهو مقياس قارٌّ في الأسلوبية الإحصائية، ولكن لم يسبق توظيفه - في حدود علم الباحث - لقياس هذه الخاصية.

والآخر: مقياس القابلية للتلخيص.

وتحاول الدراسة هنا بيان إجراءات إعمال المقياس الأول وتوظيفه مؤشراً لقياس هذه العلاقة. ويتمثل الجهد البحثي كله أو جله هنا في إمداد المقولات البلاغية بمعايير موضوعية تكون أداة لتعليل الأحكام وإناطتها بالوصف الظاهر المنضبط. وفي هذا المقام جرى تطبيق المقياس الأول على:

١ - نص لطه حسين (النص رقم ٧)، وهو نص مجتزأ من نقده لديوان «**أنفاس محترقة**» للشاعر «**محمود أبو الوفا**»، واضعين إياه موضع المقارنة مع نص أدونيس (رقم ٥)، ونص النويهي (رقم ٣).

وقد شملت المقارنة الكلمات الألف الأولى من هذه النصوص.

وجاءت النتائج على الوجه الآتي:

أ - نص طه حسين:

النسبة الكلية لتنوع المفردات = $\frac{٣٧٧}{١٠٠٠}$ = ٠,٣٨

ب - نص النويهي:

النسبة الكلية لتنوع المفردات = $\frac{٤٨٦}{١٠٠٠}$ = ٠,٤٩

نص أدونيس:

النسبة الكلية لتنوع المفردات = $\frac{٤٤٥}{١٠٠٠}$ = ٠,٤٥

ويبدو من النتائج واضحاً أن **نص طه حسين** هو أقل النصوص حظّاً من تنوع المفردات، وهو ما يتناسب عكساً مع التكرار، ذلك أن تنوعاً أقل يعني تكراراً أكثر، ويمكن الاستدلال بذلك على نحافة المضمون وترهل العبارة، أو ما نسميه بظاهرة الفضفضة (أو الفضول) في النص.

ويأتي **نص أدونيس** ثانياً من حيث نسبة التنوع، ويليه **نص النويهي** الذي يحتل رأس القائمة في هذه الخاصية. وتلحظ أن نصيْ أدونيس والنويهي يكادان يتقاربان، لدرجة يمكن أن تسوغ التسوية بينهما من حيث العلاقة الكمية بين المضمون والعبارة. ولكنا نتساءل:

أحقاً هي كذلك؟ ربما كان الجواب نفيّاً. ومردّ ذلك إلى محدِّديْنِ يجعلان من إعمال هذا المقياس للتوصل إلى تشخيص كمّي للعلاقة بين

المضمون والعبارة - أمراً مشكلاً، وتحفِز الباحث إلى التماس العلة لذلك، وإلى استظهار الإجراء الضابط لهذا المقياس، وهذان هما:

(١) المفردات الواقعة تحت الترادف أو ما يشبه الترادف، وهي مفردات متنوعة من حيث اللفظ، أما من حيث المعنى فهي قريب من قريب.

(٢) الصياغة الموازية، حيث يتم إنتاج المعنى في صور لفظية متنوعة كترادف الجمل، أو التعبير بالسلب. وتمثيلاً لذلك نورد من نص أدونيس ما يأتي:

- **«يقدم عالماً مسحوقاً مُعاداً؛ يجتر نفسه، ويتكرر حتى الظلمة»**(٨)
[لاحظ: معاداً، يجتر نفسه، يتكرر].

- **« ما نراه غداً يبدو مطابقاً لما رأيناه أمس. ليس المستقبل إذن في مثل هذا الفضاء على الأقل إلا ماضياً مموهاً. فنحن لا نتعرف على شيء جديد، وإنما نكرر بشكل آخر معرفتنا للشيء ذاته، أو لشيء واحد بثياب مختلفة. كل شيء داخل مسبقاً في الماضي، وكل شيء أليفٌ رأيناه واعتدنا أن نراه»**(٩).
[لاحظ أن الفكرة الأساسية هي أن **«ما نراه غداً يبدو مطابقاً لما رأيناه أمس»**. وكل ما جاء بعد ذلك هو من قبيل الصياغات الموازية للجملة السابقة]

وينبني على ما سبق أن إعمال المقياس ينبغي أن يقودنا إلى التمييز بين: نصوص قليلةِ نسبةِ التنوع، ونصوص أخرى عاليةِ نسبةِ التنوعِ؛ فأما إذا ثبت تفاوت النسبة بين النصين أو النصوص تفاوتاً دالا فليس مع ذلك إشكال في

تشخيص العلاقة. وأما إذا تشاكلت النصوص من حيث ارتفاع نسبة التنوع فإن سلامة التشخيص تقتضي عرض النصوص على اختبارات أُخَر لا يمكن القطع من دونها بقول في تشخيص العلاقة الكمية بين المضمون والعبارة. ولعل من أهم هذه الاختبارات «**قياس القابلية للتلخيص**» الذي ألمحنا إليه في مطلب سابق من مطالب هذا البحث. غير أن تطبيقه على النصوص السابق فحصها أو غيرها من النصوص يتطلب قولًا مفصلًا، ولعلنا نعود إليه بفضل بيان في دراسة أخرى.

٤/ ٠ الخلاصة

فيما أسلفنا من مطالب هذه الدراسة أخضعنا بعض النصوص النقدية للدرس الأسلوبي الإحصائي؛ إذ أعملنا في فحصها عدداً من المقاييس التي رأيناها قادرة على استظهار بعض ما نعده عللاً قوادح في لغة الخطاب النقدي.

وقد شملت هذه المقاييس:

(١) **قياس كثافة الاستشهاد**: وهو مقياس تقترحه وتعمله هذه الدراسة ابتداءً، وتضيفه إلى منظومة المقاييس الإحصائية التي دخلت - في دراسات سابقة لنا - إلى مجال التطبيق في العربية.

(٢) **قياس كثافة المجاز**: وقد أعمل هنا على النحو الذي سبق إعماله في دراسات سابقة لنا من دون تغيير.

(٣) **قياس العلاقة الكمية بين المضمون والعبارة**: وهنا اقترحت الدراسة مقياسين هما:

(أ) **مقياس تنوع المفردات**: وهو مقياس سبق استخدامه لقياس الثروة اللفظية وقياس صعوبة الأسلوب، ولكنه - في هذه الدراسة - أُعْطِيَ هذه الوظيفة الثالثة التي لم تعرف له من قبل فيما نعلم.

(ب) **مقياس القابلية للتلخيص**: وهو مقياس تقترحه وتحدد إجراءاته هذه الدراسة، ويعمل منفرداً أو مسانداً للمقياس السابق لتحقيق الغاية من تشخيص العلاقة الكمية بين المضمون والعبارة. بيد أنها أرجأت تطبيقه إلى بحث قائم برأسه في قابل إن شاء الله.

وقد انتهت هذه الحاشية البحثية إلى استظهار عدد من المؤشرات الأسلوبية في لغة الخطاب النقدي، وهي:

(١) أن عمق التحليل يطرد اطراداً عكسياً مع كثافة الاستشهاد.
(٢) أن علمية العبارة النقدية تطرد اطراداً عكسياً مع كثافة المجاز.
(٣) أن محدودية المضمون واتساع العبارة يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بزيادة نسبة التنوع في المفردات، وعكس ذلك صحيح.
(٤) أن قياس «**القابلية للتلخيص**» يمكن أن يكون مقياساً واعداً في تشخيص العلاقة الكمية بين المضمون والعبارة.
(٥) أن كلا مقياسي نسبة التنوع في المفردات والقابلية للتلخيص يمكن أن يكون أداة منضبطة في الأسلوبية الإحصائية لإعادة فحص بعض المقولات البلاغية المدرسية التي تتصل بالإيجاز والإطناب والمساواة.
(٦) أن كثافة الاستشهاد وكثافة المجاز وانحسار دائرة المضمون مع اتساع العبارة هي من الظاهرات التي تُدخل الضيم على لغة النص النقدي،

بل إنها لتكاد تفسد عليه الغاية المرجوة منه، وهي تحقيق التواصل بالبيان، وربما تنأى بالنقد عن أن يكون علماً منضبطاً بشروط العلوم الإنسانية.

ولعل في المؤشرات الكمية الإحصائية التي سبق بسطها واختبارها دليلًا هادياً إلى الطرائق التي تقترب بها لغة الخطاب النقدي من الصبغة العلمية، وأن يضح بذلك ما ذهبنا إليه من أن مشكل لغة الخطاب النقدي تتجاوز المشكل المصطلحي – على أهميته – إلى الظاهرات التركيبية والدلالية التي تشكل بنية هذه اللغة، وتحدد قيمتها الحقيقية بميزان علمية العبارة وموضوعية المعالجة.

* * *

الحواشي والمراجع

(١) سعد مصلوح: **في النص الأدبي: دراسات أسلوبية إحصائية**، عالم الكتب، القاهرة ط ٣، ٢٠٠٢، ص ٢٠٧.

(٢) السابق: المبحث الثاني، ص ص ٩٨ – ٤١١.

(٣) السابق: ص ٨٩.

(٤) السابق: ١١٢.

(٥) السابق: ١٠٠.

(٦) de Beaugrand and Dresslar: **Introduction to Text Linguistics**, Longman, p. 34.

(٧) محمد النويهي: **نفسية أبي نواس**، ط ٢، الخانجي، القاهرة، د. ت، ص ٢٥٩.

(٨) أدونيس (محمد علي سعيد): **مقدمة للشعر العربي**، دار العودة، بيروت، ط ٤، ١٩٨٣، ص ٢٧.

(٩) السابق: ص ٢٧ – ٢٨.

المبحث الخامس

نحو أجرومية للنص الشعري
دراسة في قصيدة جاهلية

المبحث الخامس

نحو أجرومية للنص الشعري
دراسة في قصيدة جاهلية

١/ ٠ الشاعر والقصيدة

الشاعر هو المرقِّش الأصغر. وهو، على ما استظهره الشيخان أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون رحمهما اللّه تعالى، في شرحهما للمفضليات[١]، ربيعة بن سفيان بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر وائل. وهو ابن أخي المرقش الأكبر، وعم طرفة بن العبد صاحب المعلقة المشهورة.

وحديث الشاعر في القصيدة عن هند بنت عجلان؛ وهي جارية صاحبته فاطمة بنت المنذر؛ وله معهما خبر طريف ورد مطولاً في شرح التبريزي للمفضليات[٢]، وذكره الشيخان شاكر وهارون في شرحهما على سنة الاختصار[٣]. وما بنا تتبع واقعات الخبر في تفصيلاته؛ فليرجع إليه ثمة من شاء.

وقد أخذنا النص في الغالب الأعم عن شرح التبريزي، إلا في بيت واحد هو الخامس عشر؛ وذلك قوله:

تـؤذي صـديـقـاً، وتُـبـدى ظِـنّـة   تَـخزَنُ منـها، وسـهـماً مـا تـشيمْ

إذ آثرنا عليه الرواية الواردة في نشرة الشيخين، وهي:

تـؤذي صـديـقـاً، وتـبـدى ظـنّـة   تُخرِز سهماً، وسهماً ما تشيـم

ولعل الرواية في شرح التبريزي تصحيف للرواية المرتضاة.

أما شرح مفردات النص فقد أخذ عن النشرتين جميعاً، بحيث تتم إحداهما الأخرى عند الضرورة. وهذا الشرح، وإن كان لا يغني كثيراً في هذا المقام، لازم بالقدر الذي يزيل الوحشة بين القارىء وما تضمنته القصيدة من غريب.

* * *

٢/ النص

قال المرقش الأصغر:

١ - لابنة عَجْلانَ بالجَوِّ رُسُومْ لم يتعفين، والعهدُ قديمْ

٢ - لابنةِ عَجْلانَ؛ إذ نحن معاً (وأيُّ حال من الدهر تدومْ؟)

٣ - أضحت قِفاراً، وقد كان بها في سالف الدهر أربابُ الهُجُومْ

٤ - بادوا، وأصبحتُ من بعدِهمْ أحسبني خالداً، ولا أريمْ

٥ - يا ابنة عَجْلانَ، ما أَصْبَرني على خُطُوب كَنَحْتٍ بالقَدُومْ

* * *

٦ - (كأن فاها عقارٌ قَرْقَفٌ نَشّ من الدّنّ؛ فالكأس رَذُومْ

٧ - في كل مُمْسىً لها مِقْطَرةٌ، فيها كِبَاءٌ مُعَدٌّ وحميمْ

٨ - لا تصطلي النار بالليل، ولا تُوقَظُ للزاد، بلهاءُ نؤومْ)

* * *

---

١ - الجَوّ: مكان بعينه. لم يتعفين: لم يدرسن. الرّسم: الأثر بلا شخص، والطلل: ما شخص من آثار الديار.

٣ - الهُجُوم: جمع هجمة وهي القطعة من الإبل، أو المئة منها.

٤ - أريم: أزول عن موضعي وأبرح. ويروى: أحسب أني خالد لا أريم.

٥ - القدوم: الفأس.

٦ - يروى كأن فيها عقاراً قرقفاً: أي في فمها، ويروى شنّ من الدن. ويروى: صب من الدن، والدن ختيم، أي مختوم. العقار: الخمرة. القرقف: الذي يصيب صاحبها من شربها رعدة. نَشّ: صوت عند الغليان. الرذوم: السائل.

٧ - المقطرة: المجمرة، والكباء: البخور أو العود. حميم: ماء حار تُحمُّ به.

٩ - أرّقني الليلَ برقٌ ناصِبٌ، ولم يُعِنّي على ذاك حميمْ

١٠ - مَنْ لِخَيالٍ تَسَدَّى مَوْهِناً، أشعرني الهَمَّ، فالقلبُ سقيمْ؟

١١ - وليلة بِتُّها مُسْهِرةٍ، قد كرَّرتها على عَينيِ الهُمُومْ؟

١٢ - لم أغْتَمِضْ طُولَها حتى انقضت، أكلؤها بعدما نَام السَّليمْ

* * *

١٣ - (تَبْكي على الدهر، والدهرُ الذي أبكاكَ، فالدمُع كالشنِّ هزيمْ

١٤ - فعَمْركَ اللّهَ، هل تدري، إذا ما لُمْتَ في حُبِّها، فيم تَلُومْ؟

١٥ - تؤذي صديقاً، وتُبْدى ظِنَّةً، تحرز سهماً، وسهماً ما تشيمْ)

١٦ - كم من أخي ثَروة رأيتُه، حلَّ على مالِهِ دَهرٌ غَشُومْ

١٧ - وَمِن عَزيزِ الحمى ذى مَنْعةٍ أضحى، وقد أثَّرت فيه الكُلُومْ

---

٩ - ناصب: من النصب أو التعب. وهو بمعنى خنْصِب: أي يتعين بالنظر إليه. ويروى ناضب: أي بعيد ويروى: دائم. الحميم: القريب الذي توده ويودك.

١٠ - تسدَّى: تخطي إليه، موهناً: أي بعد ساعة من الليل، أشعرني: أبطنني أو صار مثل الشعار لي.

١٢ - أكلؤها: أرعى نجومها. السليم: اللديغ.

١٣ - الشن: القربة الخلق، الهزيم: المتكسر أو القربة المتشققة.

١٥ - الظنة. التهمة. تشيم: تُدْخِل في الكنانة. والشِيم من الأضداد. و«ما» قبل تشيم: زائدة: يقول: إنك فارغ بطال، لا تصنع شيئاً، إنما أنت كرجل يسل من كنانته سهماً ويدخل سهماً.

١٦ - الثروة: الكثرة. غشوم: أصل الغشم الظلم.

١٧ - الحمى: ما منع وحفظ. ذي مَنْعَة: أي معه من يمنعه ويحفظه. الكلوم: جمع كَلْم، وهي الجراحات؛ أي أثر فيه الدهر ولم يبال بعزته ومنعته.

١٨ - بينا أخو نعمة إذ ذَهَبَتْ، وتحولتْ شِقوةٌ إلى نعيمْ

١٩ - وبينما ظاعن ذو شُقَّةٍ، إذ حَلّ رَحْلا، وإذ خَفَّ المُقِيمْ

٢٠ - ولِلْفَتى غائلٌ يَغولُهُ، يا ابنة عجلان، من وَقْع الحتُومْ

* * *

---

١٨ - ويروى: انقلبت شقوة.

١٩ - الشقة: السفر البعيد. والمعنى: بينما الرجل مسافر إذ حل رحله وأقام؛ وبينما الرجل مقيم إذ سافر. أي ليس الناس على حالة؛ يُصرفهم الدهر؛ يُغني هذا ويُفْقر هذا، ويظعن هذا ويقيم هذا.

٢٠ - يغوله: يذهب به. الحتوم: جمع حتم وهو القضاء.

٣/ ٠ فاتحة ومهاد

ثمة طريقان كلاهما وارد عند الدخول إلى عالم هذا النص لاستظهار بنيته اللغوية، والكشف عما يتاح الكشف عنه من أسرار الأدبية فيه، ومن الخصائص التي تؤدي بها كلماته ومبانيه الصياغية والمضمونية وظيفتها في الفعل، وفي تحقيق التفاعل الحميم بين متلقيها ومبدعها.

فأما **الطريق الأول** فيقوم على تقديم صياغة مفصلة، بين يَدَيْ التحليل، تستبين به الأسس النظرية التي يتكىء عليها الدرس، والمقولات المنهجية الفاعلة في التحليل، وعلى ما يستدعيه ذلك من تعريف بالمصطلحات المستخدمة فيه، وبالانتماء المدرسي الذي يشكل العقيدة العلمية للباحث، ثم الدخول، بعد ذلك كله، إلى عالم النص لإعمال المنهج فيه، والتحقق من جدوى أسسه ومقولاته في الكشف عن خبيء التصورات الباطنة فيه، وهيئاتها، والعلاقات القائمة بينها، وتجلياتها في ظاهر النص، أي في تشكلاته اللغوية، وما به يكون فعلها وانفعال المتلقي بها. ذلكم هو الطريق الأول.

وأما **الطريق الثاني** فيعمد سالكه إلى النص بلا واسطة، مفترضاً قيام الأساس المنهجي، ووضوح الانتماء المدرسي، وانضباط إجراءات التحليل في صدر العلم السابق على التحليل لدى الباحث. وهنا تختفي الصياغة المفصلة المبينة عن كل ذلك، ولا يظهر في الدرس إلا تجلياته وآثاره، وتترك للقارىء - حينئذ - مهمة الاستنباط والاستدلال، والتهدي إلى المهاد النظري الذي صدرت عنه الدراسة، وإلى الحكم، من ثَمَّ، على كفاءته وجدواه.

ولأن كلا الطريقين له من الجدوى والمحاذير ما يجعل التردد بينهما وارداً، فقد حار الباحث أيةً يسلك حين أراد المغامرة بالدخول إلى عالم هذا النص الجاهلي الآسر، ثم يصوغ حاصل هذه المغامرة تحت عنوان **«تجربة نقدية»**. وهو عنوان تقترحه مجلةٌ **«فصول»**؛ هذا المنبر العلمي الجاد ليكون عنواناً جامعاً بين البساطة والخطورة في آن معاً[٤].

ولعلنا بهدي من هذا العنوان وفي هذا المقام، أن نكون أميل إلى ارتكاب الطريق الثاني. بيد أن ذلك لا يعفينا من بيان كاشف عن جوهر الأساس اللساني الذي تستند إليه هذه المعالجة، جاعلاً من مواجهة هذا النص سانحة نؤكد من خلالها ما سبق أن طرحناه من **«ضرورة العمل على إرساء منهج لساني في نقد الأدب العربي، يكون فيه النص، أو الخطاب الأدبي هو موضوع الدراسة، ويكون منهج الدراسة فيه لسانياً بالمفهوم العلمي لهذا المصطلح»**[٥].

وهنا نجزم بأننا في حاجة، لكي نرسي هذا المنهج، إلى ما يشبه تغيير القِبْلة البحثية، وذلك بالانتقال بالنحو العربي (واللسانيات العربية عامة) من طور ظل فيه حبيس أسوار الجملة، أي الكلام المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، إلى طور يكون فيه النحو (بالمفهوم الواسع للمصطلح) قادراً بوسائله على محاصرة النص ووصفه، والكشف عن علاقاته التي تتحقق بها نصية النص؛ بما هو حدث تواصلي مركب، ذو بنية مكتفية بنفسها، قادرة على الإفصاح والتأثير والفعل.

لقد استظهرنا في غير هذا المقام :

> **«أن النمط التقليدي السائد في دراسة النحو العربي وتدريسه بمدارسنا وجامعاتنا ليس هو الممكن الوحيد، على ما يعتقده كثيرون**

بادي النظر. إنه، فيما نرى، ليس إلا واقعاً علمياً يمكننا - بل إن علينا - أن نجاوزه إلى واقع علمي جديد. لقد استنفد هذا النحو أغراضه، واستهلك نفسه، أو استهلكه أصحابه، درساً وتدريساً، بعد أن أنضجه أسلافنا حتى احترق، وولجنا به نحن إلى نفق مظلم، محال معه أن نضيف إليه جديداً إلا بإدراك هذه الحقيقة»[٦].

وَرَأْيُنا في ذلك:

«أن مكمن الخطر في قضية النحو العربي يتجاوز انعدام التحليل النحوي للنصوص إلى عدم إحساس الحاجة إليه أصلاً؛ مع أننا ننيط بهذه النقلة تحقيق المرجو من الخروج بالنحو العربي مما نحس أنه أزمة آخذة بخناقه، كابحة لدوره الفاعل في دراسة العربية ونتاجها وإبداعاتها الأدبية، حين ارتبط بغاية ضئيلة نحيفة لا تليق بجلاله وثرائه؛ ونعني بها عصمة اللسان من الزلل. وليته قد وفق إلى القيام بها على النحو المأمول»[٧].

وهذه الدراسة هي محاولة أولى لامتحان جانب من الفروض والإجراءات، التي تشكل ملامح فكرة **أجرومية النص** text grammar (**= نحو النص = لسانيات النص** text linguistics)، على النص العربي (في الشعر خاصة). ولا يخفى ما يحف بتلك الغاية من صعوبة، يتصل بعضها بمفارقة المعالجة للمألوف والمتوقع، وبعضها بتطويع أجرومية النص بما هي إنجاز لساني معاصر لدراسة **نص عربي أولًا، وشعري ثانياً، وجاهلي ثالثاً**. وهي صعوبات متراكبة بعضها فوق بعض. ويتصل بعض ثالث بضرورة إقامة نوع من الجسور الواصلة بين هذا النمط الوافد من التحليل والموروث النحوي؛ إذ إننا نؤمن

«أن البدء من الصفر المنهجي في هذا المقام يعني إهدار أربعة عشر

قرناً من النتاج اللساني المتميز، الذي هو إنجاز قوم هم من أعلم الناس بفقه العربية، وأسرار تركيبها، وذخائر تراثها. وما يكون لنا حقاً، إذا كنا من أولي الألباب، أن نلوي رؤوسنا إعراضاً عن كنوز هي عُمْرُ هذه الأمة، ومركّب جوهري من مركّبات ثقافتها»[٨].

٤/٠ النص والنصية

ولدت أجرومية النص من رحم البنيوية الوصفية القائمة على أجرومية الجملة في أمريكا. وكان مقال **زيليج هاريس** Zellig Harris تلميذ بلومفيلد وأستاذ تشومسكي ثم مريده فيما بعد عن «**تحليل الخطاب**» discourse analysis، من معالم الطريق في هذا الاتجاه[٩]. ثم شهدت اللسانيات منذ منتصف الستينيات في أوربا ومناطق أخرى من العالم توجهاً قويّاً نحو الاعتراف بأجرومية النص بديلاً موثوقاً به لأجرومية الجملة، وفتحت للدرس اللساني منافذ كان لها أبعد الأثر في دراسة اللغة ووظائفها النفسانية والاجتماعية والفنية والإعلامية. ولم يكن عجباً أن تحاول المدارس اللسانية، على اختلاف منطلقاتها وغاياتها وإجراءاتها، أن تقدمَ طرزها وصيغها ومنظومة مصطلحاتها المميزة لها في هذا المضمار. ولم يكن بد - مع تعدد الدروب والتفافها فيما نحن صَدَده - من اختيار نعرف به المراد من **النص** text **والنصية** textuality، أي ما به يكون الكلام نصّاً. وقد آثرنا هنا أن نعتمد تعريف **روبرت ألان دي بيوجراند** Robert Alain de Beaugrand و **ولفجانج أولرخ دريسلار** Wolfrang Ulirch Dresslar لمفهوم النص، من حيث إنه «**حدث تواصل** communicative occurence، **يلزم لكونه نصّاً أن تتوافر له سبعة معايير للنصية مجتمعة، ويزول عنه هذا الوصف إذا تخلف واحد من هذه المعايير»**[١٠]، وهي:

(١) السبك	**cohesion**
(٢) الحبك	**coherence**
(٣) القصد	**intentionality**
(٤) القبول	**acceptability**
(٥) الإعلام	**informativity**
(٦) المقامية	**situationality**
(٧) التناص	**intertextuality**

ويمكن تصنيف هذه المعايير السبعة في:

(١) ما يتصل **بالنص في ذاته** text-centered؛ وهما معيارا **السبك والحبك**.

(٢) ما يتصل **بمستعملي النص** سواء أكان المستعمل منتجاً أم متلقياً user-centered؛ وذلك معيارا: **القصد والقبول**.

(٣) ما يتصل **بالسياق المادي والثقافي المحيط** بالنص؛ وذلك معايير **الإعلام والمقامية والتناص**.

ولا شك أن إعمال تلك المعايير السبعة في تحديد ما به يكون الكلام نصّاً إنما يعدل من نظرتنا إلى التقابل المفترض بين مفهومي الجملة والنص. ومن ثم يكون معيار التمييز بين ماصَدَقات المفهومين بعيداً من أن ينحصر في الكَمّ أو مطلق البنية النحوية، وتكون الجملة النحوية، التي توافر لها هذه المعايير السبعة نصّاً. أمّا سلسلة الجمل التي يتخلف عنها أحد المعايير المذكورة فلا تعد نصّاً حتى وإن تحققت لها سلامة التركيب النحوي.

ونحن معنيون هنا أصالةً باختبار المعيارين المرتكزين على النص في ذاته، وهما معيار **السبك والحبك**[١١]؛ وسنلم تبعاً بما سواهما حين يقتضي المقام. ومن ثم كان لزاماً أن نقدم بين يدي هذه الدراسة تعريفاً بالمعيارين المقصودين بالدرس. أما التعريف بما يدور في فلكهما من مصطلحات، أو بعلاقات الاعتماد المتبادل بينهما، فسنلم به في أثناء معالجتنا للقصيدة، بحيث يتلازم التعريف بها مع إعمالها في النص إعمالاً تنجلي به شبكة العلاقات المعقدة الحاكمة على هذه المفاهيم.

٤/ ١٠ السبك cohesion

يختص معيار السبك بالوسائل التي تتحق بها خاصية الاستمرارية في **ظاهر النص** surface text. ونعني بظاهر النص الأحداث اللغوية التي ننطق بها أو نسمعها في تعاقبها الزمني، والتي نخطها أو نراها؛ بما هي كم متصل على صفحة الورق. وهذه الأحداث أو المكونات ينتظم بعضها مع بعض تبعاً للمباني النحوية، ولكنها لا تشكل نصّاً إلا إذا تحقق لها من وسائل السبك ما يجعل النص محتفظاً بكينونته واستمراريته. ويجمع هذه الوسائل مصطلح عام هو **الاعتماد النحوي** grammatical dependency[١٢].

ويتحقق الاعتماد في شبكة هرمية ومتداخلة من الأنواع هي:

(١) الاعتماد في الجملة intra-sentential

(٢) الاعتماد فيما بين الجمل inter-sentential

(٣) الاعتماد في الفقرة أو المقطوعة.

(٤) الاعتماد فيما بين الفقرات أو المقطوعات.

(٥) **الاعتماد في جملة النص.**

أما الأشكال التي تتجلى فيها أنواع الاعتماد فكثيرة، وسنعرض لها عند معالجة النص.

٤/ ٠٢ الحبك coherence

إذا كان معيار السبك مختصّاً برصد الاستمرارية المتحققة في ظاهر النص فإن معيار الحبك يختص بالاستمرارية المتحققة في **عالم النص** textual world، ونعني بها الاستمرارية الدلالية التي تتجلى في منظومة المفاهيم concepts **والعلاقات** relations الرابطة بين هذه المفاهيم. وكلا هذين الأمرين هو حاصل العمليات الإدراكية المصاحبة للنص إنتاجاً وإبداعاً، أو تلقياً واستيعاباً، وبها يتم احتباك المفاهيم من خلال قيام العلاقات (أو إضفائها عليها إن لم تكن واضحة مستعلنة) على نحو يستدعي فيه بعضها بعضاً، ويتعلق بواسطته بعضها ببعض.

ويمكن تعريف **المفهوم** concept بأنه **محتوى مدرك** cognitive content، يمكن استعادته أو تنشيطه بدرجات متفاوتة من الوحدة والاتساق في العقل. أما **العلاقات** relations فهي حلقات الاتصال بين المفاهيم. وتحمل كل حلقة اتصال نوعاً من التعيين للمفهوم الذي ترتبط به بأن تحمل عليه وصفاً أو حكماً، أو تحدد له هيئة أو شكلاً. وقد تتجلى في شكل روابط لغوية واضحة في ظاهر النص، كما تكون أحياناً علاقات ضمنية يضفيها المتلقي على النص، ويستطيع بها أن يوجد للنص مغزى بطريق الاستنباط، وهنا يكون النص موضوعاً لاختلاف التأويل.

وحين نقول إن المفهوم قابل للاستعادة والتنشيط بدرجات متفاوتة من

الوحدة والاتساق في العقل - نكون في مواجهة مباشرة مع قضايا تقع في الصميم من **علم النفس المعرفي** cognitive psychology تتصل **بالذاكرة** بنوعيها: **القصيرة المدى** short-term memory **والبعيدة المدى** long-term memory، وتتصل كذلك **بفضاء عمل الذهن** mental workspace، الذي يمكن خلاله تنشيط المفاهيم والعلاقات لتشكل ما **يسمى بالمخزون النشط** active storage. وهكذا يتصل مفهوم أجرومية النص بمجال معرفي زاخر بالنظريات والاجتهادات، على نحو يُصَعِّب من مهمة الباحث، ولكنه يزيدها إمتاعاً وثراء. ولعلنا نلمس بعض جوانب هذا التلاحم الحميم بين المباحث اللسانية والنقدية والنفسانية عندما نعرض لدراسة معياري السبك والحبك في القصيدة المطروحة للبحث، وفي هذا التلاحم يتحقق الاعتماد المتبادل بين المعيارين على نحو تتجلى به الحبكة المضمونية في بنية ظاهر النص، كما يعين ظاهر النص على تحقيق الحبكة المضمونية. وبكليهما تتحقق استمرارية النص صياغة ومضموناً.

ونأخذ الآن في مباشرة القصيدة وتأملها في ضوء ما أسلفنا بيانه من أسس ومقولات وإجراءات منهجية.

٥/ ٠ تقسيم القصيدة

ربما كان النص الشعري عامة، والعربي خاصة، والعربي العمودي على نحو أخص - أسعد حظاً؛ من حيث اشتماله بادي النظر على علامات شكلية توفر له إطاراً محسوساً، وتتحقق للنص بهما سمة الاستمرارية الظاهرة للعيان؛ ونعني بها قيامه على نوع من الإيقاع والتقفية بدرجات متفاوتة من الحرية.

بيد أن هذه العلامات الشكلية ليست في ذاتها ضماناً كافياً لتحقق الاستمرارية في النص. وصفة النصية تتفاوت بحسب اعتضاد المعايير السبعة بعضها ببعض، ولاسيما معيارا السبك والحبك؛ بل إن إيلاف المتلقين لوحدة الوزن والقافية في الشعر القديم يكاد يغري بتحييد أثر هذه العلامة الشكلية في إضفاء الاستمرارية على النص. ومن ثم يدفع النص الباحث أحياناً إلى التماس علّة فاعلية النص وكفاءته فيما وراء الوزن والقافية، كما يدفع الشاعر المعاصر غالباً إلى ألوان من التمرد عليهما والتحدي لهما، تتخذ شكل حركات تحديثية متنوعة المنطلقات والأشكال والآثار.

ولكن ماذا عن قصيدتنا وقد جاءت على سمت الشعر القديم في الالتزام بما نطلق عليه عادة وحدة الوزن والقافية؟ تلكم هي مسألة جوهرية أولى في مواجهتنا لهذا النص. وأخرى، هي أننا بإزاء القصيدة المعاصرة نجد من الشاعر نفسه معيناً للمتلقي على تقسيم القصيدة أقساماً يمكن أن يتخذ منها هادياً للكشف عن العلاقة بين عالم النص وظاهر النص. وتظهر هذه التجزئة في حال الطباعة بأشكال تتفاوت بساطة وتعقيداً، ولكنها موجودة أبداً. أما في القصيدة القديمة فلا شيء من ذلك مطلقاً، بل لا إحساس للحاجة إليه أصلًا. وإنما تأتيك القصيدة في هيئة مطبوعة على صفحة القرطاس، ترسّخ في وعي المتلقي ولا وعيه تهمة الرتابة في النغم، وافتقارها إلى ما سموه **«الوحدة العضوية»** التي سارت بذكرها الأقلام في زمان غبر، وحاجتها إلى إعادة ترتيب أبياتها على نحو تتحقق به الوحدة المفتقدة المزعومة(١٣). وهذه تهم يعلم الله والراسخون في العلم أنها لم تصادف موضعها، وأن مرد الأمر، في بعض جوانبه، إلى خلو القصيدة من التقسيم، وإلى افتقارها إلى ما ينبغي تزويده بها من علامات الترقيم، وتحكيم

تقاليد القسمة المقدسة لكل بيت من أبياتها إلى شطرين بينهما بياض (ويظل التدوير استثناء من القاعدة)، ومن ثم تقع التسوية بين قصيدة بعينها وسائر ما قالته العرب في هيئة واحدة متوقعة سلفاً، تنتفي معها كل خصوصية للنص.

وأنت إذا رجعت إلى ما كتبه واحد من أشياخ العلم الأعلام في تاريخ الثقافة العربية هو الأستاذ محمود محمد شاكر - رحمه الله وجزاه عن لسان القرآن خيراً - في سلسلة مقالاته الذهبية عن القصيدة الذائعة الصيت، المنسوبة خطأ - على ما استظهره الشيخ - إلى تأبط شراً؛ تلك التي مطلعها:

إن بالشِّعب الذي دُونَ سَلْعٍ لقتيلاً، دَمُه ما يُطَلّ

لرأيت مصداق ما نقول في الهيئة التي ارتضاها لكتابة القصيدة، ولعلمت علماً ليس بالظن أن حاجة القصيدة القديمة إلى التقسيم والترقيم لإظهار مخبوء الجمال في النغم والمباني هي حاجة أصيلة وليست مستوردة بحال[١٤].

وإذا كان الشاعر المعاصر قد تولى بنفسه - في معظم الأحيان - مهمة التقسيم والترقيم، وحمل بذلك شيئاً من العبء عن الباحث، فإن تصدي الباحث لهذه المهمة في دراسة الشعر القديم هو عمل محفوف بالمخاطر، معرض لخطر النسبية وتحكيم الذوق؛ وهو في النهاية نوع من القراءة والتفسير للنص، بل إنه أساس لكل قراءة وتفسير. ويرى القارىء في صدر هذه الدراسة قصيدة المرقش الأصغر، وقد قسمت ورقمت نحواً من التقسيم والترقيم نقترحه بين يدي البحث[١٥]. ومن حق القصيدة والشاعر والقارىء أن يتساءلوا عن الأساس الذي قام عليه هذا التقسيم، وعن الكيفيات التي نحميه بها من خطر الذاتية والتحكم. هنا يسعفنا أحد الاجتهادات في أجرومية النص بفكرة **المفاتيح الظاهرة** surface cues[١٦]،

التي يمكن رصد نقاط التحول داخل النص من خلالها، وهي في جوهرها علامات مادية تكون منطوقة ومسموعة ومرئية، يناط بها الكشف عن هذه التحولات.

ويبدو لنا أن رصد تحولات الضمائر الشخصية في القصيدة كفيل بتقديم البرهان على كفاءة التقسيم؛ ففي الأبيات الخمسة الأولى حديث الشاعر عن رسوم ابنة عجلان وأهلها الذين بادوا. ويشكل ضمير المتكلم مظهراً دالّاً على زاوية الرؤية المحورية هنا، وذلك من خلال صيغة الجمع في صدر الأبيات:

٢ - إذ نحن معاً؛

وبصيغة المفرد في خواتيمها:

٤ - وأصبحتُ.. أحسبني.. أريم؛

٥ - ما أصبرني (أنا)؛

ثم تفجؤنا النقلة بتحول الضمير إلى الغياب حديثاً عن ابنة عجلان في الأبيات السادس والسابع والثامن.

٦ - كأن فاها؛

٧ - لها مِقْطَرَة؛

٨ - لا تصطلي النار.. لا توقظ بالليل، بلهاء نؤوم (أي هي)؛

ثم تأتي النقلة الثالثة المفاجئة لتحولات الضمير الشخصي في البيت التاسع وما تلاه إلى الثاني عشر، عوداً إلى ضمير المتكلم، حيث يتحدث الشاعر عن ذات نفسه:

٩ - أرقني.. ولم يُعِنِّي؛

١٠ - أشعرني الهمّ؛

١١ - وليلة بِتُّها.. كررتُها على عيني؛

١٢ - لم أغتمض.. أكلؤها (أنا)؛

أما النقلة الرابعة التي تبدو مفاجئة أيضاً فتبدأ من البيت الثالث عشر في شكل تحول من التكلم إلى الخطاب، حديثاً من الشاعر إلى ذات نفسه - على ما نرجحه في قابل -

١٣ - تبكي على الدهر (أنت).. والدهر الذي أبكاك.

١٤ - فعمرك الله.. هل تدري (أنت).. لُمتَ،

١٥ - تؤذي صديقاً.. تبدي ظنة.. تحرز سهماً.. ما تشيم (أنت)،

ومرة أخرى يلتفت الشاعر عن الخطاب الموجه إلى ذات نفسه على مذهب التجريد إلى حديث عن ذات نفسه بضمير المتكلم الصريح في بيت هو السادس عشر، وهو المفتاح الضابط لزاوية الرؤية في بقية أبيات القصيدة، وإن بقي فرداً دون أن يعتضد بغيره إلى أن فرغ الشاعر من مقالته:

١٦ - كم من أخي ثروة رأيتُه...

والآن؛ أيمكن أن تكون تحولات الضمائر على هذا النحو المفاجىء والمستعلن عارية من الدلالة؟ ثم أيكون اللجوء إلى الزعم المشهور بافتقار القصيدة الجاهلية إلى الوحدة العضوية، أو باتهام الرواة في حفظهم، أو

بالاجتهاد في ترتيبها على غير ما رويت، هو الحل المريح من كل قلق علمي تثيره الأبيات بهذه التحولات؟ وما معنى أن تجري هذه التحولات وغيرها داخل إطار يزعمون له الجمود والرتابة من وزن واحد وقافية واحدة؟ لن نجيب الآن عن هذه السؤالات وأضرابها، وإن كان السكوت عن الجواب في هذا المقام جواباً. لكن الذي لا خلاف عليه، أو هكذا نظن، لما تلزمنا إياه بديهة العقل، أن هذه التحولات في جهات الأفعال، متمثلة في تغير الإسناد إلى الضمير على نحو يبدو صريحاً مستعلناً بريئاً من شبهة التحكم، لا يمكن إلا أن تكون هي المعالم والصُّوى المبينة عن نقاط التحول في الرؤية الشعرية والصياغة اللغوية للنص؛ ومن ثم فهي دليل يمكن اللجوء إليه في اطمئنان لتقسيم القصيدة على النحو الوارد في صدر الدراسة.

٦/ ٠ مفاتيح التقسيم ودلالاتها الأُخَر

ارتضينا أن تكون تحولات الضمائر الشخصية مفاتيح ظاهرة يناط بها الكشف عن أقسام القصيدة. وهذه الأقسام هي **مبان صغرى** micro-structures (على مستوى ظاهر النص المنضبط بمعيار السبك، وعلى مستوى عالم النص المنضبط بمعيار الحبك)، تدخل في تشكيل **البنية الكبرى** macro structure[١٧] (على المستويين أيضاً). وهنا تكون الأقسام هي الفِقَار المكونة للمقالة الشعرية، ويصبح الكشف عنها ضرورة لا يمكن مجاوزتها عند مباشرة النص إنتاجاً أو تلقياً.

بيد أنه مما يستيقظ النظر أن حسبان تحولات الضمائر الشخصية مفاتيح للتقسيم لا يستنفد دلالاتها الأخر ذات الصلة الحميمة بِكُلِّية النص.

وإذا كانت العلاقات بين مفاهيم القصيدة تنتظمها دورة المعية والشتات، أو الوجدان والفقد:

٤ - لابنة عجلان؛ إذ نحن معاً (وأي حال من الدهر تدوم؟).
٥ - بادوا، وأصبحت من بعدهم أحسبني خالداً، ولا أريم.
١٦ - كم من أخي ثروة رأيتُه حل على ماله دهر غشوم.
١٧ - ومن عزيز الحمى ذي منعة أضحى وقد أثرت فيه الكلوم.
١٨ - بينا أخو نعمة إذ ذهبت، وتحولت شقوة إلى نعيم.
١٩ - وبينما ظاعن ذو شقة، إذ حل رحلًا، وإذ خف المقيم.

نعم! إذا اعتبرنا ذلك فإن تحولات الضمائر تقدم إلينا ضرباً من الالتفات على مستوى النص يجاوز ما عرفه البلاغيون على مستوى الجملة أو الشاهد والمثال؛ إذ يغدو الالتفات هنا مظهراً يجسد لغويّاً في ظاهر النص علاقة التأرجح والتحول والصيرورة الدائمة التي تميز المفاهيم الفعالة في عالم النص. وهنا يكتشف المتلقي أشكالاً وأبعاداً ودلالات أخر للالتفات إذا ما تدبره من منظور النص. فنحن إذا استثنينا القسم الثاني من القصيدة وجدنا الضمائر تتردد بين التكلم فالخطاب فالتكلم، ووجدنا الخطاب في القسم الرابع خطاباً للنفس على التجريد؛ فليس الباكي على الدهر والذي أبكاه الدهر إلا الشاعر نفسه. وحينئذ نعلم أن ما يبدو إقحاماً للحديث عن ابنة عجلان بين قسمين يسودهما ضمير المتكلم جدير بأن يكون - بضرب من التوسع في المصطلح - نوعاً جديداً من الالتفات، حتى مع اختلاف الجهة، ذا صلة عميقة بظاهر النص وبعالمه الباطن(١٨).

ونحن نرى، كذلك، في هذا الضرب من الالتفات تجسيداً لغويّاً لظاهرة

من أعقد ظاهرات القصيدة المعاصرة، وإن لم يخل منها النص الشعري القديم. وشاهدنا في ذلك أن صوت الشاعر المتكلم عن ذات نفسه في خطاب صريح لمحبوبته في القسم الأول يغاير صوت الشاعر الواصف لمحاسن هذه المحبوبة وصفاً يتحدث فيه عن محبوبة غائبة. وليس بواضح من ظاهر النص مَن المقصود بالخطاب على التعيين على نَحْوِ ما هو واضح في القسم الثاني. وهذا غير صوت الشاعر المتحدث إلى نفسه عن ذات نفسه حديثاً لا يشوبه التجريد في القسم الثالث. ثم إننا نجد أنفسنا في القسم الرابع أمام شاعر يتحدث إلى نفسه حديثاً يجرد فيه من ذاته شخصاً آخر، فتنقسم بذلك نفسه شطرين: متكلم ومخاطب. أما في القسم الخامس الأخير فيعود أدراجه ليغلق لنا بنية التحولات في الضمائر على نحو ما بدأ في القسم الأول، متحدثاً عن نفسه إلى ابنة عجلان في البيت الأخير من القصيدة. ولنا أن نقارن بين البيت الخاتم في كل من القسمين على بعد ما بينهما:

٥ - يا ابنة عجلان، ما أصبرني على خطوب كنحت بالقدوم

٢٠ - وللفتى غائل يغوله، يا ابنة عجلان، من وقع الحتوم

وهذا التعدد في الأصوات يصحبه من جدل الثوابت والمتغيرات في التشكيل اللغوي ما يجعل من تجربة النص شبكة من العلاقات الصياغية والمضمونية الآسرة، التي تعلي من كفاءة النص وفعاليته. وسنحاول الكشف عن هذا الجانب بمعالجتنا لوسائل السبك والحبك الفاعلة في هذا النص.

٧ / ٠ وسائل السبك

ذكرنا أن ثمة وسائل ينسبك بها النص، وتقوم على مبدأ الاعتماد النحوي (بالمفهوم الواسع لمصطلح النحو). ويتحقق الاعتماد النحوي في شبكة من العلاقات الهرمية والمتداخلة، ويأتي في مستويات صوتية وصرفية وتركيبية ومعجمية ودلالية، كما يتخذ أشكالاً من التكرار الخالص، والتكرار الجزئي، وشبه التكرار، . وتوازي المباني، وتوازي التعبير، والإسقاط، والاستبدال، وعلاقات الزمن، وأدوات الربط بأنواعها المختلفة[١٩]. وكل أولئك إنما يتحقق في أنماط متداخلة ومتعانقة، تتباين من نص إلى نص، كما تتباين داخل النص الواحد بحسب ما يشتمل عليه من بنى صغرى، وبحسب النماذج الكلية التي تشخص وحدته واستمراريته. وجدير بالذكر أنك ربما وجدت هذه الظاهرات، بعضها أو جُلّها، في التراث النقدي والبلاغي عند العرب أشتاتاً وفرادى، لانصرافها إلى متابعة الشاهد والمثال والجملة، **ولعل في التراث البديعي من الثراء والخصوية من هذه الوجهة ما يحفز الجادين من الباحثين إلى استفراغ وسعهم في إعادة تشكيل هذا العلم من منظور نصي**[٢٠].

ونأتي أولاً إلى أظهر وسائل السبك وأدناها إلى الملاحظة المباشرة وهي **التكرار (أو الإعادة)** recurrence في ظاهر النص. لقد ارتبط التكرار في التراث النحوي بالتوكيد اللفظي، وفي التراث البلاغي بالتوكيد لنكتة: كتأكيد الإنذار، أو الإيغال، أو زيادة المبالغة، أو غير ذلك مما نص عليه البلاغيون وأوردوا عليه الشواهد. بيد أنا في النص الماثل نجد أنماطاً من التكرار كلها جدير بالنظر وقابل لاستكناه دلالاته المتعددة، ولتأكيد دوره في تدعيم نصية النص.

لنتأمل القسم الأول من القصيدة؛ فسنجده ينفرد من بين أقسامها **بتكرار محض** full recurrence (ونعني به إعادة أعيان الألفاظ)، يبدو واعياً ومقصوداً، لاسم الحبيب «**ابنة عجلان**»؛ إذ ذكرها في صدر البيتين الأولين في موضع الخبر المقدم، ناسباً إليها الرسوم، ومتحدثاً عنها في صيغة الغائب، ثم ذكرها مخاطباً إياها خطاباً مباشراً في صدر البيت الخامس. وما أجدرنا أولاً أن نتوسع في مفهوم الالتفات البلاغي لنجاوز أسوار حصره في تغيير الضمير مع اتحاد الجهة، فنضيف إليه تغيير جهة التكلم مع اتحاد موضوع الكلام. وما سقناه الآن هو مثال لذلك، كما قد يكون من أمثلته أيضاً التجريد على مذهب السكاكي، الذي ضربوا له مثلاً قول امرئ القيس:

تَطَاول ليلكَ بالإثمدِ ونام الخَليّ ولم ترقُدِ

كما أن القسم الرابع من هذه القصيدة هو في رأينا من أمثلة الالتفات على هذا المذهب.

هذا التكرار لاسم «**ابنة عجلان**» إلحاح يبرز به في صدر الكلام الذات التي هي محور القول أو «**جهة الشعر**» بمصطلح حازم القرطاجني[٢١] ولكن الاسم الصريح يختفي من سائر القصيدة ولا يرد إلا مستبدلاً به الضمير **أو التعبير المفسر** paraphrase «**مَنْ لخيال تسدى**»، ولا يفجؤنا بالظهور الصريح إلا في البيت الأخير:

وللفتى غائل يغوله، يا ابنة عجلان من وقع الحتوم

تُرى أكان الشاعر بهذا الصنيع يستعيد لذاكرة المتلقي اسم الذات التي هي

محور القول على نحو مفاجئ، ينتقل به من المخزون النشط في الذاكرة ليحتل من جديد مكان المركز من المنظومة الفلكية للمفاهيم المهيمنة على القصيدة في فضاء عمل الذهن، ولينشط هذا المفهوم على نحو يبدأ به أثره الفاعل بعد الفراغ من تلقي القصيدة فلا ينتهي بنهايتها، وليستعيد بذكر الاسم مرة أخرى كل المفاهيم التي ارتبطت به منذ بداية القول إلى نهايته، وليؤكد - قبل كل ذلك وبعده - نَصِّية نَصِّه، وكأنه حين يعمد إلى اسم المحبوبة الذي صدَّر به مقالته صريحاً، ثم توارى طويلاً خلف الضمير ليُذكر صريحاً مرة أخرى في آخر كلمات القصيدة - أقول: كأنه يضع القصيدة كلها من أولها إلى آخرها بين قوسين. ولكنهما - في تصورنا - قوسان مفتوحان إلى الخارج يمكن أن يتخذا الصورة الآتية:

عجز النص	جسد النص	صدر النص

. . . لابنة عجلان بالجو رسوم) < . . . . > (يا ابنة عجلان من وقع الحتوم . . .

والذي نقترحه من أقواس مفتوحة إلى الخارج، يحقق وظيفتين تبدوان متناقضتين بادئ النظر وليس هما كذلك على التحقيق، إذ يكون القوسان حينئذ تسويراً لآنية لحظة القراءة وللكينونة المادية للنص، على حين تراهما يشرعان نوافذ النص على اللانهائي، ويردان عجز القصيدة كلها على صدره، وينفخان في روح القصيدة حالة دائمة من النشاط والصيرورة، يتحقق بها جدلية الاستدعاء والاعتماد المتبادل بين ظاهر النص ومفاهيم النص تفعيلًا وانفعالًا. هنا تنكسر الثنائية المزعومة للشكل والمضمون؛

تلك التي هيمنت حيناً من الدهر على المعالجة النقدية، ثم أشهر إفلاسها حين استبان فقر عطائها وانعدام حجيتها، ولكن دون أن يعرف كثير من النقاد إلى تسويغ التمرد عليها مخرجاً منهجياً رصيناً.

ثمة لفظ آخر يشكل مَساكاً للقصيدة كلها بتكراره تكراراً محضاً هو لفظ «الدهر».

٢ - لابنة عجلان إذ نحن معاً وأي حال من الدهر تدوم؟

٣ - أضحت قفاراً وقد كان بها في سالف الدهر أرباب الهجوم

١٣ - تبكي على الدهر، والدهر الذي أبكاك، فالدمع كالشن هزيم

١٦ - كم من أخي ثروة رأيته حَلّ على ماله دهر غشوم

ثم إنه يأتي إلى البيت الخاتم (٢٠) فيعبر باللفظ المفسر عن الدهر في تسمية مبهمة مبينة تجمع كل ما سبق، وتنشط ذلك المفهوم تنشيطاً يمتد أثره كذلك إلى ما بعد الفراغ من تلقي القصيدة؛ وذلك قوله:

٢٠ - وللفتى غائل يغوله يا ابنة عجلان، من وقع الحتوم

وهذا **«الدهر»** وهو **«الغائل الذي يغول»** يدخل مع المفاهيم الأخرى الدوارة في فلك القصيدة في علاقة جديرة بالنظر. فابنة عجلان، وإن كانت تحتل موقع القلب من هذه المفاهيم، ومركز الجاذبية الذي ينظم علاقتها بعضها ببعض، تقول إنها، وإن كانت كذلك، هي ليست مفهوماً فاعلاً بنفسه بل فاعلٌ بغيره؛ وهذا الغير هو **«الدهر»** أو **«الغائل»**. ويمكن القول بوجود ثلاثية تحكم كل المفاهيم الداخلة في تشكيل فضاء القصيدة.

وهذه الثلاثية هي «الفاعل والقابل والأثر»[٢٢]؛ **فالدهر هو المفهوم «الفاعل»؛ وسائر ما عداه: ابنة عجلان، والليل، والرسوم، والإنسان، كلها مفاهيم تدخل تحت «القابل»؛ والعفاء والإقفار، والسهد وتبدل الأحوال «أثر»**. بيد أن من هذا «القابل» ما هو «فاعل» بغيره كما ذكرنا، ومثاله هنا المحبوبة والليل. ولا يكلفنا الأمر كبير عناء في إقامة الدليل على هيمنة مفهوم «الدهر» الفاعل على طرفي الثلاثية الآخَرَيْن. فالدهر في البيت الثالث **«ظرف»** وكل ما عداه **«مظروف»**. وفي قوله الذي ساقه مساق الاستفهام المراد به النفي: **«وأي حال من الدهر تدوم؟» تأتي «مِنْ»** الجارة لتحتمل معنى التبعيض؛ أي «وأي حال من أحوال الدهر تدوم؟»، ولتحتمل أيضاً معنى **«العلة»** أي **«وأي حال بسبب الدهر تدوم؟»**. والمعنى الوظيفي الأول مشهور، وأما الثاني فمن شواهده الآية الكريمة: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾[٢٣]، والقول المنسوب إلى الفرزدق في صفة علي بن الحسين (رضي الله عنهما):

يُغضي حياءً، ويُغضَى من مهابته ... فلا يُكَلَّم إلا حين يبتسم

أما ذروة المأساة فتتجسد حين تختلط الأمور؛ فلا ينماز القابل من الفاعل في وهم الشاعر؛ فيبكي هو على الدهر، ولكنه سرعان ما يرد نفسه إلى الصواب، مصححاً تلك العلاقة التي هي أبداً علاقة قاهر بمقهور، ما إلى تبدلها من سبيل:

١٣ - تبكي على الدهر، والدهر الذي أبكاك، فالدمع كالشن هزيم

وما حيلة العاجز الذي لا يعينه على أمره حميم [٩] حيال «دهر غشوم»؟ [١٦]. إن «الدهر» لا يرد في النص إلا مسنداً إليه أو موصوفاً أو كليهما،

وذلك هو المظهر النحوي للثبات. أما «القابل» فهو في أحوال من التبدل لا تنتهي، يعبّرُ النص عنها بالأفعال ذات الدلالة المعجمية على التحول والصيرورة: **«تدوم»** في سياق النفي، **«بادوا»**، **«تحرز وتشيم»**، **«ذهب»** **«تَحَوَّلَ»**، **«حَلّ، خَفّ»**، وبالأفعال الناسخة التي فقدت دلالتها على الحدث وأمحضت للدلالة على الصيرورة الزمنية:

(أضحت قفاراً وقد كان بها. . . ، أصبحتُ من بعدهم، أضحي وقد أثرت)

وبألوان من الطباق والمقابلة على المستوى النحوي والدلالي تشكل البنية الأساسية للقسم الأخير من النص، وبالتركيب النحوي الدال على تشعيث الزمن المستمر:

(بَيْنَا. . . إذ، وبينما. . . إذ).

وكل أولئك هو مظهر التحقق النحوي لثنائية المعية والشتات، وثنائية الوُجْدان والفقد الحاكمتين على العلاقة بين مفاهيم النص التي هي من النوع **«القابل»**. أما مقولة الزمن فلنا إليها عودة عما قليل.

كان ما سلف أن سقناه حديثاً عن نوع بعينه من التكرار سميناه **«التكرار المحض»**. بيد أن الحديث لا يتم تمامه إلا بالإشارة إلى مظهرين من مظاهر التكرار المحض: **أولهما** التكرار مع وحدة المرجع (أي والمسمى واحد)، وهو ما مثلنا له بتكرار اسم المحبوبة ولفظ الدهر[٢٤]؛ **وثانيهما** التكرار مع اختلاف المرجع (أي والمسمى متعدد). ومثال الضرب الأخير من القصيدة تكرار **«حميم»** في القافية؛ إذ وردت بمعنى «الماء الحار الذي تحم به المحبوبة» (في البيت السابع)، وبمعنى «القريب الذي توده ويودك» (في البيت التاسع)، وقد وردت في القرآن الكريم بالمعنيين[٢٥]، و«حل» بمعنى

فك وأقام بالمكان. وتطرح علينا هذه الفكرة تحليل وظيفة الجناس التام من منظور أجرومية النص. وسنحاول أن نلم بهذه المسألة في موضعه من الكلام.

ثمة ضربٌ آخر من التكرار بما هو وسيلة من وسائل السبك والحبك في النص، يُطْلَق عليه في هذا النوع من المعالجة: **التكرار الجزئي** partial recurrence. ويقصد به تكرار عنصر سبق استخدامه ولكن في أشكال وفئات مختلفة. ولنتأمل ما يأتي من الأمثلة:

٩، ١١ - أَرَّقني الليلَ؛ وليلة بتها.

١٠، ١١- أشعرني الهم؛ كَرَّرَتْها. . الهموم.

١٣ - تبكي على الدهر. . . أبكاك.

١٤ - لمت في حبها؛ فيم تلوم.

١٦، ١٨ - أخي ثروة؛ أخو نعمة.

١٧، ١٩ - ذي منعة؛ ذو شقة.

١٨، ١٩ - بينا؛ بينما.

٢٠ - غائل يغوله.

ولعلنا نلحظ تركز أمثلة التكرار الجزئي في النصف الثاني من القصيدة، ويشمل ثلاثة الأقسام الأخيرة، على حين تنتشر أمثلة التكرار المحض على مساحة النص كله، وعلى مسافات تتفاوت قرباً وبعداً، لما تشير إليه من ثوابت المفاهيم المركزية التي تشد بنية النص بعضها إلى بعض. ويغلب على التكرار المحض أن يكون وسيلة للسبك والحبك في آن معاً؛ أي أن يكون فاعلًا في ظاهر النص وفي عالم النص؛ أما التكرار الجزئي فيفعل

فعله في الظاهر أصالة، وفي عالم النص بالتبعية؛ كما أن فعله في النص أقرب إلى التجمع منه إلى الانتشار.

على أن ثمة ضرباً آخر من التكرار يمكن أن نضيفه إلى ما سبق من أضْرُبه هو **شبه التكرار**، وهو يقوم في جوهره على التوهم؛ إذ تفتقد العناصر فيه علاقة التكرار المحض، كما تفتقد في الوقت نفسه العلاقة الصرفية القائمة على الاشتقاق أو تغاير صرفيمات الإعراب على نحو ما مثلنا من القصيدة. ويتحقق شبه التكرار غالباً في مستوى التشكل الصوتي. وهو أقرب شيء إلى ما سماه الإمام السكاكي **الجناس المحرف**(٢٦) بأنواعه: **الناقص والمذيل ثم المضارع واللاحق وتجنيس القلب** وغير ذلك، مما يقصر هذا المقام عن تتبعه والإفاضة فيه. وحسبنا أن نشير من أمثلته في النص إلى:

٤، ٥ - أصبحت، أصبرني.

٦، ١٣ - الدن، الشن.

نش، شن

٦، ٧ - كأن فاها، فيها كباء.

١٧، ١٨ - منعة، نعمة.

١٨، ١٩ - شقوة، شقة.

هنا في المنظور النصي يكتسب الجناس التام (في التكرار المحض) والجناس المحرف بأنواعه (في شبه التكرار) بعداً خطيراً في تأسيس نصية النص؛ حين تُجاوِزُ حدودُه أسوار الجملة أو الشاهد أو المثال - إذ لا يعتد به جناساً عند البلاغيين إلا إذا وقع في هذه الحدود - إلى اعتباره في كُلِّية النص؛ بما هو واحد من تجليات السبك الذي هو معيار من معايير النصية

- على ما قدمنا. ثم تكون النظرة إليه على هذا النحو فاتحة للكشف عن الكيفية التي وظِّفَ بها في النص(٢٧). ولنتدبر هذا من المقارنة بين البيتين الآتيين، على بعد ما بينهما من جهة موقعهما في النص:

٦ - كأن فاها عُقَارٌ قرقف نَشٌّ من الدنِّ، فالكأس رَذُوم

١٣ - تبكي على الدهر، والدهر الذي أبكاك، فالدمع كالشَّنِّ هزيم

لقد تباينت جهة القول بين البيتين؛ فهي المحبوبة الحسناء البلهاء النؤوم في الأول، وهي الشاعر المحب الباكي المؤرق في الثاني؛ ومن ثم اقترن العُقار بالدَّن هناك، والدَّمع بالشنّ هنا، ثم يتم الاستدعاء الذي يجسد المفارقة باستخدام «نَشّ» وصفاً للعُقَار، و«الشن» ظرفاً للدمع، وبإقامة التوازي parallelism بين البنيتين الخاتمتين في البيتين: «**الكأس رذوم// الشن هزيم**»، ثم الإرداف بالواو المدِّيَة في الأول المناسبة للتعبير عن الطفح والامتلاء، وبالياء المَدِّية في الثاني المناسبة للتعبير عن القهر والانكسار، على نحو يصور بالصوت مباينة بعضهما لبعض. ترى لو أننا وقفنا بالمحسن البديعي عند حدود البيت لا نجاوزها إلى ما سواه، وحصرنا وظيفته في الزخرفة وطرافة اللعب بالأصوات، أكان يمكن لنا أن نستكشف وراء هذه البساطة الخادعة في النص الجاهلي هذه الشبكة المعقدة من العلاقات المتعانقة، ونلحظ كيف يتجلى باطن النص في ظاهره، وكيف يهديك ظاهره إلى باطنه، ليبرز من خلال ذلك كله روعة الفن وجماله وجلاله؟

ألممنا في الأسطر السابقة بمفهوم التوازي، وضربنا له - تبعاً - مثلاً من البيتين السادس والثالث عشر. والتوازي في ذاته نوع من التكرار ولكنه ينصرف

إلى تكرار المباني مع اختلاف العناصر التي يتحقق فيها المبنى. ويعتضد مفهوم التوازي بمفهوم **الحذف** ellipsis، وهو تكرار المبنى مع إسقاط بعض عناصر التعبير. وهما وسيلتان من وسائل السبك بعيدتا الأثر في التشكيل اللغوي لهذا النص. وهما قد يجتمعان وقد ينفردان. ونحن نلحظ التوازي مصحوباً بهيمنة ضرب بعينه من المباني على كل قسم من أقسام القصيدة. كما أن الحكمة لا تكاد تخفى في معظم الأحوال حين يعمد الشاعر إلى المخالفة بين المباني لحلحلة قاعدة التوازي أو نقضها. ويطول بنا أمد القول إذا ذهبت ترصد مظاهر التوازي والحذف في المباني وكيف يتداخلان وينفصلان على نحو يوائم حركة المفاهيم، وينشطها، ويعيد صياغة العلاقات المهيمنة عليها في فضاء النص.

وليس من اليسير أن يقضي الباحث لبانته بتتبع سائر أشكال السبك والحبك في هذا النص وقد بقي منها قدر صالح؛ فالروابط بأنواعها، **كروابط الوصل** conjunction، **وروابط الفصل** disjunction **والربط المنعكس** contrajunction، **والربط بالتبعية** subordination = وكذلك الحديث عن **الاستبدال بين الصيغ** proforms، ولا سيما مرجعية الضمائر وارتباطها بالتوافق والتخالف بين المباني = كل أولئك لا يزال في حاجة إلى كلام شديد التحصيل والتفصيل، لا في هذا النص على التعيين، بل في جميع نصوص العربية المُعْجِبة قديمها وحديثها، وإن كان الأمر مع النص الشعري هو ألطف مسلكاً، وأصعب منالاً، وأعظم جدوى، وأمتع مذاقاً.

بيد أني لا أريد أن أفرغ من هذه التجربة النقدية دون أن أفضي إلى مسألتين أحسبهما على جانب كبير من الطرافة والخطر، لصلتهما المباشرة أو غير المباشرة بتهمتين، حَلَا لكثير من الدارسين أن يرددوهما في حق

الشعر العربي القديم وما يسمى لدى بعض المحدثين بالشعر العمودي؛ فأما **أولاهما** فاتهام الأوزان العربية بالرتابة والقصور عن استيعاب تنوعات التجارب الإنسانية وإبراز خصوصياتها؛ إذ هي - في رأي كثير منهم - لا تعدو أن تكون قوالب عامة يجري حشوها بالكلام؛ ليعبر القالب الواحد منها عن تجارب مختلفة الموارد والمصادر، ومتنوعة الأزمنة والعصور. وكانت هذه المقولة حافزاً لجميع حركات التمرد الأدبي على وحدة الوزن والقافية وما اتسما به، عند أصحاب هذا الرأي[٢٨] من رتابة وجمود. وأما **ثانية التهمتين** فتتصل بما شاعت تسميته حيناً من الدهر بالوحدة العضوية، وبقلة حظ شعر الجاهليين ومن نحا نحوهم من هذه الوحدة، والقول بحاجة القصائد الجاهلية إلى إعادة الترتيب لتتوالى أبياتها على أساس من الضرورة أو الاحتمال. ومن البيِّن أن وجهتنا في التهدي إلى أصل القضية تختلف اختلافاً كثيراً عن وجهة من يذهبون هذا المذهب؛ ذلك أن الباحث الذي يفتش عن هذا المظهر الساذج من مظاهر الوحدة في النص، ويحكم على النص من ثَمَّ بالضعف واختلال البناء إن هو لم يستجب لتعاليم أرسطو أو لمقولات النقد الرومانسي - إنما يهدر معايير أخرى أعظم خطراً، وأصدق قياساً، وأقوم قيلاً، في الكشف عن أسرار الأدبية والشعرية في النص. ولا يتم الكلام في هذا المشكل إلا بإضاءة كاشفة عن المفاهيم التي يتشكل منها النص، والعلاقات المنظمة لحركتها، ثم بمقاربة لعلاقات الزمن في القصيدة. وأمر النص الشعري في ذلك فذ ونادر؛ فليس الزمن هنا زمناً متجانساً أو مقيساً بمعيار واحد، ولكنه منظومة معقدة من الأزمنة المتجادلة؛ كلها فاعل في تجربة الشاعر، وفي العمليات الذهنية والشعورية السابقة واللاحقة والمصاحبة لصياغة القصيدة، وفي المظهر اللغوي الذي

تتحقق فيه القصيدة، مما سميناه ظاهر النص. وحسبنا الآن أن نشير إلى عناصر منظومة الزمن: وهي **الزمن الموضوعي، والزمن الذاتي، والزمن النحوي**، وسيلج بنا ذلك، لا محالة، في مسائل من صميم المعيار الثاني من معايير النصية وهو الحبك. ونأخذ الآن في شيء من تفصيل القول، وفي إيراد هذه المقولات على النص الموضوع للدرس، بادئين بالمشكل العروضي فيه.

٨/ ٠ ثابت الوزن ومتغير الإيقاع

القصيدة من **«البسيط»** وهو بحر من أعرق بحور الشعر في العربية. ولكنها جاءت في ضرب غير مطروق من أضربه، هو **«مجزوء البسيط»**. ويبدو أن الشاعر كان كلفاً بهذا الضرب؛ فقد ضمّت الأصمعيات له مقطوعة من أربعة أبيات، مطلعها[٢٩]:

الرِّزْق مُلْك لمن كان له ... والمُلْكُ منه طَوِيلٌ وقَصِيرْ

ونلحظ هنا أن تفعيلتي البسيط وهما «مستفعلن» و«فاعلن» تمتازان بتعدد أشكال الزحاف الداخلة عليهما؛ فالأولى يدخلها **الخبن** (وهو حذف الثاني الساكن)، **والطيّ** (وهو حذف الرابع الساكن)، **والخبل** (وهو اجتماع الخبن والطي). ومن ثم توجد مع التفعيلة الصحيحة غير المزاحفة «مستفعلن» ثلاث صور أخر هي **«متفعلن» و«مستعلن» و«متعلن»**. أما **«فاعلن»** في الحشو فيدخلها الخبن فتؤول إلى **«فعلن»**. وما بنا أن نستقصي الصور المختلفة التي تتحقق بها الأعاريض والأضرب في **«البسيط التام» و«البسيط المجزوء»** لنسوق للقارئ متناً في العروض؛ فلا شك أن كثيراً من القراء يدركون ذلك الأمر بالبديهة، وأكثرهم من المختصين الذين يمكنهم

استشارة مصنفات العروض[٣٠]. ولكن الذي بنا هو إجراء نوع ما من المقارنة، يتضح به فرق ما بين ثوابت الوزن ومتغيرات الإيقاع. ونحن نعلم أن «فاعلن» في التام حين تقع عروضاً أو ضرباً يجوز فيها الخبن في الموضعين فتؤول إلى «فعِلن»، ويجوز أن تكون العروض مخبونة والضرب «مقطوعاً» (أي حُذِفَ الخامسُ الساكن منه فآل إلى «فاعلْ»). بيد أن التغيرات الحادثة للعروض والضرب في «البسيط التام» هي علل يلتزم بها الشاعر في القصيدة كلها ولا حيلة له فيها بالأخذ والترك - فماذا عن «مجزوء البسيط»؟ إن الضرب الذي استخدمه الشاعر في مفضليته الموضوعة للبحث، وفي أصمعيته التي أشرنا إليها، هو ضرب مذيل وعروضه صحيحة أو «معرّاة» بمصطلح بعض العروضين؛ أي أنها عريت من التذييل والترفيل والتسبيغ[٣١]. والضرب المذيل هو الذي يُزاد في آخره سبب خفيف فيصير إلى «مستفعلان». والسمات الفارقة بين الصيغة التامة والمجزوءة أن الزحافات الداخلة على أصل التفعيلة - وهو «مستفعلن» - يجوز فيها الخبن والطيّ والخبل، ولا يلتزم فيها إلا بالتذييل إن وجد. أما «فاعلن» في المجزوء فلا يلحقها الخبن، خلافاً لحشو «التام». ولم نجد فيما وقع لنا استثناء لذلك إلا شاهداً واحداً هو عجز المطلع في الأصمعية التي أسلفنا الإشارة إليها، وهي قوله:

« والمُلْكُ منه طَوِيلٌ وقَصِيرْ »

ويجوز هنا إشباع الضمير في النطق، وبهذا تطرد القاعدة وينتفي الاستثناء.

وأيسر مقارنة بين المجزوء والتام هنا تهدي إلى أن التام أكثر انتظاماً وخضوعاً

للقالب الوزني من المجزوء. ومن ثم فإن المسافة الفاصلة بين ثابت الوزن ومتغير الإيقاع ليست في التام جد بعيدة. أما في المجزوء فإن «فاعلن»، التي تتوسط الشطر، تبقى عموداً للنغم بما هي تفعيلة صحيحة غير مزاحفة أبداً، وهي مسبوقة وملحوقة بتفعيلتين تدخلهما - نظرياً على الأقل - ستة زحافات، على فرض وقوع «الخبل» في كل منهما. وحاصل ذلك أن في المجزوء كسراً لرتابة الانتظام، وإتاحة المجال لأكثر من تشكل نغمي يغذي عنصر المفاجأة، ويخذل توقع الأذن، وينفي عنها الاستسلام لرتابة النغم. وإذا رمزنا للتفعيلة الصحيحة بالرمز «ص»، وللمخبونة بالرمز «خ»، وللمطوية بالرمز «ط» (ولا وجود للخبل في القصيدة)، ورمزنا لعمود النغم «فاعلن» بالخطين المتوازيين ‖ ، تبين لنا اشتمال القصيدة على التشكلات النغمية الآتية:

الرقم المسلسل	الصورة الإيقاعية
١	ص ‖ ص
٢	ص ‖ خ
٣	ص ‖ ط
٤	خ ‖ ص
٥	خ ‖ ط
٦	خ ‖ خ
٧	ط ‖ ص
٨	ط ‖ خ
٩	ط ‖ ط

ويتحصل لنا مما سبق في الأبيات العشرين (ومجموعها، باحتساب البيت شطرين، أربعون صورة)، هي التشكلات الآتية:

المقطع	رقم البيت	رقم الصورة الإيقاعية	
		الشطر الأول	الشطر الثاني
المقطع الأول	١	٩	٩
	٢	٩	٥
	٣	٣	١
	٤	٣	٨
	٥	٩	٤
المقطع الثاني	٦	٤	٩
	٧	٣	٣
	٨	٣	٩
المقطع الثالث	٩	٧	٥
	١٠	٧	٩
	١١	٥	١
	١٢	١	٧

المقطع	رقم البيت	رقم الصورة الإيقاعية	
		الشطر الأول	الشطر الثاني
المقطع الرابع	١٣	١	٣
	١٤	٤	٣
	١٥	١	٧
المقطع الخامس	١٦	٢	٧
	١٧	٤	٣
	١٨	٣	؟ (صورة دخلتها تفعيلة من الكامل)
	١٩	٤	١
	٢٠	٦	٧

والآن، كيف يمكن بعد ما رصدناه من تنوع عظيم في تتابعات الصور أن تثار تهمة الرتابة وجمود القالب في وجه نص كهذا النص؟ ونحن نستطيع، بيسير من التأمل، أن نصل من هذه التتابعات إلى عدد من الملاحظات التي نحسبها صادقة في هذا المقام: فالتنوع مصحوب في القسمين الأول والثاني بهيمنة الصورتين ٣، ٩، وفي القسم الثالث تهيمن الصور ٧، ٥، ١، وفي الرابع تهيمن الصورتان ١، ٣. أما في القسم الأخير، الذي يشكل ذروة التحولات المأساوية في النص، فإن الصور تبدي قدراً واضحاً من التنوع،

ويبدو المظهر النغمي متردداً تردداً واضحاً بين التحققات الممكنة، وتختفي بعض الصور التي سادت في الأقسام السابقة اختفاء تامّاً أو تكاد وهي الصور: (٥، ٩، ١)، وتدخل صورتان جديدتان لم يرد لهما ذكر من قبلُ بإطلاق هما (٢، ٦)، بل ينكسر القالب الأساسي بجميع تشكلاته النغمية في الشطر الثاني من البيت الثامن عشر، بدخول تفعيلة من بحر شعري آخر هي «متفاعلن» (وذلك قوله: وتحولت شقوة إلى نعيم) من الكامل، خلافاً لقوانين أهل العروض. وهكذا تبعد الشقة بين ثابت الوزن ومتغيرات الإيقاع. ويعتضد ذلك كله بظاهرات أخرى كتشعيث الزمن المستمر، وبروز التراكيب المتسمة بالإضراب أو الإسقاط، والمركبات الظرفية:

١٨ - بينا أخو نعمة إذ ذهبت.

١٩ - وبينما ظاعن.. إذ حل رحلا، وإذ خف المقيم.

وهكذا تتتابع التشكلات والصور النغمية في حركة موجية مضطربة لتكشف لنا بما يشبه الموسيقا التصويرية عن استجابة متوترة عنيفة لجيشان النهاية في القسم الخاتم من النص، حيث ينتهي في آخر أبياته بصورة حية تعبر عن رهبة المواجهة المحتومة والمحسومة بين **«الغائل»** و**«المغول»** و**«وقع الحتوم»**.

٩/ ٠ في حبك النص: المفاهيم والعلاقات

سبق أن استظهرنا ثلاثة أنماط جامعة للمفاهيم السابحة في فضاء النص، وللعلاقات المنظمة لحركتها؛ وهي: **«الفاعل»** و**«القابل»** و**«الأثر»**. وذكرنا أن المفهوم المختص بصفة الفاعلية هو ما كان فاعلاً بنفسه (وهو الدهر في النص). وأما «القابل» فذو درجات؛ إذ منه ما هو قابل بنفسه فاعل بغيره،

كالمحبوبة والليل والبرق؛ ومنه ما هو قابل وحسب، كالرسم، والشاعر المبتلى، والإنسان الذي يبدو في النص عاجزاً ومنفعلاً أبداً.

وحين نعالج القصيدة بعد مثولها في صورتها التي أثبتها الرواة الحفظة فنحن إنما ندارس عملاً فرغ منه قائله على وجه من الوجوه. ولكن يرد هنا سؤال: أيمكن أن تكون هذه الصورة الأخيرة قد جاءت على وفاق ترتيب إنشائها؟

إن الجواب الحاضر لدى كل من كابد صياغة القريض أن التوافق بين الصورتين ليس حتماً ولا لازماً، بل إن التخالف هو الظرف الشائع. من هنا كانت فاعلية المقولات التي طرحها الأستاذ العلاّمة محمود محمد شاكر حين قال بتفاوت أزمنة التغني وتشعيث الأزمنة وسلطان زمن النفس على الإبداع الشعري.

في هذه الفقرة من البحث نتابع حركة المفاهيم والعلاقات في القصيدة على الصورة التي أرادها لها صاحبها واستَبْقَتْها عليه ذاكرة الرواة، مرجئين إلى فقرة قادمة الكلام على أزمنة النص (ف ١٠).

تبدأ القصيدة في القسم الأول بمفهوم يقدح شرارة الاستهلال؛ إنه **«الرسوم»** الحاضرة حضوراً ذهنيّاً أو عينيّاً؛ وهي مسرح الحدث، وقد أسندت إليها ابنة عجلان مذكورة بالاسم الصريح. والرسوم في هذا القسم مظروفة مكاناً بالجَوّ، ومظروفة زماناً بالعهد القديم، ومتصلة على طريق التلازم بأهلها ذوي الثراء ونباهة القدر. ثم إنها هي وأهلها موضوع للتحول والفناء والإقفار. أما الشاعر فيقف بين الحطام والركام لا يبرح، مستكثراً على نفسه ما هو فيه من خلود مقيت، متعجباً أمام المحبوبة من مصابرته لخطوب

تنحت فيه كنحت القدوم. أما الدهر فهو الفاعل الذي لا ينفعل، وهو المتصرف في الجميع على مقتضى مشيئته.

لا بد لنا من وقفة متأنية عند هذه الفاتحة في النص. حينئذ سيظهر لنا كيف تضمنت في أبياتها الخمسة جميع المفاهيم والعلاقات الفاعلة في النص كله، ويغدو سائر النص بعدها تجليات تثيرها وتنشطها وتستدعي بعضها ببعض، حتى إذا فرغ المتلقي من النص تبين أنه إنما فرغ من ظاهر النص في لحظة من زمان، ولكنه أصبح بكل كيانه عنصراً من عناصر عالم النص.

في هذه الفاتحة يطالعنا: المحبوبة، والمسرح، والشاعر، والدهر، والأثر. فأما المحبوبة فتذكر باسمها الصريح في هذه الفاتحة ثلاث مرات، ثم تشكل مرجعاً متصلًا للضمائر، تَنْحَبِكُ بها القصيدة حتى نهايتها؛ وفي النهاية تذكر بالاسم الصريح مرة أخرى وأخيرة، على نحو تنغلق به بنية ظاهر النص وينفتح به عالم النص مرة أخرى في آن على نحو ما أسلفنا بيانه وتصويره بمفهوم الأقواس المفتوحة إلى خارج. ونحن نلحظ أن مفهوم **«المحبوبة»** كان المحور الوحيد للقسم الثاني، وأن هذا القسم (وقد وضعناه في النص بين قوسين) جاء في بنية القصيدة اعتراضاً واضحاً بضمير الغائب، بين قول الشاعر عن نفسه: **«ما أصبرني على خطوب»** في نهاية القسم الأول، وقوله: **«أرقني الليل برق»** في مفتتح القسم الثالث. ومن ثم فإن تأويل هذا الاعتراض هو أنه حديث للنفس الذاهلة عن نفسها حين تشغل بعارض يعرض لها عن الاستمرار فيما هي فيه من حديث. ومن ثم كان الأجدر بالقسم الثاني أن يوضع بين قوسين يعترضان تحدر البوح المسموع بحديث النفس الصامت.

ولكن سؤالًا ملحّاً هنا يطالبنا بالجواب الشافي؛ إذ كيف تسنّى هذا الاعتراض؟ وكيف استُدعي إلى الذهن ليكون فاصلًا معترضاً بين حديث متحدر متصل؟ والتماس الجواب المنطقي يبدو لنا يسيراً ودالّاً على صدق الفن؛ فذكر ابنة عجلان في نهاية القسم الأول كان شرارة الارتداد إلى الباطن في لحظة لا تقاس بزمن الناس، فبرزت ابنة عجلان من المخزون الذهني النشط لتكون مناط الفعل والانفعال. ثم ها هو ذا الشاعر يسترسل في وصفها؛ فهي الفتاة المنعمة، التي تستغني بدفء الفراش عن اصطلاء النار ليلًا؛ وهي التي لا توقظ للزاد؛ لا لتناوله؛ لأنه لا يعجلها إلى الزاد خوف أو حرمان متوقع؛ ولا لصنعة؛ لأنها مكفية مخدومة. وهي فارغة البال، خلية من الشواغل، طويلة النوم. هنا تنقدح شرارة الارتداد إلى الظاهر. وهو ارتداد يبدو بغتةً وما هو ببغتة. إنه ارتداد على سنة استدعاء الضد للضد؛ فالغفلة وفراغ البال وطول النوم من صفات المحبوبة، هي التي أنتجت حديث الأرق والنصب وطول الليل والجفن القريح وتغيير جهة الضمير في القسم الثالث. وهذه هي التي أنتجت حديث البكاء على الدهر ومن الدهر في القسم الرابع. أما الاعتراض الثاني فتمثله ثلاثة الأبيات [١٣ و١٤ و١٥]. والمفتاح الظاهر له هو التحول من ضمير المتحدث عن نفسه إلى ضمير المخاطب لنفسه على جهة التجريد، وهو عودة من جهة أخرى إلى حديث النفس (أو ما يسمى بالمونولوج الداخلي عند طائفة من النقاد)، أما الداعي لتعجب الشاعر من بكائه على الدهر الذي أبكاه في هذه الأبيات فإن وثاقة الصلة بينه وبين حديث البرق الناصب، والليلة المسهرة، والطرف الذي لم يعرف الاغتماض فيما سبقها من أبيات، واضحة مستعلنة. وهكذا يبدو منطق التداعي في النفس صادقاً ومفهوماً على نحو يشكل ويوجه حركة المفاهيم في عالم النص، ويتجلى من ثم في ظاهر

النص. وإذن أيكون هنا للحديث عن الوحدة العضوية بمفهومها الأرثوذكسي المتصلب مورد في هذا المقام؟

ونأتي إلى مفهوم **«الدهر»** الفاعل المتصرف، الذي كان موضوعاً لسؤال يراد به النفي في القسم الأول: **(وأي حال من الدهر تدوم؟)** فنجده يتجلى بصورة أخرى في مفتتح القسم الرابع: **«تبكي على الدهر والدهر الذي أبكاك؟»**. ثم إذا القسم الخامس والأخير يجيء كله تأكيداً بالصور المتضافرة على توالي أربعة أبيات لهذا المفهوم، ولمطلق سلطانه في التصرف، وتكاد أربعة الأبيات أن تكون تفصيلاً وبياناً جاء في آخر النص ليكون ذلك مصداقاً للتساؤل المتضمن في ثاني أبيات النص: **(وأي حال من الدهر تدوم؟)** تأكيداً من الشاعر لحمل الجواب على النفي المقطوع به. ثم نأتي إلى البيت الأخير فإذا الدهر هو **«الغائل الذي يغول»**.

وأما الشاعر فيبدو على سبيل التذكر مؤتنساً بالمعية في البيت الثاني من القسم الأول، ثم إذا هو يصير موضوعاً للتحول، وإذا الديار أمامه تتبدل، والناس من حوله يتخطفون، ويبقى هو بحسب نفسه خالداً لا يبرح، لطول مصابرته للخطوب. وتتنوع الأشكال والمواقف والآثار التي تكتنف الشاعر، حتى يأتي البيت الأخير من النص ليبرز الأمل بالخلاص من هذا الخلود المقيت على يد الدهر الغائل. وليت شعري أيكون التداعي بين قوله في مفتتح النص: **«بادوا»**، وقوله: **«أحسبني خالداً ولا أريم»**، ثُم قوله في آخر أبيات النص **«وللفتى غائل يغوله»** تداعياً عارياً من الدلالة؟

ومنذ أن يذكر الشاعر صبره على الخطوب نجد أجزاء النص تتحول كلها إلى ماصدقات نشطة لهذا المفهوم، ويصبح الشاعر والناس والزمان والمكان موضوعات لتصرفات الخطوب، تنشط بالفعل وبالقابلية للفعل. ونود أن نشير

هنا إلى الكيفية التي يتم بها إحداث الأثر المراد على النحو المطلوب؛ فعندما يقوم الشاعر بتنشيط عنصر من العناصر المعرفية في النص فإن العناصر الأخرى ذات العلقة الوثيقة بها في المخزون الذهني يتتابها النشاط (وإن لم يكن مستوى نشاطها مساوياً لمستوى نشاط العناصر الأصلية). ويسمى هذا المبدأ في علم النفس المعرفي عادة بالتنشيط المنتشر. ويمثل هذا النوع موقعاً وسطاً بين المفاهيم والعلاقات التي جرى تنشيطها بالأصالة، وما يمكن لعالم النص أن يثيره في المتلقي من تفصيلات على درجة عالية من الخصوبة والثراء. وتكون العلامات اللغوية الدالة على المفاهيم **مراكز للتحكم control centers** في البنية اللغوية لظاهر النص، وفي حركة المفاهيم وعلاقاتها في عالم النص.

١٠/ ٠ أزمنة النص

سبق أن أثرنا أهمية مدارسة الزمن في القصيدة، وأشرنا إلى أنه ليس زمناً واحداً متجانساً مقيساً بمعيار واحد، ولكنه منظومة معقدة من الأزمنة المتجادلة، يمكن أن نميز فيها ثلاث جهات: **الزمن الموضوعي، والزمن الذاتي، والزمن النحوي**. ولهذه العناصر جهتان تحددان الماهية والعلاقات على نحوين متقابلين هما: **جهة الإنتاج وجهة التلقي**. ولا سبيل إلى تعرّف هذه العلائق من جهة إنتاجها إلا باعتبار تصورها من جهة التلقي. ولا سبيل إلى تعرُّفها من جهة التلقي إلا بالتأمل اللساني الفاحص للنص المدروس ظهراً وبطناً. ونتوقف بالقول أول الأمر عند بيان الماهيات المحددة لثلاث جهات الزمن: الموضوعي والذاتي والنحوي.

يمكن القول بأن **الزمن الموضوعي** بما هو كم متصل قابل للقياس ممتد

مما قبل اللحظة الآنية وإلى ما بعدها، ومحكوم بتعاقب الليل والنهار والفصول وحركة الأرض، يشكل ظرفاً كونياً منضبطاً للواقعات والأحداث، مفارقاً لرؤية أفراد البشر، وغير قابل للتشكل طبقاً للمشاعر والمواقف. **أما الزمن الذاتي** فزمن خاص بكل فرد، لا يخضع للكم الموضوعي المقيس، ولا يلتفت إليه، بل ربما كان بالنسبة لصاحبه أصدق وأدنى إلى المعيار الصائب، وألصق بذات نفسه، أوَ ما ترى إلى قول صاحب النص:

«ولـيـلة بـتُّـهـا مُـسْـهِـرةٍ قد كررتها على عيني الهموم»؟

إنه في هذا القول يبدي وعياً ومعرفة بالليلة، بما هي وحدة من زمن موضوعي، ولكنه لا يجد لطولها المحض تفسيراً إلا أنها تكررت على عينه بفعل الهموم؛ فذلك فرق ما بين الزمن الموضوعي والزمن الذاتي.

ثمة فرق آخر ينماز به كلاهما بعضهما من بعض؛ فالزمن الموضوعي قابل للقسمة إلى ماض وحال واستقبال، وفقاً للحظة الفعل. أما الزمن الذاتي فلا يعترف بهذه الحدود الفاصلة، القابلة للقياس الموضوعي؛ فاللحظة الواحدة يمكن أن تكون بؤرة جامعة لتجربة الإنسان ماضياً وحالاً، ولمخاوفه وطموحه استقبالاً، ومن ثم يتسم الزمن الذاتي بزوال الفواصل، وحرية الاستدعاءِ والربطِ بين المواقف والمفاهيم هي حرية لا تحدها حدود. وقد استيقظ الأنظار إلى هذا الفرق اللطيف وأثره في دراسة الشعر، والجاهلي منه بصفة خاصة، الأستاذ محمود محمد شاكر حين تعرض بالمدارسة للمفضلية، التي أسلفنا إليها الإشارة، وذلك حين ميز بين ما سماه **«زمن الحدث»** و**«زمن النفس»**، ورأى الشيخ الجليل أن ثمة زمناً آخر هو **«زمن التغني»**. لكنه يرى أن **«زمن النفس هو الزمن الشعري على الحقيقة؛ وهو**

أنفذ الأزمنة الثلاثة في غناء الشعراء[٣٢]، ولا شك أن الصيغة النافذة التي طرحها الشيخ غَنِيّة بذاتها وبقائلها عن الإطراء من مثلي. بيد أن ما يزيدك عجباً وإعجاباً بهذا الكلام أنه كلام عربي مبين، استنبتت شجرته الطيبة في عمق تراث العربية، فجاء موافقاً لصحيح العلم ودقيق النظر في أمر الشعر بكل لسان.

ونود هنا أن نلم إلماماً سريعاً بما سمّاه الشيخ الجليل في أطروحته **«زمن التغني»**؛ فلعله أراد به أن يكون مقولة وسطاً بين **«زمن الحدث»** و**«زمن النفس»**؛ إذ هو زمن البوح والإفصاح وإخراج التشكل النصي من حيز القوة إلى حيز الفعل. وهو وإن يكن بذلك من أزمنة **«الأحداث»** - أي أنه زمن موضوعي قابل للقياس - فهو زمن يتسلط عليه زمن النفس ويوجهه ويفعل فعله فيه. وحقه أن يكون - بذلك - لحظة زمنية ينقسم بها الإنجاز الشعري إلى ماض وحال، وأن ترصد علاقته بأجزاء القصيدة ليُعلم أيها كان أولاً في التغني، وعلى أي نظام تعاقبت وخرجت من حيز القوة إلى حيز الفعل، وأن تُسْتَكْنَه الحكمة فيما عسى أن يعرض لهذه الأجزاء من إعادة ترتيب على وجه يغاير تعاقبها في **«زمن التغني»**، لتستقر به على ألسنة الرواة والمنشدين.

ولا شك عندنا أن مقولة «زمن التغني» مقولة ذات خطر في تفسير عملية الإبداع؛ وهي مظهر من مظاهر إعادة بناء التجربة الإبداعية بوصفها متكأ منهجياً للتجارب النقدية. غير أن إعمال **«زَمن التغني»** - فيما نزعم - إنما ينتج بنية فرضية للقصيدة، نتلمسها منها بالظن الغالب. وهي بنية تستمد حجيتها من تماسك منطقها الداخلي ورصانته، ولا يبعد أن يثور حولها

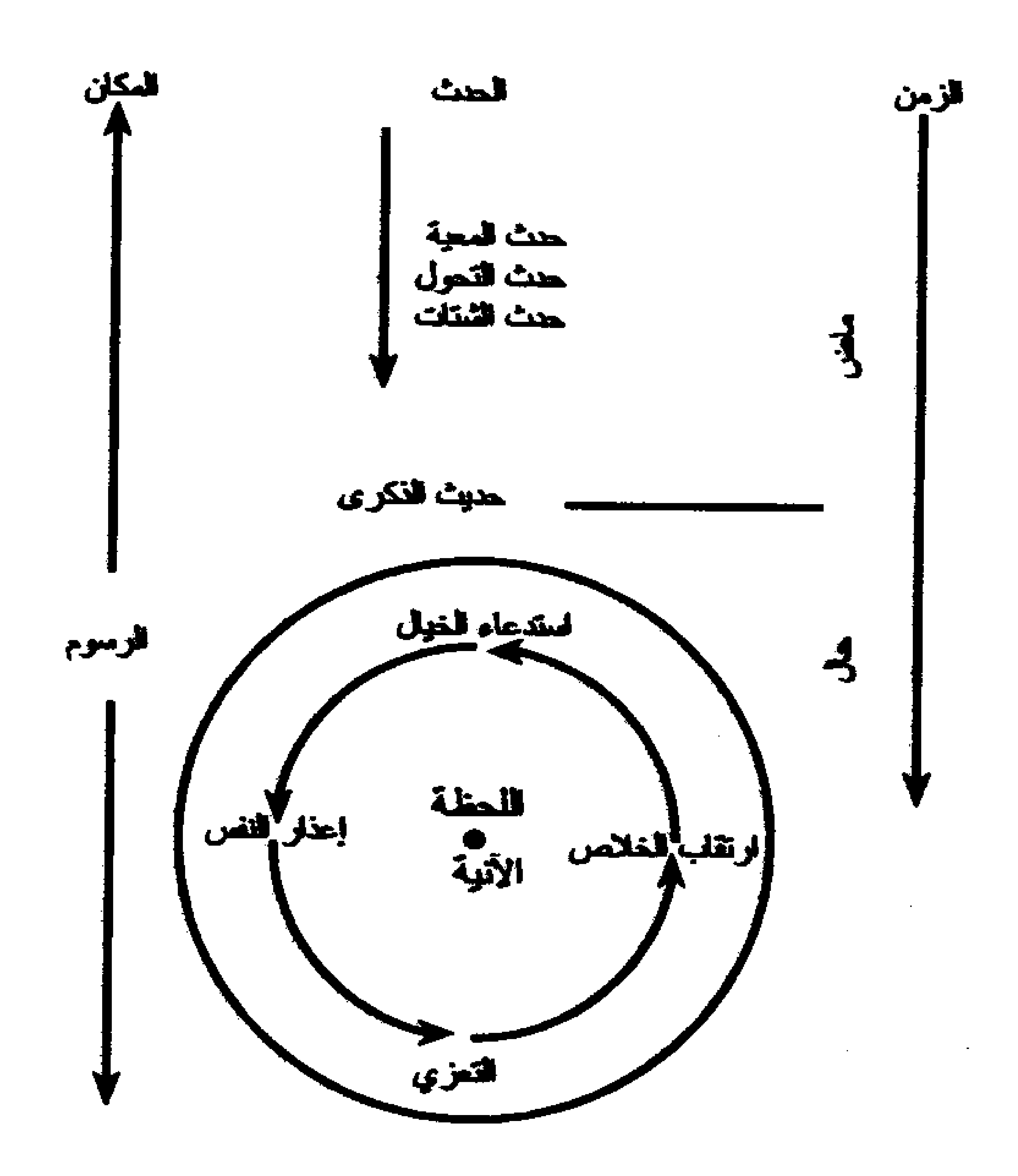
الخلاف، بل هو وارد على سبيل القطع. ثم إن **«زمن التغني»** بالإضافة للشاعر هو غيره بالإضافة للمتلقي. ولسنا نشك بحال في أن جدوى تحديد زمن التغني ثابتة بيقين في جهة الشاعر عند إنتاج النص، لاسيما في باب الرد على دعاة **«الوحدة العضوية»** حين يجعل الشيخ من تشعيث الأزمنة وإعادة الترتيب مدخلاً منهجياً رائعاً لتفسير بنية القصيدة الجاهلية. غير أن **«زمن التغني»** ليس بحال قيداً على التفسير والتلقي، ونحن حين نؤثر أن نباشر علاقة الزمن في النص من جهة التلقي فإننا بذلك نطلق مقولة «زمن التغني» من شرط التقيد بجهة إنتاج النص، ونجعل من لحظة التغني أزمنة لا زمناً واحداً، تتعدد بتعدد الأفراد والأحوال، وتختلف باختلاف الأعصار والأمصار؛ وفي ذلك لمحة من معنى الخلود في الشعر. من هنا آثرنا أن نطرح زمناً آخر نراه جديراً بالنظر في هذا المقام، هو **«زمن النحو»**، ليشكل مع الزمن الموضوعي والزمن الذاتي منظومة نفقه من خلالها بنية النص، ونؤسس بإعمالها معياراً من معايير النصية في القصيدة؛ أي ما به تكون القصيدة نصّاً تتحقق له شروط الكفاءة والفاعلية والملاءمة. بيد أن الحديث عن **«زمن النحو»** ليس باليسر الذي يبدو عليه بادي النظر، لأمرين:

أولهما: أن الزمن في اللغة مقولة يتشاكس فيها الشريكان **«الذات»** و**«الموضوع»**، ولا يمكن أن تكون سَلَماً لأحدهما؛ إذ اللغة تمثل الذات والموضوع في حقيقتهما المعقدة، وتمثل رؤية الذات للموضوع كذلك. ومن ثم لم يكن عجباً أن يتجلى هذا التعقيد فيما نسميه زمن النحو.

وثانيهما: أن **«الزمن في النحو»** غير **«الزمن في اللغة»**؛ ذلك أن الزمن في النحو زمن تقعيدي، يلخص رؤية النحوي ورصده للزمن في اللغة. ومن

الطبيعي أن يتفاوت حظ القاعدة النحوية من الدقة والشمول والبساطة. ويستبين لنا صدق هذا القول إذا عرفنا أن **«اللغة»** غير **«النحو»**. وحسبك من دليل على ذلك أن تقسيم الزمن في نحو العربية إلى ماض وحال واستقبال لا يمكن أن يستوعب تعقدات العلاقات الزمنية بين الأحداث من جهة، وبين الأزمنة بعضها ببعض من جهة أخرى. وانظر، مثلاً، تقسيم الأزمنة في النحو الإنجليزي المدرسي إلى بسيط ومستمر وتام، ثم إلى تقسيم كل من هذه الثلاثة إلى ماض ومضارع ومستقبل، وانظر بعد ذلك في اللسان العربي، فإنك واجد فيه، لا شك، أمثلة صالحة لأن تورد تحت هذه الأقسام جميعاً. ولكنك غير واجد في النحو العربي التقليدي ما ينهض بعبء تصنيف الأزمنة بما يشبه ذلك أو يقاربه؛ إذ استأثرت قضية الإعراب وما يتصل بها من ضرورة العمل على عصمة اللسان من الزلل بالاهتمام الأصيل، فوُضِعَت أخلاط من مباني اللغة وتراكيبها تحت الباب الواحد بجامع التشابه في العمل الإعرابي، وأُسْكِنَ كثير من المتجانسات مساكن شتى بعلة اختلافها في العمل. وفات التحليل النحوي وإبداعات اللسان العربي من جرّاء ذلك خير كثير.

ونعود الآن إلى النص في محاولة نتحسس بها الطريق للكشف عن أبنية الزمن فيه. وأول ما يبدهنا لدى تأمله هو ما نلحظه من أن الزمن الموضوعي فيه يشكل أنموذجاً على درجة عالية من البساطة، على حين يبدو أنموذج الزمن الذاتي معقداً غاية التعقيد. وفي هذا التناقض يكمن الكثير من أسرار كفاءة النص وفعاليته. ولبيان ذلك نورد التصور الآتي للزمن الموضوعي، لنستبين فيه الأحداث وعلاقاتها الزمنية:

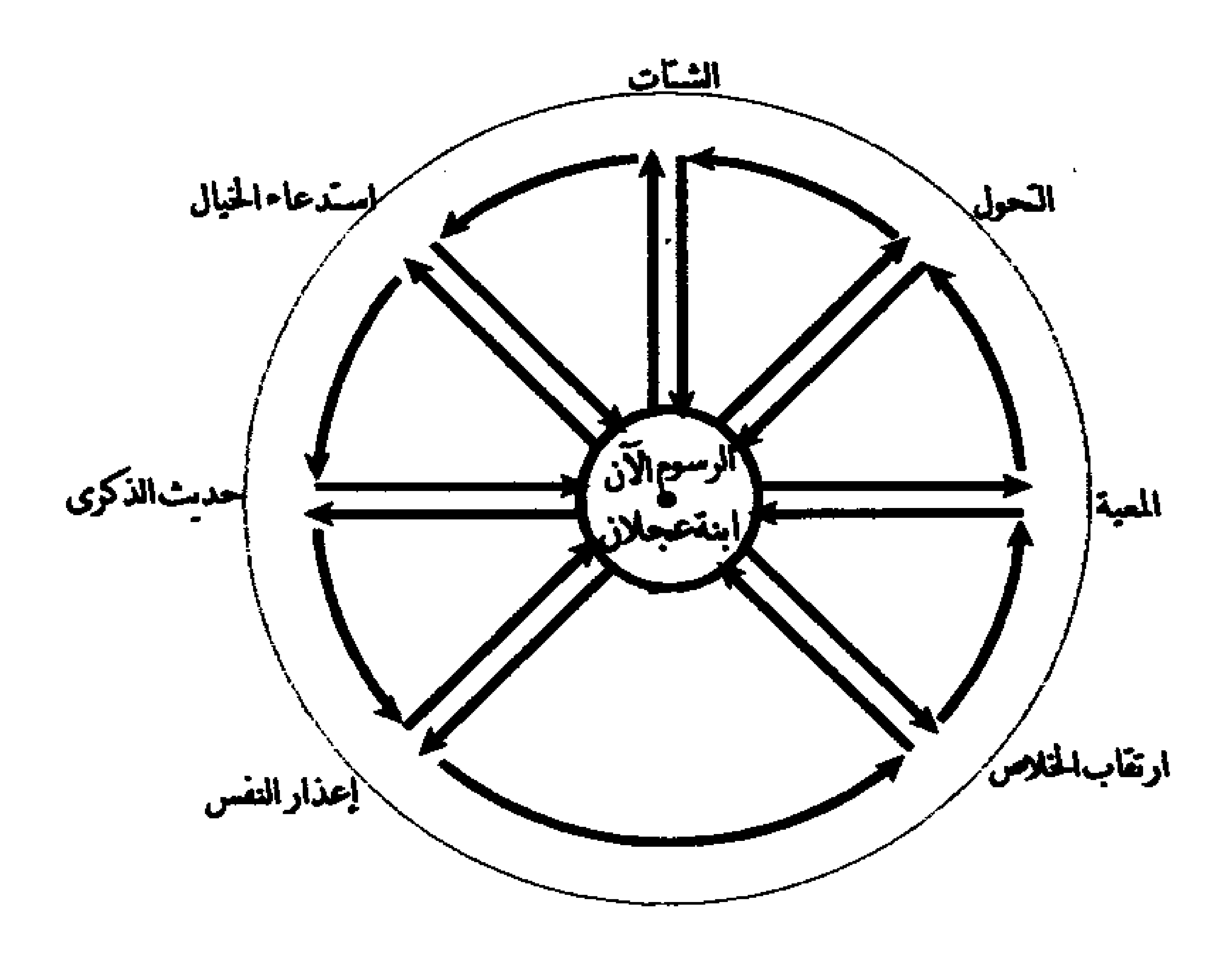


(شكل ١) تصور للزمن الموضوعي في النص

يقول لنا هذا التصور في بساطة إن الزمن الموضوعي في النص يدخل في طورين: الماضي والحال، وأن طور الماضي يتشكل من أحداث ثلاثة: حدث المعية (**إذ نحن معاً**)، وحدث التحول (**أضحت قفاراً..**) وحدث الشتات (**بادوا..**)، وأن هذه الأحداث تقع على متصل خطي تحكمه علاقة التعاقب ومن ثم جاء السهم أحادي الاتجاه في انطلاقه من الماضي إلى الحال على النحو المبين بالشكل.

أما طور الحال فإنه يتشكل من حديث الذكرى: **(كأن فاها. . ، الأرق، الخيال، الهموم)**، وحدث إعذار النفس: **(تبكي على الدهر، الدهر الذي أبكاك، فيم تلوم)**، وحدث التعزي: **(نعمة ذهبت، تحولت شقوة إلى نعيم)**، وارتقاب الخلاص: **(للفتى غائل يغوله)**. وتختلف العلاقات الزمنية بين أحداث طور الحال عن أحداث طور الماضي في أنها تقع على متصل دائري مغلق، مركزه لحظة الآن، ومن ثم فإن بعضها يفضي إلى بعض في غير تعاقب زمني وإنما بطريق الاستدعاء. ونلحظ في هذا التصور أن **«الرسوم»** واقعة على الأعراف بين الطورين، ومتلبسة بهما جميعاً؛ فهي **(لابنة عجلان بالجو)**، أي أنها مظروفة مكاناً، وبينها وبين المحبوبة إسناد يتسم بالثبات، وهي أيضاً مقاومة للعفاء **(لم يتعفين)**، وملازمة لقدم العهد **(والعهد قديم)**. ومن ثم فهي مناط الاستدعاء بين الماضي والحال (لاحظ أن تمثيلها بالرسم جاء في صورة سهم ثنائي الاتجاه ملتبس بالماضي والحال كليهما)، ومن ثم فهو مناط تنشيط المفاهيم والعلاقات في النص (مع أن **«الرسوم»** لم يرد لها ذكر في ظاهر النص إلا في ثلاثة الأبيات الأولى منه).

ذلك التصور الذي طرحْناه للزمن الموضوعي وإن كان يحمل شبهة التعقيد، هو في ظننا غاية في البساطة إذا ما قيس إلى تصور العلاقات بين هذه الأحداث من زاوية الزمن الذاتي، وهو ما سنعالجه بشيء من البسط في الشكل الآتي:



(شكل ٢) تصور للزمن الذاتي في النص

ويجسّدُ لنا هذا التصور إن للزمن الذاتي للنص غياب التعاقب في الزمان؛ فلا وجود إلا للآن مستحضراً لابنة عجلان، ومتشبثاً بالرسوم في المكان، وهي لحظة غير قابلة للقياس بضابط الزمن الموضوعي، ولا تقع على متصل خطي تعاقبي. إن جميع الأحداث الماضية والحالية في الزمن الذاتي إنما تقع على متصل دائري يفضي بعضها إلى بعض، ويستدعي بعضها بعضاً. وهي تتحرك في اللحظة الآنية على نحو مباشر وغير مباشر، عكساً وطرداً، فيما بين بعضها وبعض، وفي اتجاه من البؤرة الزمنية المجمّعة وإليها، لتكون هذه البؤرة تجسيداً لغير متعين الزمان، كما تبقى **«الرسوم»** و**«ابنة عجلان»** مركزي الجذب وقطب الحركة للأحداث الماضية والحالية جميعاً.

هكذا يتعقد مشكل الزمن في النص، ويقع التدافع بين الزمن الذاتي

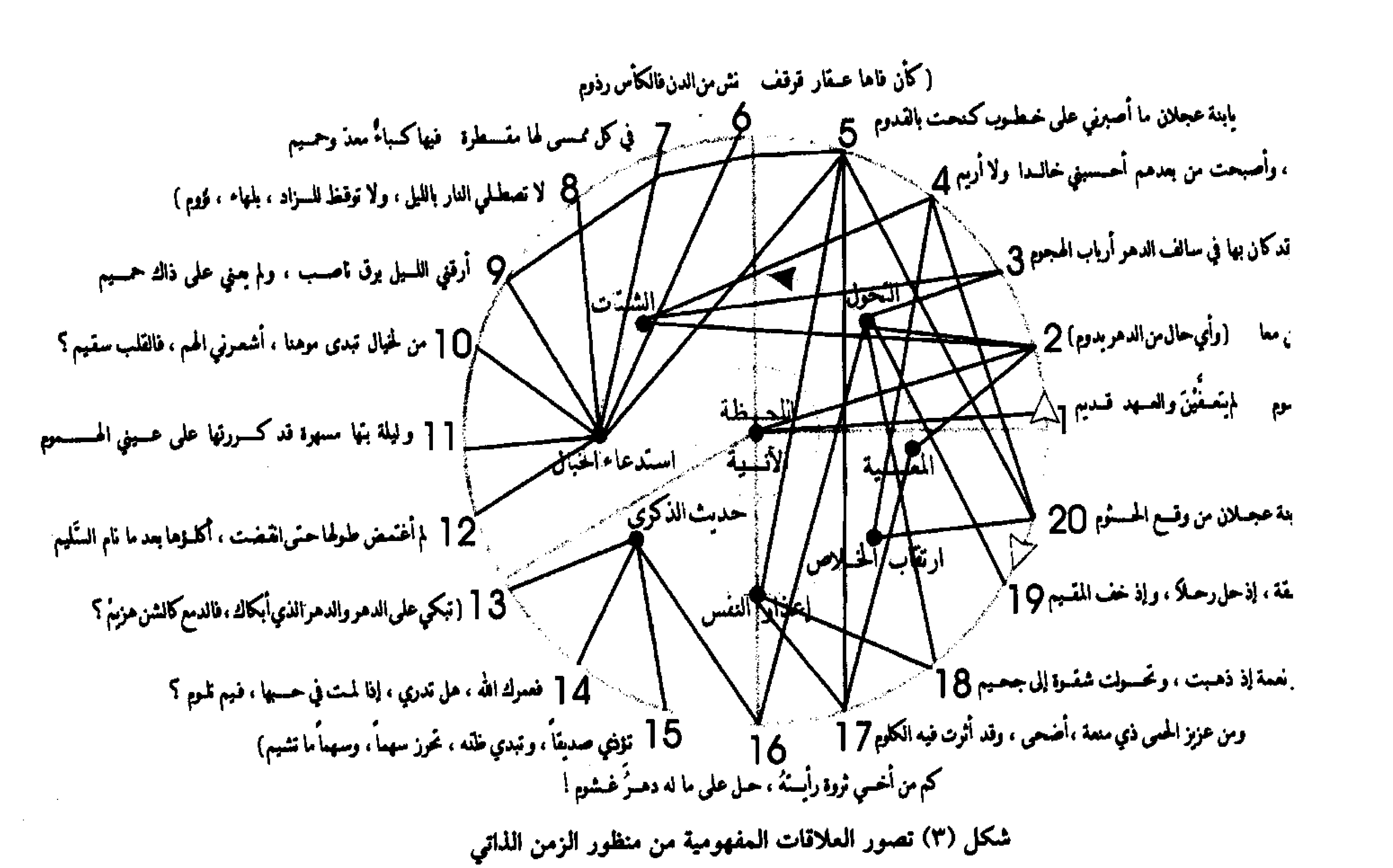
والزمن الموضوعي، وينعكس هذا المشكل في زمن اللغة الذي يقصر زمن النحو في كثير من الأحيان عن تسويره وتصويره.

ونناقش الآن الكيفيات التي عبّر بها زمن النحو عن طور الزمن الماضي. ومن المتوقع بطبيعة الحال أن يسود التعبير عن الماضي بصيغة الفعل المضارع منفية (**لم يتعفين**)، وصيغة الماضي (**بادوا**)، وفي صيغة المضي من الأفعال النواسخ (**أضحت**) و(**أصبحت**) و(**كان**). وهنا تعترض سلسلة أفعال المضي بصيغة مضارعة (**وأي حال من الدهر تدوم**)، لتدل بصيغتها على زمان متجدد يعبر به عن سنة لا تتبدل، وعلى اعتراضية الجملة، وعلى كونها من حديث البوح المعترض لتعاقب الأحداث الماضية. ثم تسور هذه السلسلة - في البداية - بجملة اسمية تقيم علاقة إسناد بين الرسوم وابنة عجلان، وفي النهاية بجملة إنشائية تبدأ بالنداء (**يا ابنة عجلان...**) وتثني بالتعجب (**ما أصبرني**)؛ وكلتاهما تؤكد مظهر الثبات الذي به يبرز ما يكتنفانه من مظاهر التحول.

وحين نأتي إلى حديث النفس في القسم الثاني من القصيدة تسود الجملة الاسمية التي تفيد الثبات (**كأن فاها...، الكأس رذوم، لها مقطرة، فيها كباء، بلهاء نؤوم**)، كما يسودها الجملة الفعلية المبنية على الفعل المضارع المفيد للزمن المتجدد، تعبيراً عن الإلف والعادة (**لا تصطلي النار، لا توقظ للزاد**). وحين يعود الشاعر من حديث النفس نجده يستأنف استعمال الأفعال في الصيغة الماضية (**أرقني، لم يعني، تسدّى، أشعرني، بثُّها، كَرَّرْتها، لم أغتمض**). وشتان ما بين دلالة الصيغ الماضية في القسم الثالث ودلالتها في القسم الأول؛ إذ إنها في القسم الثالث - إذا اعتبرنا الزمن الموضوعي - عنصر من عناصر بنية الزمن في طور الحال؛ وتشركها في ذلك أفعال المضارعة في صيغة المخاطب (القسم الرابع). أما في القسم

الأخير فإن للزمن فيه اعتبارين: اعتباراً في ذاته، وبه يكون الزمن مستمراً مشعثاً بإقحام الجملة الظرفية المتكررة: «إذ + فعل ماض» (**إذ ذهبت، إذ حل رحلا، وإذ خف المقيم..**)؛ وله كذلك اعتبار بالإضافة إلى طور الحال (هذا من جهة الزمن الموضوعي). أما من جهة الزمن الذاتي فالأمر أكثر تعقيداً وتشابكا؛ إذ تصب كل أبنية الزمن على اختلافها في بؤرة الآن وتنطلق منها، ويفضي بعضها إلى بعض على وجه الاستدعاء والارتباط الشرطي وتداخلات الأزمنة. يستيقظ النظر أن القصيدة تعود في آخر بيت من أبياتها إلى صيغة الجملة الاسمية التي تفيد قيام ديمومة علاقة الإسناد. والإسناد في آخرها بين **الدهر الغائل والفتي المغول** (الشاعر)، وفي البداية بين **الرسم الباقي وابنة عجلان** (المحبوبة)، على نحو يشكل - في ظننا - نوعاً من التأطير التركيبي للنص متجلياً في البنية الدالة على الزمن النحوي.

نحاول الآن أن نتوقف بفضل بيان لعمل الزمن الذاتي في القصيدة وعلاقته بالزمن الموضوعي. ولا بُدَّ صدد ذلك من إيضاح فرق لطيف بين مقولة الزمن الذاتي الذي تعتمده هذه الدراسة ومقولة زمن النفس عند الأستاذ شاكر فليسا بالشيء الأحد. ذلك أن المراد هنا بالزمن الذاتي هو - كما بينا - الكم الزمني بما هو مدرك من مدركات النفس. وهو زمن يطول ويقصر، بل إنه يكون أحياناً غير قابل للتعين بحسب الحال والشعور. أما «زمن النفس» فيقترحه شيخنا ليكون مقولة فاعلة في تشعيث أزمنة التغني وأزمنة الحدث، كما أنه «**الزمن المؤثر في تقسيم نغم البحر وأجزائه، وفي أنفس الكلمات، وفي أوزانها، ثم في انتظامها مركبة في النغم المفرد، ثم في أنغام القصيدة المتكاملة في لحن واحد**»[٣٣]. وحاصل الفرق بين المقولتين هو أن «الزمن الذاتي» مقولة تنتمي إلى «علم النفس المعرفي» على حين يتصل «زمن النفس» على المفهوم السالف بيانه بنقد الشعر وتشخيص الإبداع.



شكل (٣) تصور العلاقات المفهومية من منظور الزمن الذاتي

ويرى القارئ في (الشكل ٣) رسماً يصور شبكة العلاقات المفهومية التي تتجاوب وتتداعى طرداً وعكساً بين أبيات القصيدة على نحو ما تصورناها حين نعتبر الزمن الذاتي من جهة المتلقي. وفي الرسم متصل دائري مغلق، يحمل حول محيطه أرقاماً تشير إلى أبيات القصيدة العشرين، وتحتل مركزه اللحظة الآنية، حيث يدور في فلكها الأزمنة الممثلة للأحداث الثمانية في زمن الحال، وتمثل هذه الأحداث عُقَداً (أو مراكز تحكم) تتصل بأرقام الأبيات التي تتجلى فيها مظاهر هذه الأحداث، أو تعبر عن وجه من وجوهها. ونلحظ أن البيت الأول يتجه اتجاهاً مباشراً إلى المركز بما هو تعبير عن الرسوم الباقية لابنة عجلانِ وعلاقتها باللحظة الآنية؛ إذ هما مناط الاستدعاء بين الماضي والحال ومناط تنشيط العلاقات والمفاهيم في النص كله، ويعبر المتصل الدائري عن نفسه في شكل نقط تشكل مفاصل النص. وعلى أساس من هذا الاعتبار جرى التقسيم الذي افترضناه للنص إلى خمسة أقسام.

ويمكن للقارئ أن يراجع أبيات القصيدة على الشكل متابعاً شبكة التداعي اللحظي المتبادل بين أحداثها الثمانية، ليلمس مدى إحكام النسيج في التشكيل اللغوي للنص (أو ما سميناه ظاهر النص)، وصلة ما بين ظاهر النص وعالم النص، وفرق ما بين الزمن الموضوعي والزمن الذاتي، ثم ليستطيع آخر الأمر أن يتعرف بالخبرة المباشرة من مدارسة نص بعينه معيارين أساسيين من معايير النصية، نعني المعايير التي بها يكون النص نصاً؛ وهما **معيار السبك cohesion ومعيار الحبك coherence**. وهما معياران كاشفان عن ثراء النص الأدبي والقدرات الكامنة والفعالة فيه بما هو نتاج إبداعي يتحقق في اللغة وباللغة.

الحواشي والمراجع

(١) المفضل الضبي (ابن محمد بن يعلى): **المفضليات**، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، الطبعة السادسة، دار المعارف، مصر، ١٩٧٩، ص ص ٢٢١، ٢٤١.

(٢) التبريزي (أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني): **شرح المفضليات** تحقيق علي محمد البجاوي، القسم الثاني، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة. ص ص ٨٩٣ - ٨٩٦. وانظر: شرحه لقصيدة المرقش الأصغر التي مطلعها:

ألا يا اسلمى لا صَرْم لي اليومَ فاطما ... ولا أبـدا مـا دام وصـلـك دائـمـا

ص ص ٨٩٦ - ٩٠٥

(٣) **المفضليات**، بتحقيق شاكر وهارون، ص ٢٤٤.

(٤) نشر البحث في صورته الأولى في مجلة «**فصول**»، مج ١٠، ع ١ - ٢، يوليو (أغسطس) ١٩٩١.

(٥) مصلوح: **الأسلوب دراسة لغوية إحصائية**، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٤.

(٦) مصلوح: «العربية من نحو الجملة إلى نحو النص»، **الكتاب التذكاري لجامعة الكويت، دراسات مهداة إلى ذكرى عبدالسلام هارون**، ١٩٩٠، ص ٤٠٦.

(٧) السابق: ص ٤٠٩.

(٨) السابق: ص ٤٢٣.

(٩) انظر تقويماً لجهود هاريس في كتاب:

Teuon van Dijk, **Some Aspects of Text Grammar** Mouton, 1972 p. 26.

(١٠) Robert Allin de Beaugrand and Wolfgang Ulrich Dresslar, **Introduction to Text Linguistics**, Longman, London. New York p. 3.

(١١) بذلت محاولات كثيرة لترجمة مصطلحي cohesion و coherence أشهرها ترجمتها بالتماسك والانسجام والاتساق والالتحام. وقد توصلنا بعد طول تفكر وإنعام نظر

إلى «السبك» مقابلًا لمصطلح **cohesion**، و«الحبك» مقابلًا لمصطلح **coherence**.
ونحسب أنهما مقابلان عربيان يتسمان بالإفصاح والإبانة والتساوق، كما أنهما أقرب شيء إلى المفهوم المراد، وأكثر شيوعاً في أدبيات النقد القديم: (جاء في تاج العروس مادة «سبك»: سَبَكه يَسْبِكه سَبْكاً، أذابه وأفرغه في القالب من الذهب والفضة؛ وفي مادة «حبك» الحبك: الشّد والإحكام وإجادة العمل والنسج وتحسين أثر الصنعة في الثوب. يقال حبكه يحبِكهُ ويحبُكه كاحتبكه، أحكمه وأحسن عمله فهو حبيك ومحبوك»).

(١٢) وصف الاعتماد بالنحوي تحمل فيه صفة النحوية على أوسع مدلولاتها، أي على المستويات الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية.

(١٣) يمكن الرجوع إلى تفصيلات هذه القضية وأصولها التراثية وتأثرها بالأدب الغربي في:
س. موريه: «**الشعر العربي الحديث ١٨٠٠ - ١٩٧٠: تأثر أشكاله وموضوعاته بتأثير الأدب الغربي**» - ترجمة شفيع السيد وسعد مصلوح، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٦.

(١٤) تتفاوت درجات استخدام الطباعة وكيفياتها لتكون وسيلة من وسائل التشكيل اللغوي للنص تفاوتاً كبيراً بين الشعراء منذ بداية عصور التدوين. ولعل دواوين أدونيس تمثل ذروة استخدام هذه الوسائل بما هي معلم جوهري من معالم القصيدة ومن بينها: توزيع الأسطر على صفحة الورق، وعلامات الترقيم، واختلاف البنط الطباعي، ودرجة سواد الحروف، وتجزئة الكلمات وغير ذلك.

(١٥) انظر الصورة المطبوعة التي كتبت بها القصيدة في سلسلة المقالات التي كتبها الأستاذ محمود محمد شاكر بعنوان: «**نمط صعب ونمط مخيف**»، دار المدني، جدة/ القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ١٦، ١٨.
وقد ظهرت مجموعة في كتاب بالعنوان نفسه عن دار الخانجي عام ١٩٩٦، وجميع الإحالات في هذا البحث إلى الكتاب المذكور.

(١٦) de Beaugrand and Dresslar, op. cit., p. 71.

(١٧) أقام ڤان دايك في كتابه السابق ذكره نظريته في نحو النص على أساس من تطويع الطراز التوليدي التحويلي لتحليل النص باعتماد فكرة المباني الصغرى والمباني الكبرى. ويحتاج بيان هذه الفكرة إلى تفصيل لا يتسع له هذا المقام.

(١٨) أشير هنا إلى كلمات نافذة لعز الدين إسماعيل عن الالتفات يقول فيها إن **«الالتفات ليس حيلة من حيل جذب المتلقي وتشويقه، لأن ما يحدث فيه من انحراف عن النسق، أو انتقال في الإيراد الكلامي من صيغة إلى صيغة ليس انتقالًا استطرادياً مثلًا، وليس تعليقاً على ما قيل أو ما حدث، وليس استشهاداً بطرفة أو ملحة، أو ما شابه ذلك من وسائل تطرية نفس المتلقي والترويح عنه، وإنما ينحصر الأمر في بيان معنى على قدر كبير من الرهافة والخفاء، لا يلفت المتلقى إليه، أو إلى البحث عنه إلا إدراكه للتغير الحادث في النسق اللغوي للخطاب»**.

انظر في ذلك دراسته:

«جماليات الالتفات» في: **«قراءة جديدة لتراثنا النقدي»** كتاب النادي الأدبي الثقافي بجدة، السعودية، ١٩٩٠، المجلد الآخِر، ص ص ٨٧٩ - ٩١٠، ولا سيما ص ٩٠٥ وما بعدها.

(١٩) Beaugrand and Dresslar, op. cit., pp. 57 - 74.

(٢٠) انظر شيئاً من التفصيل عن هذه المسألة في: سعد مصلوح: «مشكل العلاقة بين البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية».، المبحث الأول من هذا الكتاب.

هذا، ولقد أثمرت هذه الأسطر المعدودات ثمرتها الطيبة في الأطروحة التي حصل بها جميل عبد المجيد على درجة الدكتوراه بعنوان: **«البديع بين البلاغة العربية واللسانية النصية»**. وقد حظيت الأطروحة بإشراف متميز من الراحل الحبيب طيب الذكر علي البطل رحمه الله وغفر لنا وله، كما كان لي شرف المشاركة في مناقشتها. وقد نشرتها الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٨، سلسلة **«دراسات أدبية»**.

(٢١) لحازم القرطاجني تفرقة لطيفة بين جهات الشعر وأغراض الشعر. وهو يعني بجهات الشعر قريباً مما نعنيه بمفاهيم النص؛ إذ هي عنده موضوعات الأشياء التي يعمد الشاعر إلى وضعها ومحاكاتها، ويدير معاني شعره عليها، من حيث إن كل جهة من هذه الجهات تثير عدداً من المعاني المتعلقة بها، على الشاعر أن يقتنصها ويعمل فيها بحسب أصول صناعته وبراعته، ليتوصل إلى الوصف والمحاكاة. يقول حازم عن جهات الشعر: «**هي ما توجه الأقاويل لوصفه ومحاكاته، مثل الحبيب والطيف في طريق النسيب.. مثل هذه الجهات يُعتمد وصفُ ما تعلق بها من الأحوال التي لها علقة بالأغراض الإنسانية، فتكون مسانح لاقتناص المعاني بملاحظة الخواطر ما يتعلق بجهة من ذلك**».

انظر: «**منهاج البلغاء وسراج الأدباء**»، تقديم وتحقيق محمد بن الحبيب بن الخوجة، تونس، ١٩٦٦، ص ٧٧، ص ص ٣٤٦ - ٣٥٣، وأيضاً كتابنا: «**حازم القرطاجني ونظرية المحاكاة والتخييل في الشعر**» عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٠، ص ص ١٧١ - ١٧٨.

(٢٢) هذه المصطلحات الثلاثة أساس النظرية النحوية عند السكاكي. وعنه أخذناها وإن كنا قد تحولنا بها إلى وجهة أخرى. انظر «**مفتاح العلوم**». ضبطه وشرحه (؟) نعيم زرزور. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣، ص ص ٧٥ - ٧٦.

(٢٣) سورة الإسراء ١٧/ ٢٤.

(٢٤) انظر في تفصيلات هذه الفكرة: Beaugrand and Dresslar. op. cit., p. 60.

(٢٥) من أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ ٱلْحَمِيمُ﴾ (الحج ٢٢/ ١٩)، وقوله: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَافِعِينَ * وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ (الشعراء ٢٦/ ١٠٠ - ١٠١).

(٢٦) انظر الخطيب القزويني (جلال الدين محمد بن عبدالرحمن): «**التلخيص في علوم البلاغة**». بشرح عبدالرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، لبنان، د. ت، ص ص ٣٣٨، ٣٨٩.

(٢٧) انظر في أمر التقويم اللساني للبلاغة العربية. المبحث الأول من هذا الكتاب، ف ٨، ص ص ٦٨ وما بعدها.

(٢٨) انظر في تفصيلات هذه القضية الفصلين الرابع والخامس من كتاب موريه (وقد سبقت الإشارة إليه). وقد عالج فيهما الأسس التي قامت عليها حركات التجديد التي دعت إلى الخروج على رتابة الوزن والقافية في الشعر العمودي والترويج لفكرة الشعر المرسل والشعر الحر في الأدب العربي الحديث.

(٢٩) انظر **«الأصمعيات»**، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، ط ٥، ١٩٧٩، ص ١٥٣.

(٣٠) انظر: **«البارع في العروض»** لابن القطاع (أبي القاسم علي بن جعفر)، تحقيق أحمد عبدالدايم، ط ١، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٨٢، ص ص ٩٧ - ٩٩.

(٣١) السابق ٩٩ - ١٠٠.

(٣٢) انظر **«نمط صعب ونمط مخيف»**، مرجع سابق، ص ص ٢٤٥.

(٣٣) السابق: ص ٢٤٤.